



رقم المذكرة: SGMG44

مذكرة التخرج تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص:
إدارة مالية

الموضوع

التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة
مؤسسة سوناطراك

الاستاذ المشرف:
✓ خنفري خيضر

من إعداد الطلبة :
✓ شيحاني محمد أكرم
✓ أحمد سيد علي

دفعة: 2021

السنة الجامعية: 2021_2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



كلمة الشكر

الحمد لله الذي تولانا برحمته وباركنا ببركته
وأحاطنا برعايته وغفر لنا بكرمه ويسر لنا
طريقنا

ونحمد الله حمدا كثيرا على توفيقنا في إتمام
هذا العمل وما كنا من دون رضاه فاعلين شيئا

نتقدم بالشكر الخاص على كل من مد لنا يد
العون في إنجاز هذه المذكرة ونخص بالذكر
الأستاذ المشرف الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته
ونصائحه الأستاذ **"خنفري خيضر"**

محمد أكرم / سيدعلي

الإهداء



إلى الذين أوصى الله عزوجل بالإحسان إليهما و أوصى الرسول صلى
الله عليه وسلم بصحبتهما و عرفانا بفضلهما إلى ينبوع الحنان إلى من
ساندتني بدعائها و قلبي ينبض بإسمها أُمي الغالية.

إلى من علمني و رعاني و منحني إلى مصدر فخري و اعتزازي و
إلى من فرح دوما بنجاحي أبي الغالي.

إلى كل العائلة من قريب أو من بعيد

إلى كل الأساتذة الذين تعلمت على أيديهم إقرار بفضلهم عرفانا
بجميلهم

إلى كافة زملاء مقاعد الدراسة من الابتدائية ألى هذه المرحلة إلى كل
من خطر بقلبي و غاب عن قلبي الذين وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم
مذكرتي.

محمد أكرم

الإهداء

أحلى ما في الحياة أن ينال العبد رضا الله عز وجل، فنحمده حمدا يدوم بدوام الدهر ونصلي
ونسلم على محمد وأله وصحبه وأتباعه إلى يوم الدين.

أهدي ثمرة جهدي هذا بكل تواضع إلى من قال فيهما الرحمن:

"وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا " سورة الإسراء 23

إلى من كانا سببا في نجاحي، وسندا لي في جهودي والداي الكريمين.

إلى الشموع التي تنير البيت إلى من حملتنا رحم واحد أخوتي.

إلى رفقاء الدرب زملائي وأصدقائي الذين رافقوني ورافقهم طوال مشوار دراستي الجامعية.

سيد علي



الملخص:

هذا البحث يعالج موضوع التحليل المالي في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية، ولتحقيق أهداف الدراسة والاجابة على مختلف التساؤلات، ثم جمع المعلومات المتعلقة بالتحليل المالي وكذا عملية اتخاذ القرارات ووضعها في شكل إطار نظري للدراسة، أما الإطار التطبيقي فقد تم الاعتماد على دراسة تحليلية للوضعية المالية للمؤسسة سوناطراك قسم الاستكشاف بومرداس.

تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي للوصول إلى أهداف هذا البحث.

وقد تم التوصيل إلى أبرز نتائج هذا البحث:

- ❖ يعتبر التحليل المالي وسيلة فعالة وأداة لاتخاذ القرارات، لأنه يساعد على تشخيص الحالة المالية للمؤسسة، والكشف عن سياساتها والظروف التي تمر بها؛
- ❖ يساعد التحليل المالي على معرفة نقاط الضعف لتفاديها ونقاط القوة لتعزيزها؛
- ❖ لكي يقوم متخذ القرار بمهامه في أحسن الظروف لابد من وجود تقنيات تساعد في اتخاذ القرارات من بينها المؤشرات المالية.

الكلمات المفتاحية:

التحليل المالي - التشخيص المالي - اتخاذ القرارات - أدوات التحليل المالي - النسب المالية - القوائم المالية.

Résumé :

Cet recherche traite du thème de l'analyse financière dans la prise de décisions dans l'entreprise économique, Pour atteindre les objectifs de l'étude et répondre aux différentes questions, ensuite Collecter les informations liées à l'analyse financière Ainsi que le La prise de décision, Et le mettre sous la forme d'un cadre théorique pour l'étude, Quant au cadre pratique il était basé sur une étude analytique de la situation financière de Sonatrach direction exploration boumerdes.

La méthode descriptive et analytique a été utilisée Pour atteindre les objectifs de cette recherche.

Les principaux résultats de cette recherche :

- L'analyse financière est une méthode et un outil efficace pour prendre des décisions, Parce qu'il permet de diagnostiquer la situation financière de l'entreprise, et de révéler ses politiques et les conditions qu'elle traverse ;
- L'analyse financière permet d'identifier les faiblesses à éviter et points forts pour développer.
- Pour que le décideur exerce ses fonctions dans les meilleures conditions, il doit exister des techniques qui l'aident à prendre des décisions, notamment des indicateurs financiers.

Les mots clés : l'analyse financière - diagnostic financier - La prise de décision

- outils d'analyse financière - ratios financiers - États financiers.

قائمة المحتويات

الصفحة	البيان
	الشكر
	الإهداء
	الملخص
I- III	قائمة المحتويات
IV	قائمة الجداول
V	قائمة الأشكال
VI	قائمة الملاحق
أ-هـ	المقدمة عامة
	الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التحليل المالي و اتخاذ القرار
02	تمهيد
03	المبحث الأول: التحليل المالي في المؤسسة
03	المطلب الأول: مفهوم المؤسسة الاقتصادية ووظائفها
05	المطلب الثاني: مفهوم التحليل المالي وأهميته
08	المطلب الثالث: أهداف التحليل المالي و الأطراف المستفيدة منه
11	المبحث الثاني: أدبيات التحليل المالي
11	المطلب الأول: معايير ومنهجية التحليل المالي
14	المطلب الثاني: مقومات و محددات التحليل المالي
17	المطلب الثالث: مجالات التحليل المالي وحدود الاستفادة منه
21	المبحث الثالث: اتخاذ القرار في المؤسسة
21	المطلب الأول: مفهوم وأهمية اتخاذ القرار في المؤسسة
23	المطلب الثاني: أنواع القرارات في المؤسسة
28	المطلب الثالث: خطوات اتخاذ القرار في المؤسسة
31	خلاصة الفصل

قائمة المحتويات

	الفصل الثاني: أدوات التحليل المالي ودورها في اتخاذ القرار
33	تمهيد
34	المبحث الأول: القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي
34	المطلب الأول: ماهية القوائم المالية
36	المطلب الثاني: عرض قائمتي المركز المالي والدخل
37	المطلب الثالث: عرض قائمتي التدفقات النقدية وتغيرات الحقوق الملكية
38	المبحث الثاني: أدوات التحليل المالي
38	المطلب الأول: التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي
41	المطلب الثاني: التحليل بواسطة النسب المالية
46	المطلب الثالث: تحليل الاستغلال و قائمة التدفقات النقدية
50	المبحث الثالث: دور التحليل المالي في اتخاذ القرار
50	المطلب الأول: دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية
52	المطلب الثاني: دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات الإدارية
56	المطلب الثالث: دور أدوات التحليل المالي في اتخاذ القرار
60	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث: دراسة تطبيقية بالمؤسسة سوناطراك
62	تمهيد
63	المبحث الأول: تقديم بمؤسسة سوناطراك وفروعها (قسم) الاستكشاف
63	المطلب الأول: تعريف مؤسسة سوناطراك ومراحل تطورها وهيكل العام للمؤسسة
67	المطلب الثاني: مهام ونشاط وأهداف شركة سوناطراك
68	المطلب الثالث: تقديم شامل لقسم الاستكشاف وهيكل تنظيمي
71	المطلب الرابع: مهام قسم الاستكشاف "سوناطراك" ومختلف مراحل أنشطة استكشاف
73	المبحث الثاني: القوائم المالية للمؤسسة سوناطراك "قسم الاستكشاف"
73	المطلب الأول: عرض ميزانية المؤسسة لسنوات 2018/2017/2016
77	المطلب الثاني: عرض جدول حسابات النتائج لسنوات 2018/2017/2016

قائمة المحتويات

79	المطلب الثالث: عرض جدول تدفقات الخزينة لسنوات 2018/2017/2016
82	المبحث الثالث: التحليل المالي للمؤسسة سوناطراك "قسم الاستكشاف"
82	المطلب الأول: التحليل المالي بواسطة المؤشرات واتخاذ القرارات
86	المطلب الثاني: تحليل الميزانية بواسطة النسب المالية واتخاذ القرارات
90	المطلب الثالث: تحليل الاستغلال وقائمة التدفقات النقدية
92	خلاصة الفصل
94	الخاتمة عامة
98	قائمة المراجع
	الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم
73	ميزانية المؤسسة 2017/2016 أصول	01
74	ميزانية المؤسسة 2018/2017 أصول	02
75	ميزانية المؤسسة 2017/2016 خصوم	03
76	ميزانية المؤسسة 2018/2017 خصوم	04
77	جدول حسابات النتائج المؤسسة 2017/2016	05
78	جدول حسابات النتائج المؤسسة 2018/2017	06
79	جدول تدفقات خزينة المؤسسة 2017/2016	07
80	جدول تدفقات خزينة المؤسسة 2018/2017	08
82	رأس المال العامل (الأموال الدائمة - الأصول الثابتة)	09
83	رأس المال العامل (الأصول المتداول - الديون القصيرة الأجل)	10
83	احتياجات رأس المال العامل (احتياجات رأس المال للاستغلال + احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال)	11
84	الخزينة (رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل)	12
86	نسبة السيولة العامة (الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة)	13
86	نسبة السيولة الحالية (النقديات وما يعادلها / الخصوم المتداولة) $100 \times$	14
87	نسبة السيولة الآجلة (مجموع الديون / مجموع الخصوم) $100 \times$	15
87	مهلة دوران المخزن (متوسط المخزون / المشتريات السنوية) $360 \times$	16
88	معدل دوران الأصول (رقم الأعمال خارج الرسم / مجموع الأصول)	17
89	نسبة الاستقلالية المالية (أموال الخاصة / مجموع الديون) $100 \times$	18
89	نسبة التمويل الذاتي (أموال خاصة / الأصول الثابتة) $100 \times$	19
90	نسبة مردودية المالية (النتيجة الصافية / الأموال الخاصة)	20
90	المردودية الاقتصادية (النتيجة الصافية / إجمالي الاستثمار)	21
91	قدرة التمويل الذاتي = الفائض الخام للاستغلال + مجموع المقبوضات - مجموع المدفوعات	22

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	أنواع القرارات الإدارية والعلاقات بينها	27
02	نظام النشاط الاقتصادي	54
03	مراحل تقييم المقترح الاستثماري	57
04	الهيكل التنظيمي لمؤسسة سوناطراك	66
05	الهيكل التنظيمي لقسم الاستكشاف	70

قائمة الملحق

رقم	اسم الملحق
01	الشكل القانوني للميزانية جانب الأصول
02	الشكل القانوني للميزانية جانب الخصوم
03	جدول حسابات النتائج (حسب الطبيعة)
04	جدول حسابات النتائج (حسب الوظيفة)
05	جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)
06	جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة)
07	الهيكل التنظيمي للمؤسسة سوناطراك
08	الهيكل التنظيمي لقسم الاستكشاف
09	الهيكل التنظيمي لقسم المحاسبة والمالية
10	ميزانية سوناطراك لسنة 2016
11	ميزانية سوناطراك لسنة 2017
12	ميزانية سوناطراك لسنة 2018
13	جدول حسابات النتائج لسوناطراك لسنة 2016
14	جدول حسابات النتائج لسوناطراك لسنة 2017
15	جدول حسابات النتائج لسوناطراك لسنة 2018
16	جدول تدفقات الخزينة لسوناطراك لسنة 2016
17	جدول تدفقات الخزينة لسوناطراك لسنة 2017
18	جدول تدفقات الخزينة لسوناطراك لسنة 2018

المقدمة عامة

تمهيد:

تعتبر المؤسسة المجال الواسع للدراسات العلمية والاقتصادية والأبحاث الميدانية، فهي النواة الرئيسية للنشاط الاقتصادي، حيث أنها تحتوي على عدة وظائف منها: وظيفة التصنيع، البيع، الموارد البشرية... إلخ، فمن أهم تلك الوظائف الوظيفة المالية، حيث ينحصر دور هذه الأخيرة في مواجهة وتجاوز المصاعب والعقبات المالية، من خلال تحسين مؤشرات التوازن المالي وضمان الحد الأدنى من الربحية والحفاظ على المستوى المعقول من السيولة ومن بين وظائفها التحليل المالي، فيقوم بتحليل القوائم المالية بهدف التخطيط واتخاذ القرارات ومقارنتها مع ما هو مخطط، والتحليل المالي هو أفضل أداة للكشف عن أداء المؤسسة المالي .

أصبحت عملية اتخاذ القرار في المؤسسات الاقتصادية أمراً ضرورياً، ومن ثم أصبح لزاماً على المدير المالي إجراء تحليل القوائم المالية التي تحتوي عدداً ضخماً من الأرقام التي تجمع يومياً في الدفاتر المحاسبية، بحيث يجب عليه دراسة وتحليل وتفسير هذه الأرقام حتى يتمكن من معرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة والاستفادة منها في اتخاذ القرارات المالية الإدارية اللازمة، وهذا طبعاً ما يسعى التحليل المالي إلى الوصول إليه.

طرح إشكالية البحث:

نظراً لأهمية الدور الذي يلعبه التحليل المالي في صناعة القرارات المالية الصائبة وتقييم الوضعية المالية وتحسين الأداء المالي للمؤسسات وبناء على ما سبق، يمكن طرح وصياغة الإشكالية الرئيسية لهذا البحث على النحو التالي:

كيف يساهم التحليل المالي في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية؟

ومن أجل الإحاطة أكثر بالموضوع نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ❖ ما هو التحليل المالي وفيما تتمثل أهميته في المؤسسة؟
- ❖ ما المقصود بعملية اتخاذ القرار؟
- ❖ كيف يتم اتخاذ القرارات في مؤسسة سوناطراك بالاعتماد على التحليل المالي؟

فرضيات البحث:

- ❖ التحليل المالي عبارة عن أداة مالية تستخدم في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة؛
- ❖ اتخاذ القرارات الرشيدة من طرف المسيرين يكون عن طريق معطيات التحليل المالي؛
- ❖ تعتمد المؤسسة المستقبلية في اتخاذ قراراتها كلياً على نتائج التحليل المالي.

المقدمة عامة

مبررات اختيار البحث:

مبررات موضوعية:

- ❖ معرفة كيفية دراسة الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام التحليل المالي؛
- ❖ كيفية اتخاذ القرارات بالاعتماد على التحليل المالي.

مبررات شخصية:

- ❖ الرغبة في دراسة هذا الموضوع نظرا للأهمية التي يحظى بها؛
- ❖ الصلة المباشرة بين هذا الموضوع والتخصص الذي ندرسه.

أهمية الدراسة:

يكتسي البحث أهمية بالغة والتي تتجلى في النقاط التالية:

- ❖ التحليل المالي يعتبر من أكثر المواضيع التي لقيت ومازالت تلاقى اهتمام كبير في ميدان التسيير والإدارة المالية في المؤسسة.
- ❖ أهمية التحليل المالي والتي تكمن في القدرة على تشخيص الحالة المالية الفعلية للمؤسسة.
- ❖ التحليل المالي أداة مهمة في اتخاذ القرارات.

أهداف الدراسة:

- ❖ التعرف على مختلف المفاهيم المتعلقة بالتحليل المالي وكذلك الأطراف المستفيدة منه؛
- ❖ التطرق إلى أدوات التحليل المالي؛
- ❖ محالة التعرف على كيفية اتخاذ القرارات في المؤسسة بالاعتماد على التحليل المالي؛
- ❖ محالة تطبيق الجانب النظري على أرض الواقع من خلال جانب التطبيقي.

حدود الدراسة:

للدراصة حدود موضوعية، مكانية وأخرى زمنية تتمثل فيما يأتي:

الحدود الموضوعية:

تم التطرق إلى موضوع "دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات للمؤسسة سوناطراك" قسم الاستكشاف"، من خلال تسليط الضوء على التحليل المالي للمؤسسة والتركيز على مؤشرات التوازن والنسب المالية، وما لها من أهمية في المساعدة على اتخاذ القرارات.

الحدود المكانية: تمت بمؤسسة سوناطراك قسم الاستكشاف بومرداس.

الحدود الزمانية: تمت من شهر أبريل 2022 الى غاية نهاية شهر ماي 2022.

- القيام بدراسة القوائم المالية لسنوات (2016/2017/2018)، ومن خلال استخراج المعطيات من الوثائق المتحصل عليها من مؤسسة، قمنا بحساب مجموعة من المؤشرات والنسب المالية للمؤسسة سوناطراك قسم الاستكشاف.

المنهج المتبع:

تم الاعتماد على الأسلوب الوصفي والأسلوب التحليلي حيث في الجانب النظري تم الاعتماد على الأسلوب الوصفي لدراسة ووصف مختلف البيانات المتعلقة بالموضوع، أما في الجانب التطبيقي اعتمدت على الأسلوب التحليلي من خلال التعمق في الموضوع من خلال الزيارة الميدانية لمؤسسة سوناطراك وكذا تحليل قوائمها المالية.

الدراسات السابقة:

- اليمين سعاد (2008/2009)، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها - دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة - العلة سطي، رسالة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة.

حيث تتمحور إشكالية البحث حول: هل يعتبر التحليل المالي أداة كافية للوصول الى التقييم الحقيقي للوضع المالية للمؤسسة، وتحديد المشاكل التي تعاني منها؟

وكانت هذه الدراسة تدور حول ان كان التحليل المالي أداة كافية للوصول الى تقييم حقيقي للوضع المالية للمؤسسة وتحديد المشاكل التي تعاني منها، وهنا نجد أن غياب الميزانية التقديرية والتي تمثل الوثيقة الأساسية لأي عمل تسييري حقيقي أو تقديري.

في حين وجدت في الدراسة أن تقييم الأداء داخل المؤسسة يشمل جوانب متعددة فهو لا ينحصر فقط في الجانب المالي. هذه الدراسة لم تبرز العلاقة بين التحليل المالي وأدواته مع عملية اتخاذ القرارات وترشيدها بحيث تعتمد عملية اتخاذ القرار على نتائج التحليل المالي.

- سمية تبة (2013/2014)، دور المعايير المحاسبية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية في تفعيل التحليل المالي في المؤسسة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة -بومرداس.

وجاءت إشكالية الدراسة تحت التساؤل التالي: ما مدى مساهمة المعايير المحاسبية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية في تفعيل التحليل المالي؟

تناولت الدراسة الإطار النظري للمعايير المحاسبية الدولية ومن ثم انعكاسها واسهامها في تفعيل التحليل المالي، ثم اسقاط ذلك في الدراسة الميدانية على المؤسسة الوطنية للهندسة والبناء، ليتم في النهاية التوصل الى مجموع نتائج مفاد جلهما أنه

للمعايير المحاسبية الدولية دور تفعيلي في التحليل المالي، الذي يعتبر من أهم مصادر المعلومات التي تساهم في ترشيد قرارات المؤسسة.

تم التركيز على الجانب القانوني في اعداد التقارير المالية ومدى خدمتها للتحليل المالي، والتطرق بشكل مبسط لأدوات التحليل المالي ولم تتعمق فيها على الرغم من اعتمادها على هذه التقارير.

- عبد المجيد بادي (2014/2015)، تبني المعايير الدولية في المؤسسات الاقتصادية ومساهمتها في اعداد التقارير المالية لخدمة التحليل المالي-دراسة حالة مؤسسة L'ENIEM، أطروحة دكتوراه في تسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة بومرداس.

وجاءت إشكالية الأطروحة بالتساؤل التالي: ما مدى مساهمة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في المؤسسات العمومية الاقتصادية بإعداد قوائمها المالية ذات جودة معلوماتية لخدمة التحليل المالي؟

عالجت هذه الدراسة القوائم المالية التي تعتبر من أهم مستجدات النظام المحاسبي الجزائري المبني على أساس معايير المحاسبة الدولية، وتناولت كيفية اعداد هذه القوائم لخدمة التحليل المالي، من أجل الحكم على الوضع المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات الهامة.

ركزت هذه الدراسة على المعايير الدولية في اعداد القوائم المالية، ولم تركز على المؤشرات والنسب المالية لما لها من أهمية بالغة في اتخاذ القرارات.

هيكل البحث:

لقد قسمت هذه الدراسة إلى ثلاث فصول متكاملة ينقسم كل فصل إلى ثلاث مباحث، وكل مبحث إلى ثلاث مطالب والهدف من هذا التقسيم هو الإحاطة بالموضوع والإجابة عن الإشكالية والتساؤلات المطروحة واختبار صحة الفرضيات التي انطلق منها البحث.

لقد جاء في الفصل الأول تحت عنوان: مفاهيم عامة حول التحليل المالي ولاتخاذ القرار حيث تطرقنا فيه إلى ثلاث مباحث رئيسية، فتناولنا فيها ما يلي: ماهية التحليل المالي في المؤسسة، الذي يتحدث عن المؤسسة الاقتصادية وعموميات التحليل المالي. ثم تطرقنا الى أدبيات التحليل المالي والذي يتحدث على معايير، مقومات ومنهجية التحليل المالي، مجالاته وحدود الاستفادة منه. وفي آخر

اتخاذ القرار في المؤسسة يتحدث عن مفهوم، أهمية، أنواع وخطوات اتخاذ القرار في المؤسسة.

ثم ننتقل إلى الفصل الثاني تحت عنوان: أدوات التحليل المالي ودورها في اتخاذ القرار حيث تطرقنا فيه إلى ثلاث مباحث رئيسية، فتناولنا فيها ما يلي: القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي أي تم عرض فيه بصفة عامة كل القوائم المالية المستخدمة في

التحليل المالي أي تم عرض فيه القوائم المالية بصفة عامة ومختلف مكوناتها. ثم تطرقنا الى أدوات التحليل المالي يشمل مختلف مؤشرات التوازن المالي وكذا النسب المالية، وفي أخير دور التحليل المالي في اتخاذ القرار الذي يحاول ربط التحليل المالي باتخاذ القرار ويبين العلاقة المتواجدة بينهما.

وبعدها يأتي الفصل الثالث والأخير كالدراصة تطبيقية للمؤسسة سوناطراك قسم الاستكشاف الذي قسمناه الى ثلاثة مباحث، في بداية تحدثنا عن تقديم بالمؤسسة من خلال ذكر مراحل تطورها منذ نشأتها وكذا عرض هيكلها التنظيمي، ثم قمنا بعرض القوائم المالية (الميزانية وجدول الحسابات وجدول التدفقات الخزينة للسنوات 2016/2017/2018)، وفي الأخير قمنا بتحليل القوائم المالية وتتبع مسار المؤسسة في سنوات الدراصة بالاعتماد على القرارات المتخذة من طرف المؤسسة (سوناطراك قسم الاستكشاف).

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التحليل المالي واتخاذ القرار

تمهيد

تسعى المؤسسة جاهدة إلى تحقيق أهدافها التي رسمتها باتخاذ القرارات الملائمة والمناسبة , فالمحلل المالي يهتم كثيرا بمعرفة المكانة المالية للمؤسسة من خلال تعديل درجة استقلاليتها أو تبعيتها وكذلك الأخطار المالية التي تهددها، كما يعتبر التحليل المالي، أداة لتشخيص الوضعية المالية الماضية والحاضرة للمؤسسة واتخاذ القرارات المستقبلية من خلال القوائم المالية التي تتضمن كم هائل من البيانات المحاسبية الخاصة بالفترات المالية السابقة والحالية، ويتم تحليلها باستخدام الأساليب والأدوات المناسبة، لتحويل تلك البيانات إلى معلومات مفيدة عن أداء المؤسسة في الماضي إضافة إلى التنبؤ بمستقبلها.

لذلك ارتئينا إلى تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، سنتطرق في المبحث الأول على ماهية التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية بإعطاء مفهوم لها ووظائفها، مفهوم وأهميته التحليل المالي، أهدافه والأطراف المستفيدة منه، أما المبحث الثاني فسنعرض فيه أدبيات التحليل المالي من خلال التطرق إلى مختلف معايير ومنهجية التحليل المالي، مقومات التحليل المالي ومجالاته وحدود الاستفادة منه، أما بالنسبة للمبحث الثالث فسنعرض مفهوم وأهمية اتخاذ القرارات، أنواعها وخطوات اتخاذها.

المبحث الأول: التحليل المالي في المؤسسة

سنقوم في هذا المبحث بتقديم التحليل المالي بفكرة مبسطة وواضحة من خلال المفاهيم الأساسية للمؤسسة الاقتصادية ووظائفها المختلفة.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسة الاقتصادية ووظائفها

المؤسسة الاقتصادية هي وحدة اقتصادية تحتوي على موارد مادية وبشرية تساعد في دعم العملية الإنتاجية من خلال توزيع المسؤوليات على الأفراد حيث يربط عمل المؤسسة الاقتصادية مع مجموعة من الوظائف.

أولاً: مفهوم المؤسسة الاقتصادية

هناك عدة تعاريف للمؤسسة الاقتصادية نذكر منها:

- ❖ المؤسسة هي الوحدة التي تجمع وتنسق العناصر البشرية والمادية للنشاط الاقتصادي.¹
- ❖ تعرف المؤسسة على أنها "شكل انتاج بواسطته، وضمن نفس الذمة تدمج أسعار مختلف عوامل الإنتاج المقدمة من أطراف أعوان متميزين عن مالك المؤسسة، بهدف بيع سلعة أو خدمات في السوق، من أجل الحصول على دخل نقدي ينتج عن الفرق بين سلسلتين من الأسعار.²
- ❖ مركز للإبداع ومركز للإنتاج.³

حيث نعتمد على ثلاثة محاور للإعطاء تعريف شامل للمؤسسة الاقتصادية وهي:

المؤسسة بصفاتها عون اقتصادي: المؤسسة تتيق بين عوامل الإنتاج بغية انتاج سلع أو خدمات موجهة للسوق ومنه الوصول إلى تلبية الاحتياجات (الطلب) المحور الرئيسي لهذه النظرة يتمثل في الحصول على انتاج مع تواجد مركز للقرار في المؤسسة، متمثلاً في سلطة الإدارة وقدرتها التسييرية، من حيث تنظيم عملية الإنتاج بحسب إمكانيات المؤسسة والمتغيرات البيئية الخارجية.

المؤسسة منظمة اجتماعية: يمكن تعريف المؤسسة على أنها "مجموعة من الأفراد يشاركون وينسقون جماعياً في منظمة مهيكلية (داخل تنظيم مهيكل) لإنتاج السلع أو الخدمات". محور التعريف يركز على منظمة مهيكلية، فالمؤسسة لم تعد ينظر إليها من زاوية ميكانيكية لعملية الإنتاج ولكن كمنظمة اجتماعية، وعليه يتم دراستها من خلال تنظيم السلطات، توزيع المهام، اتخاذ القرار، مواقف وتصرفات الأفراد...⁴

¹ ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، المحمدية، الجزائر، الطبعة الثانية، 1998، ص 09

² ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 10

³ شفيق إبراهيم حداد، نظام موسى سويداني، التسويق مفاهيم معاصرة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2003، ص 08

⁴ فرحات غول، الوجيز في اقتصاد المؤسسة، دار الخلدونية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2008، ص 08-09

المؤسسة كنظام: حيث تسمح لنا هذه النظرة بإثراء الفهم الحقيقي لسير المؤسسة، يركز مفهوم النظام على تواجد عدة عناصر مترابطة فيما بينها عن طريق عدة ارتباطات (علاقات)، مع بقاء الكل منظم ومتساند بغية تحقيق هدف موحد، وعليه فإن المؤسسة ماهي إلا مجموعة من الأنظمة الفرعية المترابطة بينها بالعديد من العلاقات التبادلية (نظام الموارد البشرية، نظام الإنتاج، نظام التسويق، النظام المالي، نظام المعلومات ...)، فضلا عن ضرورة الإلمام بجزء مهم من النظام الكلي للمؤسسة وهو البيئة الخارجية للمؤسسة التي تعتبر عنصرا مهما من عناصر النظام.¹

التعريف الشامل: يمكن أن نحتفظ بالتعريف التالي: المؤسسة هي تنظيم اقتصادي مستقل ماليا في إطار قانوني واجتماعي معين، هدفه دمج عوامل الإنتاج من أجل الإنتاج أو تبادل السلع والخدمات مع أعوان اقتصاديين آخرين، بغرض تحقيق نتيجة ملائمة، ضمن شروط اقتصادية مختلفة باختلاف الحيز المكاني والزمني الذي يوجد فيه، وتبعا لحجم ونوع النشاط.

ثانيا: وظائف المؤسسة

تختلف وظائف المؤسسة باختلاف طبيعة النشاط التي تعمل فيه، فلا خلاف في أن وظائف المؤسسة الصناعية تختلف عن وظائف المؤسسة الزراعية... غير أن بعض الوظائف تكون مشتركة تقريبا لكل أنواع المؤسسات مثل " الوظيفة المالية"، بينما البعض الآخر من الوظائف قد يقتصر على أنواع معينة من المؤسسات (مثل وظيفة الإنتاج). وفيما يلي مختلف الوظائف.

❖ **الوظيفة الإدارية:** تضمن المؤسسة نجاحها بعد تحديد أهدافها بدقة، والقيام بتنسيق كل جهودها لخدمة هذه الأهداف المحددة، فالمؤسسة "ماهي في الواقع إلا مجموعة من العناصر البشرية والمادية، وازدهارها يتوقف بالدرجة الأولى على التبادلات بين عناصرها وتنظيمها وتنسيقها".²

❖ **وظيفة التمويل:** بغض النظر عن حجم المؤسسة وطبيعة نشاطها، فإنه لا يمكن تصور قيام أي نشاط اقتصادي في المؤسسة دون أن تكون هناك عمليات تمويل مسبقة بمختلف المواد ومستلزمات الإنتاج الضرورية، بهدف تنفيذ برامجها المخططة وإتمامها بالشكل السليم، وهذا يتطلب وضع سياسة تموينية محكمة لأجل ضمان تمويل الوحدات الإنتاجية بشكل منتظم ومستمر دون أي انقطاع.

فعرف «امداد المؤسسة بالبضائع والمواد الأولية والمنتجات الضرورية بالنوعية والكمية والوقت المناسب (الملائم) وبأقل تكلفة ممكنة».³

كما يرها البعض أنها "الوظيفة المسؤولة عن تلبية احتياجات المؤسسات بكافة المستلزمات، وتشمل نشاط الشراء وتسيير المخزونات".⁴

¹ عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الاستراتيجية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 1999، ص 08

² محمد سعيد أوكيل، وظائف ونشاطات المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 03

³ L. Gavault, A.lauret, Technique et pratique de la gestion des stocks, Ed- Delmas, France 3 éd1985, p38

⁴ Elie Salin, Gestion Des Stocks : Les Points Clés, Edition D'organisation, France, 1987, P121

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التحليل المالي و اتخاذ القرار

- ❖ **وظيفة التسويق:** هي الوظيفة المعنية بتقدير احتياجات المستهلك من أجل توجيه أنشطة البحث والتطوير لإنتاج السلع المطلوبة، بغية بيعها وتحقيق الفائض. فمهمتها إذن "دراسة السوق، التعريف بالسياسات التسويقية السائدة، واختيار الملائمة منها بهدف معرفة سلوكيات واحتياجات المستهلكين من جهة، والقيام بالتقديرات الرقمية التي تعبر عن عدد المشترين، وعدد الوحدات المباعة، ورقم الأعمال".¹
- ❖ **الوظيفة المالية:** هي إحدى وظائف المنشأة التي تشمل تنظيم مجرى الأموال فيها وتخطيطه والرقابة عليه التحفز المالي لأفراد المؤسسة.²

الوظيفة المالية تلعب دورا مهما في التخطيط المالي وإدارة الأصول ومواجهة المشاكل الاستثنائية لضمان استمرار بقاء المؤسسة بالإضافة إلى تجهيز وسائل الدفع.³

- ❖ **وظيفة الموارد البشرية:** يتوقف نجاح أي مؤسسة إلى حد كبير على مدى فاعلية العاملين في أدائهم لأعمالهم، تتوقف هذه الفاعلية بدورها على مهارة العاملين، رضاهم حماسهم، وتعاونهم. وتتأثر مثل هذه العوامل السابقة بأعمال المديرين وتصرفاتهم، ومن ثم فإن الأنشطة الإدارية التي تعترف بالعلاقات الإنسانية وبأهمية العنصر الإنساني في العمليات اليومية للمؤسسة تعتبر من المسائل التي لا يمكن تجاهلها أو التقليل من شأنها وأهميتها.⁴
- ❖ **الوظيفة التقنية (الإنتاج):** تعتبر هذه الوظيفة من أهم الوظائف في المؤسسات، وهي تتعلق بخلق منفعة الأشياء أو زيادتها، بمعنى " تغيير ومزج مجموعة متنوعة من المدخلات وتحويلها إلى سلع وخدمات جاهزة للبيع".⁵

المطلب الثاني: مفهوم التحليل المالي وأهميته

يتمثل التحليل المالي في عدة طرق رياضية وإحصائية وفنية التي يقوم بها المحلل المالي على بيانات وتقارير وكشوفات مالية لتقييم أداء المؤسسة وتمثل أهمية في تحقيق أهداف منشودة لضمان استمرارية مؤسسة ونهوضها.

أولاً: مفهوم التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها عرض نتائج الأعمال على الإدارة المشرفة، إذ يبين مدى كفاءتها في أداء وظيفتها، وهو أداة للتخطيط السليم، يعتمد على تحليل القوائم المالية بإظهار أسباب النجاح والفشل، كما يعتبر أداة لكشف مواطن الضعف في المركز المالي للمؤسسات وفي السياسات المختلفة التي تؤثر على الربح، كما يمكن من رسم خطة عمل واقعية للمستقبل ويساعد الإدارة على تقييم الأداء.

¹ F.Kolb, La logistique ; Approvisionnement, Production, Distribution, Entreprise moderne d'édition, paris.1972, p33

² خليل محمد حسين الشماخ، الإدارة المالية، دار المسيرة، عمان، الأردن الطبعة الثالثة، 2002، ص13

³ Jonathan E.Ilgersoll, Theory of Financial Decision Marketing, Rowman & Littlefield publishing, INC.1987,p60

⁴ عبد الغفور يونس، نظريات التنظيم والإدارة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1997، ص292

⁵ محمد يونس محمد، عبد النعيم محمد مبارك، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الجامعية، لبنان، دون سنة النشر، ص198

كما ينبغي على التحليل المالي أن يساهم في الاستخدام الفعال للأموال المتحصل عليها، ومن هنا يتبين لنا أن التخطيط يعتبر من أهم وسائل التحليل المالي، بحيث يقوم بتحديد الأهداف والسياسات والإجراءات المالية كما يعتمد على عدة خطوات تتمثل فيما يلي:

❖ تحديد الأهداف المالية للمشروع والمتمثلة في استخدام رأس المال لزيادة الطاقة الإنتاجية للمؤسسة، وتحسينه في الفترة الطويلة والقصيرة لمقابلة التغيرات المستقبلية؛

❖ رسم السياسات المالية من خلال الحصول على الأموال وكيفية إدارتها وتوزيعها.

وباختلاف المفكرين تتعدد تعاريف التحليل المالي وفيما يلي سنكتفي ببعضها:

❖ التحليل المالي هو فحص القوائم المالية والبيانات المنشورة لمؤسسة معينة لفترة أو فترات ماضية قصد تقديم المعلومات التي تقيّد المؤسسة.¹

❖ يعتبر التحليل المالي خطوة تمهيدية ضرورية للتخطيط المالي، إذ من الضروري التعرف على المركز المالي والسياسات المختلفة التي تأثر على الربح.²

❖ التحليل المالي هو عبارة عن معالجة البيانات المالية لتقييم الأعمال وتحديد الربحية على المدى الطويل، وهو ينطوي على استخدام البيانات والمعلومات لخلق نسب ونماذج المدى الطويل، وهو ينطوي على معلومات تستخدم في تقييم الأداء واتخاذ القرارات الرشيدة، كما يعتبر التحليل المالي مكون أساسي من المكونات القوية والمنافسة التي تساعد على فهم أفضل لمواطن القوة والضعف.³

❖ التحليل المالي هو دراسة القوائم المالية بعد تبويبها باستخدام الأساليب الكمية، وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر، وحجم وأثر هذه التغيرات واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المؤسسة من الناحية التشغيلية والتمويلية وتقييم أداء هذه التغيرات واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المؤسسة من الناحية التشغيلية والتمويلية وتقييم أداء هذه المؤسسات، وكذلك تقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة.⁴

❖ التحليل المالي هو عملية تحويل البيانات المالية الواردة في القوائم المالية إلى معلومات تستخدم كأساس لاتخاذ قرارات لأجل تعزيز الاتجاهات الإيجابية في المؤسسة و معالجة النقص المتوقع في السيولة.⁵

من التعاريف السابقة يمكن تعريف التحليل المالي كما يلي:

¹ خلدون إبراهيم شريفات، إدارة وتحليل مالي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001، ص 93

² حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي "تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل"، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2000، ص 78

³ فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، رام الله، فلسطين، الطبعة الأولى، 2008، ص ص: 02-03

⁴ منير محمد شاكر وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، مطبعة الطليعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2000، ص 12

⁵ محمد عقل مفلح، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص 239

التحليل المالي هو قراءة ممنهجة للقوائم المالية لاستخلاص بيانات مالية ومعالجتها بالاستعانة بمعلومات مساعدة لتسهيل تقييم أداء المؤسسة الماضي والحاضر ومعرفة نقاط الضعف والقوة فيها وكذا التنبؤ بالأوضاع المستقبلية بهدف اتخاذ القرارات المناسبة.

ثانيا: أهمية التحليل المالي

إن تعدد أهداف التحليل المالي جعلته ذي أهمية بالغة لأطراف عدة كل حسب أهدافه، وإن كانت جميعها تشترك في حاجاتها إلى مؤشرات المالية التي تعتمد عليها في اتخاذ قراراتها.

من هذه الأطراف نجد المساهم، الدائن، المورد وإدارة المؤسسة،

أ. أهمية التحليل المالي بالنسبة للمساهمين: يهتم المساهمون بتحليل الوضع المالي للمؤسسة المعنية لتقييم العناصر التالية:¹

❖ العائد من الأموال المستثمرة ومقدار الأرباح المحققة؛

❖ القيمة المضافة المحققة؛

❖ المخاطر المترتبة بمناخ الاستثمار.

ب. أهمية التحليل المالي بالنسبة للدائنين: ينصب اهتمام الدائنين بالدرجة الأولى على قوة المركز المالي للمؤسسة المدينة، ومعرفة درجة المخاطر المحيطة بديونهم ومدى تحصيل مستحققاتهم عند آجال استحقاقها، معتمدين في ذلك على بعض المؤشرات المالية كالسيولة ورأس مال العامل وحصة الأموال الخاصة في التمويل.

ت. أهمية التحليل المالي بالنسبة للموردين: يهتم الموردون بتحليل الوضع المالي للعملاء للتأكد من سلامة مراكزهم المالية واستقرار أوضاعهم المالية، مما يمكنهم من تحديد فترات ائتمان منافسة في السوق.

ث. أهمية التحليل المالي بالنسبة للإدارة: تعتمد إدارة المؤسسة على نتائج التحليل المالي لإيجاد الحلول للمشاكل المالية المطروحة واتخاذ القرارات وفرض رقابة مالية، مع التركيز على تحقيق كل من هدف التوازن المالي ضمانا لنموها.

نستخلص مما تقدم أن التحليل المالي تقنية معتمدة لمعالجة المعلومات المحاسبية والمالية وتحليلها لاتخاذ القرارات المناسبة وتحقيق الأهداف المنشودة لضمان استمرارية المؤسسة ونموها، الأمر الذي جعل التحليل المالي باختلاف أساليبه يكتسي أهمية بالغة سواء بالنسبة للمؤسسة او لمختلف المتعاملين بها.

¹ حياة نجار، محاضرات في التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية، مطبوعة محاضرات، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم

التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2016/2015، ص19

المطلب الثالث: أهداف التحليل المالي والأطراف المستفيدة منه

تسمح للمحلل المالي عن تحديد درجة الأداء في الماضي والحاضر وبالتالي التمكن من عمل تخطيط للمستقبل في إنجازات الماضي وتمثل الأطراف المستفيدة بأخذ المعلومات تكون مختلفة من فئات الى أخرى.

أولاً: أهداف التحليل المالي

التحليل المالي وسيلة فعالة لمعرفة الارتباطات والعلاقات القائمة بين عناصر المؤسسة المختلفة وعناصر الأصول والخصوم والإيرادات والتكاليف، والهدف من استعمال التحليل هو إشارة الأسئلة وتوجيه الانتباه إلى النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة لوضع الحلول التي غالبا ما تأتي على شكل سياسات مالية ونتاجية وبيعية.

وإثارة التساؤلات تسمح للمحلل من تحديد درجة الأداء في الماضي والحاضر للمؤسسة وبالتالي التمكن من عمل تخطيط للمستقبل في إنجازات الماضي.

وعلى هذا الأساس فاستعمال التحليل المالي له أهداف متعددة نلخصها في ما يلي: ¹

1. بيان الوضع المالي للشركة، وقدرتها على الاقتراض، وتقييم جدوى الاستثمار؛
2. الحكم على مدى كفاءة الإدارة، والاستفادة من المعلومات المتاحة؛
3. تقييم السياسات المالية، والتشغيلية، ومعرفة وضع الشركة في قطاعها؛
4. تحليل مسببات الأرباح، والخسائر، وتقييم هيكل الأموال؛
5. تقييم جدوى الاستثمار، ومعرفة الاتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة؛
6. التنبؤ باحتمالات الفشل الذي يواجه الشركة، وتحديد الانحرافات في الأداء، وتشخيص أسبابها؛
7. يعتبر التحليل المالي مصدر للمعلومات الكمية، والنوعية لمتخذي القرار؛
8. تحقيق العوائد المناسبة على الاستثمار كالربحية التجارية للمشاريع القائمة، والجديدة على حد سواء؛
9. بناء توقعات خلال فترة زمنية قصيرة الأجل، متوسطة وطويلة الأجل للمحافظة على السيولة اللازمة، وتحقيق فوائض مالية مستمرة؛
10. اتخاذ القرار المناسب بما يخص الرقابة، التخطيط، تقييم الربحية والسيولة.

ثانياً: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي

¹ محمود عزت اللحام، أيمن هشام عزريل، دور التحليل المالي، مجلة كلية بغداد للعراق للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد التاسع والأربعون، 2016،

إن استعمالات الواسعة للتحليل المالي جعلت منه مجال اهتمام الكثيرين، رغم أن كل منهم يتطلع من خلال هذا التحليل المالي إلى أهداف مختلفة حيث تسعى كل فئة من الفئات المختلفة إلى الحصول على معلومات تختلف عن المعلومات التي تحتاجها الفئات الأخرى، وذلك لاختلاف الغاية من الحصول على تلك المعلومات لدى كل منها، حيث تهتم هذه الجهات بموضوع التحليل المالي واستعمالاته وذلك حسب احتياجاته.

ويمكن تحديد الفئات المستخدمة لمعلومات التحليل المالي بما يلي:

- أ- **المستثمرون:** يهتم المساهم أو صاحب المؤسسة الفردية بالعائد على المال المستثمر، والقيمة المضافة، والمخاطر التي تتطوي عليها استثمارات المؤسسة، لذلك فهو يبحث عما إذا كان من الأفضل الاحتفاظ بالأسهم في تقييم هذه الجوانب، وقد يختلف هذا قليلاً عن المساهم المرتقب، والذي يحاول معرفة هل من الأفضل بالنسبة له شراء أسهم المؤسسة أم لا، إلا أن كل منهما، المساهم الحالي والمرتقب يهتم بماضي الشركة والمخاطر التي تعرضت لها، والأسلوب الذي اتبع في معالجتها، ثم البحث بعد ذلك في النمو المتوقع في المدى القصير والطويل.¹
- ب- **إدارة المؤسسة:** يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي بموجبها تحليل الأعمال، وعرضها على الجمعية العامة في شركات المساهمة والإدارة المشرفة على المؤسسة في القطاع العام، بحيث يظهر هذا التحليل مدى كفاءة الإدارة في أداء وظيفتها فالتحليل المالي يساعد إدارة المؤسسة في تحقيق أحد الغايات التالية أو كلها مجتمعة:²

- ❖ تقييم ربحية المؤسسة والعوائد المحققة على الاستثمار؛
- ❖ التعرف على الاتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة؛
- ❖ كيفية توزيع الموارد المتاحة على أوجه الاستخدام المختلفة؛
- ❖ تقييم كفاءة إدارة الموجودات؛
- ❖ تقييم أداء المستويات الإدارية المختلفة؛
- ❖ تشخيص المشكلات الحالية؛
- ❖ المساعدة في التخطيط السليم للمستقبل.

ج. **الدائنون:** يقصد بالدائن الشخص الذي اكتتب في السندات الخاصة بالمنشأة، أو الاكتتاب في القرض الجديد أو بصدد إقراض الأموال للمنشأة، وقد يكون الدائن بنكاً أو منشأة مالية أو أفراد طبيعيين، لذلك فهم يهتمون بصفة عامة بالتعرف على مدى إمكانية المنشأة الوفاء بالقروض عندما يحين أجل الاستحقاق.

¹ محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، الطبعة الثانية، 2006، ص 05

² اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة ماجستير، تخصص: إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص 09

فإذا كان القرض لمدة تزيد عن السنة، يكون عادة اهتمام الدائن نحو إمكانية سداد هذا الالتزام في الأجل الطويل، أما إذا كان القرض لمدة أقل من السنة، فيكون اهتمام الدائن هو التأكد من إمكانية سداد المدين هذه الالتزامات في الأجل القصير، ومع ذلك فهو يهتم بالتوازن المالي في الأجل الطويل.

ح. **الموردون:** يهتم المورد بالتأكد من سلامة المركز المالي للمتعاملين معه، واستقرار أوضاعهم المالية، ويعني هذا دراسة وتحليل مديونية المتعاملين في دفاتر المورد، وتطور هذه المديونية وعلى ضوء النتائج التحليلية لحسابات المتعاملين يقرر المورد ما إذا كان يستمر في التعامل معهم أو أن ينخفض هذا التعامل أو يلغيه، وبذلك يستفيد المورد من المعلومات والبيانات التي يقدمها وينشرها المتعاملين بصفة دورية.¹

خ. **العملاء:** يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المؤسسة، خاصة في حالة ارتباطهم أو اعتمادهم على المؤسسة في الأجل الطويل.²

د. **العاملون في المؤسسة:** يمكن القول بصفة عامة، أن أهم الأطراف ذات المصلحة في المشروع هما:

❖ المساهمون (الملاك)؛

❖ العاملون في المؤسسة.

إن زيادة الأجور مع ثبات الإنتاجية يعني انخفاض العائد المخصص للملاك، بطريقة مباشرة (خفض التوزيعات أو اختفائها)، أو بطريقة غير مباشرة (عدم كفاية التمويل الداخلي) أو إضعاف المركز المالي، إذا تم دفع التوزيعات من الاحتياطات.

ذ. **الهيئات الحكومية:** يعود اهتمام الهيئات الحكومية بتحليل أداء المؤسسات لأسباب رقابية بالدرجة الأولى، ولأسباب ضريبية بالدرجة الثانية، بالإضافة إلى الأهداف التالية:

❖ التأكد من التقيد بالأنظمة والقوانين المعمول؛

❖ تقييم الأداء كرقابة البنك المركزي للبنوك التجارية؛

❖ مراقبة الأسعار؛

❖ غايات إحصائية.

ر. **الأفراد والجهات المتعلقة بالأوراق المالية:** يستفيد سماسرة الأوراق المالية من التحليل المالي للأغراض التالية:

❖ تحليل التغيرات السريعة على أسعار الأسهم للشركات في السوق المالي؛

❖ مراقبة ومتابعة الأموال المالية السائدة وتأثيرها على السوق المالي؛

¹ حليلة خليل الجرجاوي، دور التحليل المالي للمعلومات المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية، مذكرة ماجستير، عمادة الدراسات العليا كلية التجارة، تخصص: المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008، ص 43

² مداني بن بلغيث، عبد القادر دشايش، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة، مداخلة ضمن أعمال الملتقى الدولي حول (نظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة التحدي والمعايير للمراجعة)، جامعة ورقلة، 13-14 ديسمبر 2011، ص 33

❖ تحليل السوق المالي وتحديد المنشآت التي يمثل شراء أسهمها أفضل استثمار .

ز . المؤسسات التي تعمل في مجال التحليل المالي: تستفيد المؤسسات المتخصصة بالتحليل المالي للأغراض التالية:

❖ الاحتراف والتخصصية في مجال تحليل أوضاع المنشآت ومركزها المالي، وتدريب أفرادها على التحليل؛

❖ مساعدة المنشآت في الوقوف على وضعها ومركزها المالي ومكانها في السوق.¹

المبحث الثاني: أدبيات التحليل المالي

للتحليل المالي طرق وأساليب لإجراء القوائم المالية ولتحقيق الأهداف المطلوبة يجب الاعتماد على عدة معايير ومنهجيات عن طريق وضع محددات ومدى الاستفادة منه.

المطلب الأول: معايير ومنهجية التحليل المالي

تحكم المنهجية بعض المبادئ والأسس العامة التي يجب أخذها بعين الاعتبار للإلتزام بعملية تحليل المالي وذلك بالاعتماد على عدة معايير والتي تستخدم للمقارنة مع النسب المستخرجة.

أولاً: منهجية التحليل المالي:

هي الطرق والأساليب والإجراءات التي يتعامل معها المحلل المالي في إجراء عمليات التحليل المالي للقوائم المالية، هذه المنهجية تحكمها بعض المبادئ والأسس العامة التي يجب أخذها بعين الاعتبار لإتمام عملية التحليل المالي بشكل يتيح له تحقيق الهدف المطلوب ويمكن التعبير عنها بخطوات التحليل المالي التالية:²

1. تحليل الهدف من إجراء عملية التقييم: يتحدد الهدف في عملية التحليل المالي على ضوء الموضوع أو

المشكلة الموجودة لدى الشركة حتى يتمكن المحلل من جمع المعلومات الخاصة فقط بالموضوع المعني، فمثلاً

إذا تقدم أحد العملاء بطلب قرض من بنك تجاري فيصبح الهدف الأساسي للمحلل المالي لدى البنك معرفة

مدى القدرة المالية لهذا العميل على سداد القرض في الوقت المحدد.

2. تحديد الفترة الزمنية التي يشملها التحليل المالي: حتى تحقق عمليات التحليل المالي أهدافها فلا بد أن تشمل

فترة التحليل للقوائم المالية لعدة سنوات متتالية حيث أن القوائم المالية لسنة واحدة قد لا تكون كافية للحصول

منها على المعلومات التي يستطيع من خلالها الحكم على قدراتها وإمكانيات العميل.

¹ محمد الصيرفي، التحليل المالي وجهة نظر محاسبية إدارية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2014، ص121

² بن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،

جامعة منتوري قسنطينة، 2010-2011، ص17

3. تحديد المعلومات التي يحتاجها المحلل لبلوغ أهدافه: أما المعلومات التي يحتاجها إليها المحلل فيمكن الحصول عليها من عدة مصادر فيمكن الحصول عليها من القوائم المالية، كما يمكن الحصول على المعلومات الشخصية عن العميل من خلال المؤسسات التي يتعامل معها.

4. اختيار الأسلوب والأداة المناسبة لحل المشكلة: ومن أساليب والأدوات المستخدمة في التحليل كثيرة نذكر منها نسبة التداول، نسبة السيولة السريعة، معدل دوران النقدية، معدل دوران المخزون السلعي، الرافعة المالية، بالإضافة الى كشوف التدفقات النقدية خلال فترات زمنية متتالية.

5. اختيار المعيار المناسب من معايير التحليل المالي لاستخدامه في قياس النتائج: حيث يتم اختيار المعيار المناسب من أجل قياس نتائج التحليل المالي وإسقاطها على نشاط الإدارة من أجل معرفة ميزات وحدود العمليات المالية المتبعة.

6. تحديد درجة الانحراف عن المعيار المستخدم في القياس: يتوجب على المحلل المالي معرفة مدى انحراف النتائج عن المعيار المستخدم، حتى تحقق الإدارة نتائج أفضل.

7. دراسة وتحليل أسباب الانحراف: بعد العملية السابقة يجب معرفة الأسباب الحقيقية والتي أدت الى الانحراف عن المعيار المستخدم.

8. وضع التوصيات اللازمة في التقرير المعد من قبل المحلل في نهاية عملية التحليل: تعتبر آخر خطوة في عملية التحليل المالي وهذا من أجل الخروج بتوصيات واستنتاجات حول النشاط المالي للشركة.

ومن النادر جداً أن يتاح للمحلل جميع الحقائق عن الحالة التي يقوم بتحليلها، لذا نجد أن معظم المحللين يعملون في ظل ظروف غير مؤكدة بسبب عدم كفاية المعلومات، وفي مثل هذه الظروف لا يكون دور التحليل المالي إلا التقليل من حالة عدم التأكد وليس إلغاؤها كلياً وعند كتابة المحلل لتقريره، عليه أن يراعي ترتيب أفكار وتسلسل منطقي ما يجب عليه مراعاة طريقة عرضه على القارئ، بحيث يميز التقرير بشكل واضح بين تفسيرات واستنتاجات المحلل والحقائق والمعلومات التي استندت إليه هذه التفسيرات والاستنتاجات، وذلك من أجل متابعة المنطق الذي اتبعه المحلل في الوصول إلى استنتاجه هذا وأن يتضمن المحلل تقرير البنود التالية¹:

أ- معلومات عن خلفية المؤسسة موضوع التحليل والمحيط الاقتصادي الذي تعمل فيه؛

ب- المعلومات المالية وغير المالية المستعملة في التحليل؛

¹ أيمن الشنطي، عمار شقر، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، دار البداية، عمان، الاردن، 2008، ص 179

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التحليل المالي و اتخاذ القرار

ج- الافتراضات الخاصة بالظروف الاقتصادية الظروف الأخرى التي وضعت استنادا إليها التقديرات الخاصة بالتحليل؛

د- تحديد الإيجابيات والسلبيات المية منها والنوعية التي يراها المحلل في عناصر التحليل الأساسية؛

هـ- الاستنتاج الذي يخرج به المحلل نتيجة العمل التحليلي الذي قام به.

ثانيا: معايير التحليل المالي

1. أنواع معايير التحليل المالي: من المعروف عموما أن هناك أربعة أنواع من المعايير التي تستخدم للمقارنة مع النسب المستخرجة والتي يمكن ذكرها فيما يلي: ¹

أ- معيار التحليل المالي المطلق: ويعني المعيار المطلق حالة متفق عليها بأنه يمثل الصيغة المتتالية لحدث معين، هو بذلك يمثل خاصية متصلة يأخذ شل مالية ثابتة لنسبة معينة مشتركة بين آفة المؤسسات ويقاس به التقلبات الواقعية. يعود الاستخدام القليل لهذا المعيار إلى ابتعاد عن المتطلبات الواقعية أنشطة الكثير من المؤسسات، ويمكن اللجوء إلى هذا المعيار عند عدم وجود معايير أخرى ملائمة للمقارنة الموضوعية للنسب المحققة؛

ب- معيار التحليل المالي للصناعة: وهو المعيار الذي تصدر الاتحاديات المهنية والهيئات الحكومية وغيرها من الجهات أغراض القياس والتقييم لفرع أو أثر من فروع الصناعة، ويعتبر هذا المعيار أثر قريبا إلى الواقع من المعيار المطلق أنه يأخذ بعين الاعتبار متطلبات النشاط في ذلك النوع من الصناعة؛

ج- معيار التحليل المالي التاريخي: عبارة عن النسب والأرقام التي تمثل الاتجاهات التي اتخذها أداء مؤسسة معينة في الماضي، والتي يتم اعتمادها أداة تحليلية لتقييم أداء المؤسسة الحالي والتوقع المستقبلي بشأن أدائها؛

د- معيار التحليل المالي المخطط: يصمم هذا المعيار من قبل الإدارة المؤسسة، والذي يبنى أساس الموازنات التقديرية المسبقة أنشطة المؤسسة، وهذا بناء على الخبرات الفنية والخبرات السابقة لإدارة والتي تمثل مؤشرا لأداء والتقييم لمعيار يصمم وتحديد الانحرافات، ذلك هذا المعيار قد يشمل تفاصيل أخرى كأداء المؤسسة لتحديد النسب التي تحدها الإدارة مناسبة أنشطتها في المجالات الاستثمارية والتمويلية والتشغيلية، وعلى الرغم من أهمية هذا المعيار إلا أنه يأخذ بعين الاعتبار واقع الأداء العام في المؤسسات المماثلة.

¹ هيثم محمد الزعبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الأولى، 2000، ص173

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التحليل المالي و اتخاذ القرار

2. خصائص معايير التحليل المالي:

من أجل أن يكون المعايير مقبولا وذو معنى، لابد أن يتصف بالخصائص التالية:¹

- ❖ أن يتصف المعيار بالواقعية، أي إمكانية التنفيذ، لا يتصف بالمثالية فيتعذر تحقيقه ولا يتصف بالتواضع ولا يصل إليه بسهولة؛
- ❖ أن يتصف المعيار بالاستقرار النسبي، وإن هذا لا يمنع من إدخال تعديلات عليه إذا دعت الظروف لذلك بعد إجراء الدراسات الأزمنة؛
- ❖ أن يتصف المعيار بالبساطة والوضوح وسهولة التركيب.

3. استخدامات معايير التحليل

يمكن ايجاز استخدامات معايير التحليل المالي في النقاط التالية:²

- ❖ تفسير الظواهر المختلفة وإعطائها وصفا كميا؛
- ❖ تفسير المدلولات والمؤشرات للاتجاهات المالية المختلفة؛
- ❖ تحليل أداء المؤسسة المالي؛
- ❖ قياس النتائج الفعلية إلى النسب المعياري

المطلب الثاني: مقومات ومحددات التحليل المالي

توفير المحلل المالي مقومات لنجاح عملية التحليل المالي وذلك الحرص على توفير مجموعة من شروط المتعلقة بأدوات تحليل التي يستخدمها وأن يكون مواهلا من ناحية العملية والاعتماد على عدة محددات المتمثلة في مجموعة من المتطلبات لتحقيق أغراضها المنشودة.

أولا: مقومات التحليل المالي

من أجل نجاح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها أو أغراضها المنشودة لابد من توفير مجموعة من المتطلبات لابد من مراعاتها، فإذا ما اعتبرنا أن الهدف النهائي للمحلل المالي هو توفير مؤشرات واقعية تعطي صورة عن جوانب نشاط المؤسسة هي أقرب ما تكون إلى الحقيقة، فيجب إذن توفير مقومات نجاحها في تحقيق هذا الهدف، وذلك بالحرص على توفير مجموعة من

¹ عليان الشريف وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2007، ص156

² أيمن الشنطي وعمار شقر، مرجع سبق ذكره، ص181

الشروط منها ما يتعلق به نفسه، ومنها ما يتعلق بمنهج أو أساليب وأدوات التحليل التي يستخدمها، ومنها كذلك ما يتعلق بالمعلومات التي يعتمد عليها.

بناء على ما سبق يمكن حصر المقومات الأساسية للتحليل المالي فيما يلي:¹

❖ أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل منهجا عمليا يتناسب مع أهداف عملية التحليل، كما يجب عليه أن يستخدم أساليب وأدوات تجمع هي أخرى وبقدر متوازن بين سمتي الموضوعية والملائمة للأهداف التي يسعى إليها.

ولكي يحقق المحلل المالي المتطلبات والشروط المقصودة هنا عليه مراعاة ما يلي:

أ- أن تتوفر لديه خلفية عامة من المؤسسة ونشاطها والصناعة التي تنتمي إليها، وكذلك البيئة العامة المحيطة بها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛

ب- أن يبرز الفروض التي يبني عليها عملية التحليل، وكذلك المتغيرات الكمية والنوعية التي ترتبط بالمشكلة محل الدراسة؛²

ج- ألا يقف المحلل المالي عند مجرد كشف عوامل القوة ومواطن الضعف في نشاط المؤسسة، بل لابد من الشعب إلى تشخيص أسبابها واستقراء اتجاهاتها المستقبلية.

بالإضافة إلى ما سبق يستند إلى مجموعة من المقومات والمبادئ التي يعتمد عليها لتحقيق أهدافه، ولعل أبرز هذه المقومات هي:³

❖ التحديد الواضح لأهداف التحليل؛

❖ تحديد الفترة المالية التي يشملها التحليل، وتوفير بيانات مالية يمكن الاعتماد عليها؛

❖ تحديد المؤشرات المناسبة للوصول إلى أفضل النتائج وبأسرع وقت؛

❖ التفسير السليم لنتائج التحليل المالي حتى يصاغ استخدامها بصورة سليمة؛

❖ تمتع المحلل المالي بالمعرفة والدراية الكاملة بالبيئة الداخلية والخارجية المحيطة بالشركة.

بالإضافة إلى ذلك لابد أن يكون مؤهلا من الناحية العلمية والعملية، وقادرا على تفسير النتائج التي يتوصل إليها الاستقراء المستقبل.

¹ محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص: 4-5

² وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي (منهج علمي وعملي متكامل)، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2004، ص23

³ فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص09

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التحليل المالي و اتخاذ القرار

ثانيا: محددات التحليل المالي

لكي تتجس عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها وأغراضها المنشودة، لابد من توفر مجموعة من المتطلبات أو الشروط التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية لابد من مراعاتها، فإذا ما اعتبرنا أن الهدف النهائي للمحلل المالي هو توفير مؤشرات واقعية تعطي صورة عن جوانب نشاط المؤسسة هي أقرب ما تكون إلى الحقيقة، فيجب إذن توفير مقومات نجاحه في تحقيق هذا الهدف بالحرص على توفير مجموعة من الشروط، ومنها ما يتعلق بمنهج وأساليب وأدوات التحليل التي يستخدمها، ومنها كذلك ما يتعلق بمصادر المعلومات التي يعتمد عليها.

بناء على ما تقدم يمكن حصر المقومات الأساسية للتحليل المالي فيما يلي:¹

❖ أن تتمتع مصادر المعلومات التي يستقبل منها المحلل المالي معلوماته بقدر معقول من المصداقية أو الموثوقية وأن تتسم بقدر متوازن من الموضوعية والملائمة؛

❖ أن يسلك المحلل المالي منهجا علميا يتناسب مع أهداف عملية التحليل، كما أنه يستخدم أساليب وأدوات تجمع بين الموضوعية والملائمة للأهداف التي يسعى إليها؛

ولكي يحقق المحلل المالي المتطلبات والشروط المقصودة هنا عليه مراعاة ما يلي:

❖ أن تتوفر لديه خلفية عامة من المؤسسة ونشاطها، والصناعة التي تنتمي إليها، وكذلك البيئة العامة المحيطة بها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛

❖ أن يبرز الفروض التي يبني عليها عملية التحليل وكذلك المتغيرات الكمية والكيفية والنوعية التي ترتبط بالمشكلة محل الدراسة؛

❖ أن لا يقف المحلل المالي عند مجرد كشف عوامل القوة ومواطن الضعف في نشاط المؤسسة، بل أن يسعى وهو الأهم إلى تشخيص أسبابها و استقرار اتجاهاتها المستقبلية؛

❖ أن يتسم المحلل المالي نفسه بالموضوعية بالتركيز على فهم دوره والمحمول في كشف الحقائق كما هي قبل أن يقوم بتفسيرها بصورة مجردة بعيدة عن التحيز الشخصي ليقوم بعد ذلك بتقديم تقريره، بما يتضمنه من مؤشرات وبدائل تخدم متخذ القرار مع مراعاة التوصية بما يراه البديل الأفضل منها.

¹ سعيدة بورديمة، التسيير المالي، مطبوعة المحاضرات، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قلمة، 2014-

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التحليل المالي و اتخاذ القرار

المطلب الثالث: مجالات التحليل المالي وحدود الاستفادة منه

تحليل المالي يستخدم في تقييم كفاءة للإدارة في خلق مجالات استثمار جديدة بالإضافة الى قياس ربحية وسيولة المؤسسة من خلال رقابة وتخطيط وتقييم الأداء المالي وحدود الاستفادة منه يعتبر قاعدة معلوماتية تساعد الإدارة على اتخاذ القرارات اللازمة الا أنه يحتوي على بعض السلبيات.

أولاً: مجالات التحليل المالي

وتتمثل أهم هذه المجالات في:¹

1. **التحليل الاستشاري:** الذي يقوم بهذا العمل هم المستشارون من أفراد شركات، حيث يستخدم في تقييم كفاءة الإدارة في استثماراتهم ومقدار العوائد عليها، كما أن هذا النوع من التحليل يستخدم في تقييم كفاءة الإدارة في خلق مجالات استثمار جديدة بالإضافة إلى قياس ربحية وسيولة المؤسسة؛
2. **التحليل الائتماني:** يقوم بهذا التحليل المقرضين وذلك بهدف التعرف على الأخطار التي قد يعترضون لها الذي في حالة عدم قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها في الوقت المحدد لها؛
3. **تحليل الاندماج والشراء:** يستخدم هذا النوع من التحليل أثناء عمليات الاندماج بين شركتين، فتتم عملية التقييم للقيمة الحالية للشركة المزمع شراؤها، كما يحدد قيمة الأداء المستقبلي المتوقع للشركة بعد الاندماج في المستقبل؛
4. **الرقابة المالية:** تعرف الرقابة المالية بأنها تقييم ومراجعة للأعمال للتأكد من أن تنفيذها يسير وفقاً للمعايير والأسس الموضوعية، وذلك لاكتشاف الأخطاء والانحرافات ونقاط الضعف، ومعالجتها في الوقت المناسب؛
5. **التخطيط المالي:** يعد التخطيط المالي من أهم الوظائف للإدارات وتتمثل عملية التخطيط المالي بوضع تصور بأداء المؤسسة في المستقبل، وهنا تلعب أدوار التحليل المالي دوراً هاماً في هذه العملية من حيث تقييم الأداء السابق وتقدير الأداء المتوقع في المستقبل؛
6. **تحليل تقييم الأداء المالي:** يعد تقييم الأداء المالي في المؤسسة من أهم استعمالات التحليل المالي، فيتم من خلال عملية إعادة التقييم الحكم على مستوى الأرباح وقدرة المؤسسة على السيولة وسداد الالتزامات، وقدرتها على الائتمان بالإضافة إلى تقييم الموجودات.²

¹ خليل أحمد الكايد، الإدارة المالية الدولية والعالمية، التحليل المالي والاقتصادي، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص: 160-

² حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الوراق للنشر والتوزيع، العراق، الطبعة الثانية، 2001، ص 27

ثانيا: حدود الاستفادة من التحليل المالي

على الرغم من أهمية نتائج التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات، واعتبارها قاعدة معلوماتية تساعد الإدارة على اتخاذ القرارات الإدارية اللازمة، إلا أنه يعتري هذه المعلومات بعض السلبات وأوجه قصور كثيرة تجعل إمكانية الاعتماد على نتائج التحليل المالي يشوبها شيء من الحذر ويمكن أن تؤدي إلى نتائج ليست على مستوى المطلوب من الدقة.

ويمكن أن تقسم هذه العيوب إلى عيوب في البيانات المحاسبية، عيوب في كون المحلل المالي شخص من خارج المؤسسة أو عيوب في طبيعة النسب:

1. **طبيعة المعلومات المتوفرة:** على الرغم من أهمية البيانات المحاسبية كمصدر من مصادر البيانات المستخدمة في التحليل المالي، إلا أن هناك حدودا معينة للاستفادة منها، ترجع إلى:

❖ الطبيعة التحكمية لعملية القياس المحاسبي، ذلك على اعتبار أن الأرقام التي تحويها البيانات المحاسبية المنشورة هي في النهاية محصلة لعمليات قياس تخضع مخرجاتها إلى حد كبير لتأثير نوع وطبيعة الأسس التي تتبعها المنشأة بشأن الاعتراف بكل من الإيرادات، والمصروفات وكذلك النوع الطرق والسياسات المحاسبية المتبعة في قياسهما كالسياسات المتبعة مثلا في مجال: استهلاك الموجودات الثابتة، وتقييم المخزون، والرسلة وكذلك حسب درجة تحفظ السياسات التي تتبناها إدارة المنشأة في مجال تكوين المخصصات والاحتياطات؛

❖ كما تعد البيانات المحاسبية المنشورة بموجب مجموعة من المبادئ والافتراضات القروض منها مثلا: فرض القياس النقدي، وفرض ثبات وحدة النقد، ومبدأ التكلفة التاريخية، وفرض استمرارية المشروع، وتترك هذه القروض بصمات واضحة على طبيعة المعلومات التي تظهرها البيانات المحاسبية المنشورة، فتحد من استخداماتها في اتخاذ القرارات فهي تاريخية بطبيعتها، في حين يفضل متخذ القرار البيانات المستقبلية التي توفر له معلومات عن اتجاهات نشاط المشروع.

زد على ذلك فإن فرض الاستمرارية لا تعتمد صحته في جميع الظروف، فيصبح مجالا للشك، وبالتالي يفقد تلك البيانات أهم ركيزة لها من جانب آخر فالبيانات المالية المنشورة ذات طبيعة كمية، ومع أن البيانات الكمية عنصر هام م مدخلات القرار، إلا أن البيانات الوصفية (النوعية) خاصة في مجال التحليل المالي لأغراض الائتمان لا تقل أهمية إن لم ترد عنها في كثير من الأحوال.¹

¹ رائد محمد عبدربه، نظرية المنظمة والمؤسسات، الجندرية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2013، ص ص 142-143

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التحليل المالي و اتخاذ القرار

يقوم المحلل المالي بعمله في التحليل من خلال دراسة القوائم المالية:¹

أ. قائمة المركز المالي:

- ❖ رقم الميزانية في تاريخه وليس أرقام تعكس الوضع الحالي؛
- ❖ دخول عنصر التقدير الشخصي في بعض الميزانية المالي كالمدينين والاستهلاك؛
- ❖ تجهز الميزانية في وقت يقل فيه نشا المؤسسة وهذا يؤدي إلى صورة غير حقيقية؛
- ❖ تلجا بعض المؤسسات إلى زيادة عنصر الاستهلاك وهذا أمر غير مقبول؛
- ❖ حذف بعض الموجودات لصعوبة تقييمها؛
- ❖ الميزانية وهي لا تعطي صورة حقيقة عن وضع المؤسسة في لحظة زمنية معينة.

ب. المحددات الخاصة بقائمة الدخل:

- ❖ عدم تطابق رصيد النقدية مع صافي الربح، فرصيد النقدية يظهر في قائمة المقبوضات والمدفوعات ورصيد الربح يظهر في قائمة الدخل والفرق بينها كبير؛
- ❖ عند اعداد قائمة الدخل يستخدم أساس الاستحقاق مما يجعل الإيرادات والمصروفات غير معبرة عن تدفق الأموال من وإلى المشروع، فقد يحقق ربحاً ويكون عسر مالي في المشروع؛
- ❖ تبين قائمة الدخل آثار عمليات تمت في فترة سابقة على الربح والخسارة ولا تبين قدرة المنشأة على الدفع؛
- ❖ ظهور صافي الربح بصورة غير واقعية وخاصة أن هناك عمليات كثيرة خاضعة لعنصر التقدير الشخصي كالاستهلاك تقدير بضاعة آخر المدة.

2. كون المحلل المالي شخص من خارج المؤسسة

المحلل المالي من خارج المنشأة يقوم بتحليل قائمة المركز المالي وقائمة الدخل المتوفرين إليه وبالتالي فإن تحليله لا يكون بعمق تحليلات المحلل من داخل المنشأة حيث تتوفر له كل المعلومات الضرورية لعملية التحليل.

¹ عبد الحليم كراجه وآخرون، الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2002، ص 181-

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التحليل المالي و اتخاذ القرار

3. طبيعة النسبي وحدود استعمالها:

هناك مجموعة من العوامل التي تحد من أهمية النسب المالية وهي:

- ❖ النسب تستخرج من بيانات القوائم المالية التي تتصف بعدم الدقة والضعف وعليه فإن السنة المالية تتصف بالضعف أحيانا؛
- ❖ التحليل المالي بالنسب الساكن فهو يفترض المشروع سيضفي وأن النسب تعبر عن علاقات بين عناصر قائمة المركز المالي والتي هي أصلا تعبر عن لحظة زمنية معينة؛
- ❖ النسب يجب أن تقارن لتصبح ذات دلالة ومن هنا يجب استخدام المعايير النمطية أو معايير الصناعة وغيرها؛
- ❖ صعوبة تحديد أسباب التغير في النسبة.

ثالثا: حدود استخدام النسب

يستخدم المحلل المالي كأدوات للحكم على منشأة ما، ولكن يجب أن يكون حذرا في ذلك حيث أن طبيعة البيانات التي تستخرج منها هذه النسب تحد من فاعلية هذه النسب.

ويمكن حصر أهم مسببات هذا القصور في العوامل الآتية:¹

1. **صعوبة عمل المقارنة:** فالمحلل المالي قد يجد صعوبة في المقارنة بين نسبة الشركة التي عليها مع شركات أخرى مماثلة نظرا لاختلاف الأساليب في حساب النسب المالية. مثال ذلك اختلاف طرق تقييم المخزون السلعي منذ تتبع منشأة ما طريقة الوارد أولا الصادر أولا وتتبع منشأة أخرى طريقة الوارد أخيرا الصادر أولا وقيمة المخزون في كل طريقة يختلف عن الأخرى. ونفس الشيء يقال بالنسبة للاختلاف في احتساب استهلاك الأصول الثابتة حيث أن هناك طرق عدلية للاحتساب الاستهلاك وكل طريقة تعطي قيمة مختلفة.
 2. **اختلاف المفاهيم المالية:** فهناك اختلاف في الرأي حول بعض المفاهيم لدى المحاسبين والمحللين الماليين، فالاختلاف واضح فيما يتعلق بحقوق الملكية فيما يتعلق بحقوق الملكية والموجودات؛
- ❖ عملية تقوم على اختيار المدرك للغايات التي لا تكون في الغالب استجابات أوتوماتيكية أو رد فعل مباشر.²

¹ عبد الحليم كراجه وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 194-195

² C.Alain, C.Chariésia, D.Bernard, les ratios et leurs utilisations, les éditions d'organisations, paris,1986,p79

❖ سلوك واعي ومنطقي وذو طابع جماعي كبير ويقوم على أساس المفاضلة الموضوعية بين عدد من البدائل المتاحة لمواجهة مشكلة.¹

❖ الاختيار القائم على أساس بعض المعايير أي البديل من بين عدة بدائل.²

3. كما أنه قرض ثابت وحدة النقد يجعل البيانات المالية المعدة في فترات تسودها معدلات تضخم مرتفعة مضللة في تعبيرها عن حقيقية أداء المنشأة. وهذا ما يقصد النسب المالية المشتقة ن تلك البيانات مدلولها وبالتالي ملي صلاحيتها كأداة لتقييم الأداء الحالي للمنشأة أو اتجاهاته المستقبلية

4. تشتق النسب المالية من بيانات محاسبية تعبر عن لحظة زمنية معينة كما هو الحال في قائمة المركز المالي، والتي يشار إليها عادة بتاريخ الميزانية. فإذا ما أخذنا في الاعتبار حقيقة الطبيعة الديناميكية لنشاط المنشأة وحقيقة كونه نشاطا

مستمرًا. لذا يصبح من الصعب الركون إلى النسب للتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية لأنشطة المؤسسة.

المبحث الثالث: اتخاذ القرار في المؤسسة

يعتبر اتخاذ القرار جوهر العملية الإدارية ومكملة لوظيفة التخطيط والفعاليات اليومية للمؤسسة حيث سوف نطرقنا في هذا المبحث الى تعريف اتخاذ القرار مع ذكر أهمية وأنواعه والخطوات المتبعة.

المطلب الأول: تعريف عملية اتخاذ القرارات الإدارية وأهميتها

تتم عملية اتخاذ القرارات الإدارية التي تبني على دراسة وتفكير الموضوعي للوصول الى قرار معين مع ذكر أهمية في توجيه واصدار الأوامر.

أولاً: تعريف عملية اتخاذ القرارات

لا يوجد اختلاف كبير بين الكتاب في تعريف عملية اتخاذ القرار وإن كان في بعض الحالات اختلاف في الشكل، وطريقة التعبير، إلا أن كل التعاريف تحمل في طياتها نفس المضمون وهذا ما سنلاحظه من خلال عرضنا لمختلف التعاريف الخاصة بهذه العملية:

¹ عبد المعطي، مبادئ الإدارة: المفاهيم والاتجاهات الحديثة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص116

² عبد العزيز المقدادي، عبد الحكيم حداد، مدخل إلى علم الإدارة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1995، ص114

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التحليل المالي و اتخاذ القرار

❖ عملية اختيار بديل من بين بديلين محتملين أو أكثر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف خلال فترة زمنية معينة في ضوء معطيات كل من البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة.¹

❖ العملية التي تبنى على الدراسة والتفكير الموضوعي للوصول إلى قرار معين أي الاختيار بين البدائل.²

ثانياً: أهمية اتخاذ القرارات:³

تستمد عملية اتخاذ القرارات أهميتها بالنسبة للعملية الإدارية من كونها تمثل نقطة البدء بالنسبة لجميع النشاطات والفعاليات اليومية في حياة المؤسسات ولأن التوقف على اتخاذها يؤدي إلى شلل العمل والنشاط وتراجع المؤسسة.

ومن هنا اعتبرت عملية اتخاذ القرارات جوهر العملية الإدارية، وأنها العمل الغالب للمدراء، ونظراً لذلك فإن نجاح المؤسسة يتوقف إلى حد كبير على قدرة وكفاءة متخذي القرارات على اتخاذ قرارات سليمة ومناسبة.

كما أن هذه العملية الصعبة تحتاج إلى قدرات فنية وعملية، وتزداد هذه العملية أهمية وصعوبة وتعقيداً بازدياد حجم المؤسسات ضخامة وتعدد أهدافها ومهامها، وارتباط تلك المهام بمصالح المجتمع.

وبالتالي فإن أساسية ومحورية عملية اتخاذ القرارات في العملية الإدارية تتجلى من خلال تكاملها مع الوظائف الإدارية المختلفة، فنجد مثلاً أن التخطيط لا يتم إلا باتخاذ القرار الأول وهو: نخطط ثم نتخذ القرار الذي يهتم بتحديد ما يلي:

❖ الأهداف من التخطيط الواجب تحقيقها؛

❖ الموارد اللازمة لتحقيق هذه الأهداف؛

❖ طريقة تنفيذ الأعمال وتحديد النشاطات اللازمة لتحقيق الأهداف؛

❖ ولذلك تعد عملية اتخاذ القرارات عملية هامة ومكملة لوظيفة التخطيط. أما بالنسبة للتنظيم فإنه يتطلب مجموعة أخرى من القرارات لمعالجة بعض المشاكل الأساسية من قرارات تبين:

❖ نوع السلطة التي تمنح لكل منصب إداري (تنفيذية، وظيفية، استشارية)؛

❖ درجة تفويض السلطة (المركزية، اللامركزية)؛

❖ المسؤولية وأسس توزيع العمل على المناصب؛

¹ مصطفى محمود أبو بكر، دليل التفكير وإعداد الخطة الاستراتيجية، دار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2000، ص 445

² ناديا أيوب، نظرية القرارات الإدارية، دار الزهراء، عمان، الأردن، 1997، ص 14

³ ناديا أيوب، مرجع سبق ذكره، ص: 10-04

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التحليل المالي و اتخاذ القرار

❖ العلاقات بين الأقسام والإدارات؛

❖ خطوط الاتصال بين مختلف أجزاء المؤسسة.

وغيرها من الأمور التي يفصل فيها عن طريق عملية اتخاذ القرارات.

ونرى أن وظيفة التوجيه أيضا لها علاقة وثيقة واعتمادية بعملية اتخاذ القرارات، فنتخذ سلسلة من القرارات الإدارية التي تبين ما يلي:

❖ الأسلوب الأفضل في التوجيه وإصدار الأوامر والتعليمات (ديمقراطي أو تيوقراطي)؛

❖ الوسائل المستخدمة في التحفيز (مادية، معنوية، الاثنين معا)؛

❖ طرق الإشراف المتبعة؛

وكل ما من شأنه القضاء على التضارب بين مصالح العاملين ولإدارة وبين العمل فيما بينهم وكذا ما يساعد على متابعة سير العمل والإشراف عليه.

كما لا يمكن أن تتم وظيفية الرقابة دون اتخاذ مجموعة من القرارات والتي ب:

❖ النشاطات التي تخضع للرقابة؛

❖ أنواع ومعايير المطلوبة للرقابة؛

❖ نوع المعلومات المطلوبة للرقابة؛

❖ الوقت المناسب لتصحيح الانحرافات.

فكل هذه الوظائف لا يتحقق وجودها وتنفيذها إلا إذا تم اتخاذ قرارات بشأنها وجميع بشأنها وجميع النشاطات الأخرى المتعلقة بها.

المطلب الثاني: أنواع القرارات الإدارية:

يمكن الاعتماد في تصنيف القرارات الإدارية على أساس عدة معايير: بيئية، مدى تكرار القرار وتصنف أيضا وفقا لوظائف المؤسسة وكذا حسب أهميتها.

1. قرارات حسب بيئة القرار: يمكن تصنيف القرارات الإدارية حسب الحالة التي يتخذ القرار في ظلها كما يلي:

أ. **قرارات في ظل حالة التأكد التام:** يقصد بحالة التأكد التام أن يكون متخذ القرار على علم تام لتلك المعلومات الملائمة والازمة لاتخاذ القرار ويفترض في هذه الحالة أن متخذ القرار يستطيع أن يجدد كل الاستراتيجية الممكنة والمتطلبات اللازمة يعرف نتيجة كل استراتيجية.¹

ب. **قرارات في ظل حالة المخاطرة:** تشير عملية اتخاذ القرار في ظل المخاطرة على الحالة التي يوجد فيها عدد من الاستراتيجيات المختلفة لتحقيق الهدف ويكون لكل استراتيجية أكثر من نتيجة أو عائد، وبالتالي يقع على متخذ القرار أن يتنبأ بالظروف والمتغيرات المحتملة الوقوع مستقبلا ودرجة احتمال الوقوع.

ت. **قرارات في ظل حالة عدم التأكد:** يقصد بحالة التأكد تلك الحالة التي لا تتوفر فيها كمية كافية من المعلومات عن المتغيرات ونتائج القرارات المتخذة، وهي القرارات التي غالبا تقوم باتخاذها الإدارة العليا عندما ترسم أهداف المشروع العامة وسياسته، وتكون الإدارة في ظروف لا تعلم فيها مسبقا إمكانية حدوث أي من المتغيرات أو الظروف المتوقع وجودها بعد اتخاذ القرار وذلك بسبب عدم توفر المعلومات والبيانات الكافية وبالتالي صعوبة التنبؤ بها

2. **قرارات حسب مدى تكرارها:** وتصنف على هذا الأساس إلى ثلاثة أنواع وهي كالآتي:²

أ. **القرارات الروتينية (مبرمجة):** وهي تلك القرارات التي تتكرر يوميا أو أسبوعيا أو شهريا والتي يتم برمجتها حيث تقوم باتباع برنامج معين وتحدد فيها أساليب وطرق التعامل معها سلفا ومثال ذلك رقابة المخزون وجدولة الإنتاج، وهي قرارات لا تحتاج في اتخاذه إلى جهد أو إبداع فكري كبير من قبل متخذ القرار وإنما يمكن اتخاذه فورا وبشكل تلقائي نتيجة التعود عليها، وعادة ما تقوم المستويات الإدارية التشغيلية باتخاذ مثل هذه القرارات.

ب. **قرارات قليلة التكرار:** وهي تلك القرارات التي تتخذ على المدى المتوسط وهي قليلة التكرار وهي تعتمد على جهد فكري متوسط وكذلك جمع معلومات غير روتينية، مثل شراء سيارة لنقل وتوزيع المنتجات أو شراء آلة إنتاجية أو ترقية أو تنزيل عامل معين فهذه الأمور قلما تحدث في المؤسسة ولهذا فهي قرارات قليلة التكرار، وتتخذ هذه القرارات على مستوى الإدارة الوسطى أو الوظيفية.

ت. **قرارات نادرة التكرار:** وهي القرارات الاستراتيجية والقرارات التي تتعامل مع موافق جديدة غير متوقعة وغير مألوفة وترتبط بالبيئة الخارجية أكثر منها بالداخلية وتتميز بأنها ذات أهمية كبيرة وأنها معقدة وذات اثار بعيدة الأمد، مثل التحول من الإنتاج المستمر إلى الإنتاج حسب الطلب أو الاندماج مع مؤسسة أخرى، أو شراء مؤسسة منافسة، أو غزو أسواق جديدة، فمثل هذه القرارات التي تتعامل مع الموافق غير مألوفة يصعب اتخاذه

¹ منصور البدوي، دراسات في الأساليب الكمية واتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1987، ص 58-67

² ناديا أيوب، مرجع سبق ذكره، ص 46

بشكل فوري لأنها تتطلب جهداً فكرياً ووقتاً كافياً لجمع المعلومات والقيام بالدراسات والأخذ بالآراء والاقتراحات التي تقدم البدائل وتنافسها وتبحث في الاحتمالات ونتائجها، وتختص بهذا النوع من القرارات الإدارية العليا عادة.

3. **قرارات حسب وظائف المشروع:** يمكن تصنيف القرارات حسب وظائف المشروع إلى أربع أنواع حسب الوظائف الرئيسية لمشروع

أ. **قرارات متعلقة بالإنتاج:** وتتضمن القرارات العديدة المتخذة في المجال والممثلة في قرارات تحديد حجم الإنتاج وموقع المصنع وحجمه وسياسته ووسائل الإنتاج وإجراءات الشراء والمخزن السلعي وغيرها.

ب. **قرارات متعلقة بالتسويق:** وهي القرارات التي تحدد: الأسواق، موقع مكاتب البيع، تغليف المنتجات، العلامات التجارية المستخدمة، منافذ التسويق، الأسعار، الدعاية والإعلان، وسائل المكافآت البيعة، جهود تنشيط المبيعات، البحوث التسويقية.

ت. **قرارات متعلقة بالتمويل:** وهي القرارات التي تحدد: الهيكل المالي، شروط الائتمان، كمية رأس المال، الحصول على الأرصدة الجديدة، دفع حصص الأرباح، خطط التمويل، تحديد تكاليف التمويل، الإجراءات المكتبية للإدارة، الاندماج والتصفية.

ث. **قرارات متعلقة بشؤون العاملين:** وهي القرارات التي تحدد: مصادر الحصول على العمل، الأساليب الفنية لاختيار الأفراد، التدريب، تحليل العمل وتقييمه، معالجة التأخر والتغيب، حصص المعاشات، تنشيط وسائل الأمان، علاقات الإدارة بالجماعات الخارجية.

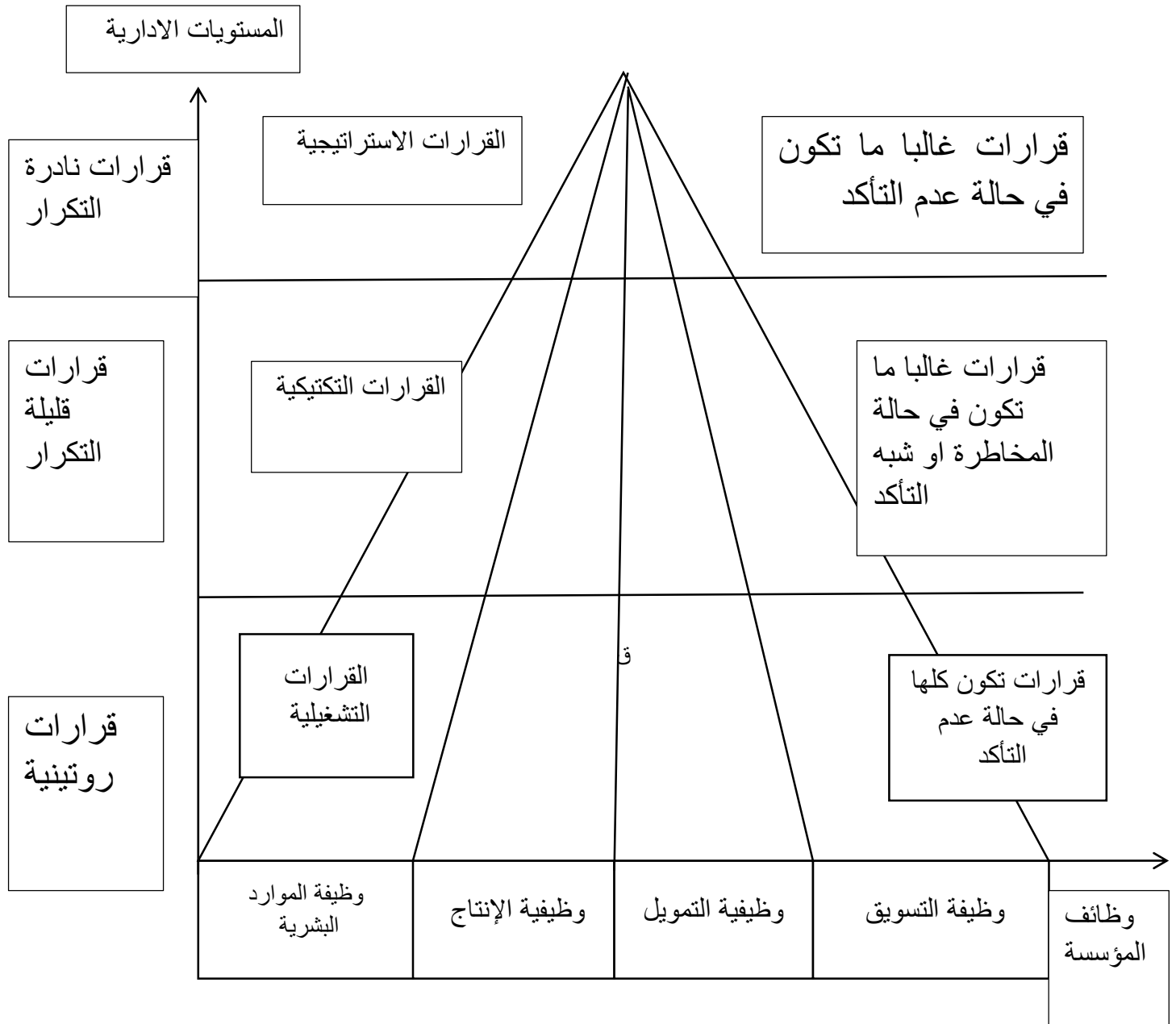
4. **قرارات حسب أهميتها:** يمكن تقسيمها على أساس أهميتها ومستويات صدورها إلى

أ. **القرارات الاستراتيجية:** فالقرارات الاستراتيجية هي تلك القرارات التي تتأثر بمحيط المؤسسة الخارجي وعلاقتها المتبادلة ومدى التفاعل معه، أو هي تلك التي تهدف إلى تغيير أهداف الشركة في الأمد الطويل والشكل العام المرغوب للمؤسسة في المستقبل، وبعبارة أخرى هي القرارات التي تحدد ما سوف تكون عليه المؤسسة في المستقبل مثل حجمها أو مركزها التنافسي أو حصتها السوقية أو غيرها من الوضعيات الحساسة بالنسبة للمؤسسة. وتقع مسؤولية اتخاذ هذا النوع من القرارات عادة على المستويات الإدارية العليا وهي عادة ما تتخذ في المدى البعيد أي من خمسة (5) سنوات فما فوق.

ب. **القرارات التكتيكية:** وهي القرارات الوظيفية التي يتم اتخاذها في مستوى الإدارة الوسطى للوصول بالأنشطة الوظيفية المختلفة في المؤسسة كالإنتاج والتسويق والأفراد وغيرها إلى الأداء الأمثل ويتميز هذا النوع من القرارات بأنه يتخذ لفترة زمنية قصيرة عادة ما تكون سنة.

ت. القرارات التشغيلية: وتتعلق بالتوزيع الداخلي للموارد وترجمة الأهداف والخطط إلى مهام وأعمال الأمر وعادة ما تكون هذه القرارات متكررة وتتعلق بالأعمال الروتينية وهي من اختصاص الإدارة التنفيذية في المؤسسة.

الشكل رقم 1: أنواع القرارات الإدارية والعلاقات بينها



المصدر: سعيد محمد المصري، التنظيم والإدارة: مدخل معاصر لعمليات التخطيط والتنظيم والقيادة والرقابة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص263

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التحليل المالي و اتخاذ القرار

المطلب الثالث: خطوات عملية اتخاذ القرارات

تمر عملية اتخاذ القرار بخطوات معينة من خلال جمع المعلومات اللازمة مع طرح الحلول والبدائل للمشكلة الموجودة.

تقسم عملية اتخاذ القرارات إلى سبعة نحاول شرحها في الآتي:

المرحلة الأولى: اكتشاف المشكلة وإدراكها.

تواجه الإدارة بشكل يومي الكثير من الحالات التي يختلف فيها مستوى التنفيذ المحقق عن مستوى المرغوب في تحقيقه، وقد تحدث طوارئ لم تكن في الحسبان تماما وتظهر المشاكل أساسا نتيجة وجود أوضاع غير مرغوب فيها، قد تكون المشاكل في البداية غير ملموسة وليس لها أثر مادي فإنه يتوقف التعريف لديها على قدرة الفرد وإدراكه لوجودها وتميزها والمقارنة بين ما يجب أن يكون وبين ما هو كائن فعلا، وفي هذا المجال تلعب الرقابة دورا أساسيا في اكتشاف الانحرافات بنوعيتها (الإيجابية والسلبية).

المرحلة الثانية: تشخيص طبيعة المشكلة.

بعد التأكد من وجود المشكلة لا بد من تشخيصها عن طريق توصيفها أولا بواسطة أسبابها ومكانها وحدودها وحجمها ووقتها ثم القيام ثانيا بدراسة وتحليل وتفسير المشكلة ثم وضع تصورات وافاق علاج هذه المشكلة وحلها بطريقة عملية صحيحة.¹

أيضا يجب أن نتعرف على احتمال وجود مشاكل أخرى جانبية لئتم أخذها بعين الاعتبار حتى يكون القرار شامل للمشكلة، بعد هذا يتم تحديد الأهداف التي ينبغي تحقيقها من جراء اتخاذ القرار. ولكي يستطيع الإداري الوصول الى تحديد الطبيعة المشكل بشكل جيد، عليه أن يجيب عن الأسئلة التالية:²

- ما نوع المشكلة؟ - كيف نشأت؟ - ما هي النقاط الهامة والجوهرية فيها؟
- متى وأين وقعت؟ - ما هو الوقت الملائم لحل المشكلة؟ - ما هي المشاكل المترتبة على عدم حلها في الوقت المناسب؟ - ما هي المعلومات اللازمة وما هي مصدرها؟

¹ عمار عوايدي، نظرية القرار الإدارية بين علم الإدارة والقانون الإداري، المؤسسة الوطنية للطباعة، الجزائر، 2003، ص55

² محمد أحمد المصري، الإدارة الحديثة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص296

المرحلة الثالثة: جمع المعلومات اللازمة.

تعتبر عملية تجميع الحقائق والمعلومات من الأمور الحيوية عند اتخاذ القرارات، فالقرارات لا تتخذ في فراغ أو جهل معلوماتي، وعلى المدير أن ينتقي الحقائق ذات العلاقة بالمشكلة، وعليه أن يتأكد تماما من صحة المعلومات كما عليه أن يحدد المعلومات الإضافية التي تلزم كيفية الحصول عليها.¹

ويجب عليه أن يأخذ بعين الاعتبار إمكانية عدم استفادة من جميع البيانات والمعلومات التي تم تجميعها غما بسبب عدم ارتباط بعضها بالمشكلة موضوع البحث، وبالتالي العمل على استبعادها، أو عدم دقة بعضها وصلاحيته وبالتالي أخذ الحذر من استعمالها.²

وكي يضمن المدير متخذ القرار أنه قد توصل الى كل الحقائق المتعلقة بالموضوع محل الدراسة يجب عليه أن يجمع بياناته من المصادر الأصلية أو الأقل من المصادر الموثق بها، وأن تتصف بالصفات التي تساعد على الإلمام التي تلزمه لاتخاذ القرار السليم.

وفي الكثير من الحالات لا يستطيع الإداري أن يحصل على جميع المعلومات والحقائق المتعلقة بالمشكلة إما بسبب عدم توفرها أو ارتفاع تكاليف الحصول عليها أو بسبب الحاجة لوقت طويل من أجل الحصول عليها وقد يزيد عن الوقت المطلوب لاتخاذ القرار.

المرحلة الرابعة: طرح الحلول والبدائل.

يقصد بالبدائل تلك التصرفات أو الحلول التي تساعد على الإقلاع عن الانحراف أو القضاء نهائيا على المشكلة، ويعد البديل الوسيلة الموجودة أمام الإدارة لحل المشكلة وتحقيق الأهداف المطلوبة، فبعد تحديد طبيعة المشكلة بشكل سليم وتحديد جميع أبعادها وتحليل البيانات التي جمعت بشأن المشكلة، يصبح بالإمكان تخييل الحلول المبدئية، حيث أن البديل يتصف بقدرته على تحقيق بعض الأهداف التي يسعى متخذ القرار إليها وأن يكون ضمن حدود الموارد المادية والبشرية المتاحة لمتخذ القرار وأن وجود إحدى هاتين الصفتين دون الأخرى ينفي عن صفة البديل.³

المرحلة الخامسة: تقييم البدائل المطروحة.

بعد أن تتضح للمدير حل المشكلة وجب عليه بعد ذلك إجراء تقييم لكل الحلول البديلية، أي تحديد العيوب والمزايا المتوقعة لكل بديل ونجد أن هذه المرحلة تتطلب القدرة على التنبؤ بحوادث المستقبل لأن المزايا والعيوب لا تظهر إلا في المستقبل.⁴

¹ بشير العلاق، الإدارة الحديثة: نظريات ومفاهيم، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2008، ص48

² محمد أحمد المصري، مرجع سبق ذكره، ص298

³ ناديا أيوب، مرجع سبق ذكره، ص: 58-59

⁴ بشير العلاق، مرجع سبق ذكره، ص74

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التحليل المالي و اتخاذ القرار

المرحلة السادسة: اختيار البديل الأمثل.

بما أن المدير قد قام بمقارنة الإيجابيات والسلبيات للبدائل فإن الخطوة التالية هي اختيار أفضل حل وهناك خمسة معايير لاختيار أفضل حل وهي:¹

أ. **المخاطر:** حيث أن المدير يجب عليه أن يقدر مخاطر التصرف الذي يختاره وفي المقابل المكاسب المتوقعة، لذا فيجب أن تكون نسبة المكسب أكبر من نسبة المخاطرة.

ب. **الاقتصاد في الجهد:** حيث ينبغي أن نختار أي الحلول يمكن أن تعطي أفضل نتيجة بأقل جهد (مادي أو معنوي).

ت. **التوقيت:** فإذا كان الوقت يتسم بأنه عاجل فإن البديل أن يكون سهلاً وسريعاً.

ث. **قيود الموارد:** يجب أن نختار البديل والذي يتفق مع وجود الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة للتنفيذ مثل المهارات والأموال.

ج. **اختيار البديل:** والذي ينسجم مع المؤسسة، أهدافها، سياستها وفلسفتها ويحقق لها مجموعة من العوامل الاستراتيجية التي تحدد من طرف الإدارة.

المرحلة السابعة: تنفيذ القرار ومتابعة التنفيذ.

إن عملية اتخاذ القرار لا ينتهي بانتهاء مرحلة اختيار الحل الأمثل بل تمتد حتى وضع القرار موضع التنفيذ أي تحويله الى عمل فعال، ويجب أن يرفق التنفيذ بالمتابعة ويتم التنفيذ عبر خطوات متفق عليها هي:²

❖ صياغة وإعلان القرار؛

❖ اختيار التوقيت السليم لانطلاق التنفيذ؛

❖ اختيار المنفذين ومراحل التنفيذ وتخصيص الموارد اللازمة لذلك؛

❖ تحديد إجراءات وقائية لمنع حدوث انحرافات.

¹ أحمد محمد المصري، مرجع سبق ذكره، ص398

² ناديا أيوب، مرجع سبق ذكره، ص33

خلاصة الفصل:

تم التطرق في هذا الفصل إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالمؤسسة الاقتصادية كونها محور الدراسة وكذا التحليل المالي وأدبياته، ختاماً باتخاذ القرار ومراحله، وتم التوصل إلى أن:

التحليل المالي أداة يستعملها العديد من الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، حيث لا يخرج عن كونه دراسة تفصيلية للقوائم المالية المنشورة وفهمها من أجل الوصول إلى معرفة وضعية المالية الحقيقية لمؤسسة واتخاذ القرارات المناسبة.

عملية اتخاذ القرارات هي تلك العملية التي تمر بمراحل معينة ويقوم بها متخذ القرار وذلك قصد ترشيده ومحاولة صنع قرار بشكل سليم يعالج المشكلات القائمة أو لمواجهة حالات أو مواقف معينة محتملة الوقوع أو لتحقيق أهداف مرسومة.

ولاتخاذ القرارات السليمة يجب على المحلل المالي استخدام أدوات التحليل المالي اللازمة والملائمة للأطراف الداخلية والخارجية وهذا ما سنتطرق إليه بكل التفاصيل في الفصل الثاني.

الفصل الثاني: أدوات التحليل المالي ودورها في اتخاذ القرار

تمهيد:

يعتمد التحليل المالي على القوائم المالية كمصدر لاتخاذ القرارات وهذا من خلال المعلومات التي توفرها والتي يشترط أن تكون كافية، جيدة وصادقة حيث تسعى المؤسسة جاهدة إلى تحقيق أهدافها التي رسمتها باتخاذ القرارات الملائمة والمناسبة لذلك، وعليه فإن المحلل المالي يهتم كثيرا بمعرفة المكانة المالية للمؤسسة من خلال تحديد درجة موثوق بها، هذه الأخيرة تساهم في اتخاذ القرارات الملائمة للأطراف الداخلية والخارجية

وعليه قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

سوف نحاول القيام في المبحث الأول بعرض القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي (الميزانية، جدول حسابات النتائج وجدول تغيرات الخزينة.) ثم نتناولنا البيانات المستخدمة في التحليل المالي من مؤشرات توازن ونسب مالية في المبحث الثاني، أما المبحث الثالث سنبين دور هذه المؤشرات والنسب في اتخاذ القرارات.

الفصل الثاني: أدوات التحليل المالي ودورها في اتخاذ القرار

المبحث الأول: القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي

في هذا المبحث سوف نقوم بعرض القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي (الميزانية، جدول حسابات النتائج....)، كمصدر لاتخاذ القرارات وهذا من خلال معلومات التي تحتويها لتحقيق أهدافها.

المطلب الأول: ماهية القوائم المالية

القوائم المالية هي عبارة عن وثائق وسجلات محاسبية ومالية التي تعطي وضعية المالية للمؤسسة في نهاية الدورة بصورة واضحة.

أولاً: تعريف القوائم المالية

القوائم المالية تكون نتيجة إجراء معالجة العديد من المعلومات لأعمال التبسيط والتلخيص والهيكلية، وهذه المعلومات يتم جمعها، تحليلها، تفسيرها، تلخيصها وهيكلتها من خلال تجميعها عرضها في القوائم المالية يكون في شكل فصول ومجاميع.¹

القوائم المالية هي مجموعة الوثائق والسجلات المالية والمحاسبية التي تعطي صورة واضحة عن الوضعية المالية للمؤسسة في نهاية الدورة.²

تظهر نتائج المحاسبة المالية في مجموعة مترابطة من القوائم المالية، تكون على شكل جداول تلخص نشاط المؤسسة خلال دورة المحاسبية، ويتم عرضها بشكل يمكن مستخدمي هذه القوائم من مقارنتها بقوائم الدورات السابقة.³

ومن خلال ما سبق نستنتج أن القوائم المالية هي وثائق شاملة تعطي صورة مختصرة عن الأداء المركز المالي لأي وحدة اقتصادية، فهي تمثل الناتج النهائي للعملية المحاسبية، وبالتالي تعتبر الوسائل الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية.

ثانياً: أهمية القوائم المالية⁴

- ❖ تفيد القوائم المالية مستخدميها في صنع القرارات وذلك من خلال توفير معلومات حول المركز المالي للمؤسسة وأدائها؛
- ❖ تفيد المعلومات الواردة في القوائم المالية حول الموارد الاقتصادية للمؤسسة في التنبؤ بقدرتها على توليد نقدية ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها؛

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 19، الصادرة بتاريخ 2009/03/25، ص22

² عبد القادر عيادي، دور وأهمية نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات التمويل، مذكرة ماجستير، تخصص: مالية ومحاسبة، قسم علوم التسيير،

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، 2008-2007، ص50

³ سالم محمد الدينوري، قائمة التفتقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، قسم علوم التسيير،

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009، ص34

⁴ عبد القادر قادري، القياس المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية وفا للمعايير المحاسبة الدولية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،

جامعة المدية، 2009-2010، ص: 53-54

الفصل الثاني: أدوات التحليل المالي ودورها في اتخاذ القرار

- ❖ تقيّد المعلومات المتعلقة بهيكل التمويل في التنبؤ باحتياجات المؤسسة من القرض في معرفة كيف سيتم توزيع الأرباح والنفقات النقدية المستقبلية بين أصحاب المصلحة في المؤسسة؛
- ❖ كما تقيّد في التنبؤ بمدى نجاح المؤسسة في الحول على التمويل اللازم في المستقبل.

ثالثاً: مستخدمو القوائم المالية

تتعدد الأطراف المستخدمة للقوائم المالية ونذكر منها: ¹

1. **المستثمرون:** ويهتمون بالمخاطرة المصاحبة لاستثماراتهم والعائد المتوقع الحصول عليه، لذا فهم يحتاجون لمعلومات تعينهم على اتخاذ قرار الشراء أو الاحتفاظ بالاستثمار أو البيع، كما يهتم المساهمون بالمعلومات التي تعينهم على تقييم قدرة المشروع على توزيع أرباح الأسهم؛
2. **الموظفون:** ويهتمون بالمعلومات التي تسمح لها بمعرفة مدى استقرار أرباح عملها، ومدى قدرة المؤسسة على دفع مكافأاتهم، التعويضات، منافع التقاعد وتوفير فرص العمل؛
3. **المقرضون:** يهتمون بالمعلومات التي تساعد في دراسة إمكانية السداد (القرض + الضمان) عند تاريخ الاستحقاق؛
4. **العملاء:** ويهتمون بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المؤسسة خاصة إذا كان لهم ارتباط طويل الأجل معها أو الاعتماد عليها؛
5. **الحكومات ووكلائها:** ويهتمون بالمعلومات المالية للقيام بعملية توزيع موارد المؤسسة ونشاطاتها، تنظيمها، تحديد السياسات وكأساس إحصاءات الوطني؛
6. **الجمهور:** تساعد المعلومات على معرفة الاتجاهات والتطورات الحديثة في نمو المؤسسة وتنوع نشاطاتها.

رابعاً: خصائص القوائم المالية

حتى تكون استفادة كاملة من القوائم المالية حددت لجنة المعايير المحاسبية بعض الخصائص التي يجب أن تتوفر فيها ونذكر منها: ²

1. **قابلية الفهم:** ويقصد بها إمكانية فهمها بشكل مباشر من طرف مستخدميها؛
2. **الملائمة:** ويقصد بذلك أن تكون مفيد لاتخاذ القرارات وتساعد في تقييم الأحداث المتعلقة بالمنشأة سواء كانت ماضية، حاضرة أو مستقبلية؛
3. **الموثوقية:** بمعنى خلوها من الأخطاء واتصافها بصدق التعبير وعرضها للمعلومات في حدود الأهمية النسبية والتكلفة وعدم حذف أي معلومة تؤثر على قرارات مستخدميها؛

¹ أمين السيد أحمد لطفي، إعداد القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص: 43-44

² القاضي حسين مأمون حمدان، المحاسبة الدولية، دار الثقافة للنشر، عمان، الأردن، 2000، ص: 169-170

الفصل الثاني: أدوات التحليل المالي ودورها في اتخاذ القرار

4. القابلية للمقارنة: ويقصد بذلك جعل مستخدمي القوائم المالية قادرين على مقارنتها على مدار الزمن حتى يتعرفوا على اتجاه أداء المنشأة ومركزها المالي وذلك بالاعتماد على أسس ثابتة في عملية القياس وعرض الأثر المالي للأحداث الاقتصادية.

المطلب الثاني: عرض قائمتي المركز المالي ودخل

قائمة المركز المالي التي تحتوي على خانتين (الأولى لممتلكات المؤسسة) و (الثانية للالتزامات) الذي يظهر تفصيلات الإيرادات والمصاريف خلال الفترة المحاسبية الواحدة لصافي السنة المالية.

أولاً: عرض قائمة المركز المالي (الميزانية)

تعريف الميزانية: تعرف الميزانية بأنها "ذلك الجدول الذي يشكل قائمة ذو خانتين، وتظهر إحداها ممتلكات المؤسسة، وتظهر الأخرى التزاماتها، وهذا في لحظة زمنية (أي تاريخ محدد)، فتظهر في الجانب الأول أصول المؤسسة وفي الجانب الآخر المقابل تظهر خصوم المؤسسة، وهذه القائمة تتساوى من حيث القيمة النقدية في الجانبين على اعتبار أن ممتلكات المؤسسة لا بد أن تتساوى التزاماتها، سواء لصاحب المؤسسة أو للآخرين.¹

ثانياً: عرض قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج)

تعريف قائمة الدخل: عرف النظام المحاسبي المالي قائمة الدخل على أنها: بيان ملخ للأعباء، والمنتجات (أي النواتج) المنجزة من قبل المؤسسة خلال سنة مالية، ولا يأخذ في حسابات تاريخ التحصيل أو تاريخ الدفع، يبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية.²

وهي القائمة التي تظهر تفصيلات الإيرادات والمصروفات خلال الفترة المحاسبية الواحدة، بحيث إذا زادت مجموع الإيرادات على مجموع المصاريف فتكون نتيجة عمليات المؤسسة صافي ربحاً، والعكس وتكون النتيجة النهائية صافي خسارة للدورة المحاسبية.³

¹ عاشور كتوش، المحاسبة العامة، أول ومبادئ وفقاً للمخطط المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 03

² عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، دار جيطلي للنشر، سطيف، الجزائر، 2009، ص 153

³ سعدون مهدي الساقى وآخرون، الإدارة المالية: النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الخامسة، 2014، ص:

الفصل الثاني: أدوات التحليل المالي ودورها في اتخاذ القرار

المطلب الثالث: عرض قائمتي التدفقات النقدية وتغيرات الحقوق الملكية

التدفقات النقدية تقوم على مدخلات ومخرجات السيولة الحاصلة أثناء السنة المالية وتستعمل بطريقتين المباشرة وغير المباشرة أما تغيرات حقوق الملكية تعطي تحليلاً للحركات التي حصلت في الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال للمؤسسة خلال السنة المالية.

أولاً: تعريف قائمة التدفقات النقدية

يمكن تعريف التدفقات الخزينة (النقدية) كما يلي:

يهدف جدول السيولة الخزينة إلى إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساساً لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد السيولة النقدية وما يعادلها وكذلك معلومات حول استخدام هذه السيولة، ويقوم مدخلات ومخرجات السيولة الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصدرها باستعمال إحدى الطريقتين المباشرة وغير المباشرة.¹

ثانياً: عرض قائمة تغيرات الحقوق الملكية (تغيرات الأموال الخاصة)

يشكل جول تغير الأموال الخاصة تحليلاً للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية.²

ثالثاً: قائمة الإيضاحات الملحق

1. تعريفها: يمثل ملحق القوائم المالية القائمة الخامسة التي نصت عليها معايير (IAS/IFRS) وينظمها معيار (IAS)

الذي يعتبرها مكملة للقوائم المالية لتوضيح المعلومات التي يحتجها مستخدمي القوائم المالية لزيادة فهم الوضعية المالية للمؤسسة.³

2. أنواع أساسية من الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية:

وتتمثل هذه الأنواع في ما يلي:⁴

❖ يقدم النوع الأول من الإيضاحات السياسات المحاسبية المتبعة لإعداد القوائم المالية للمؤسسة مثل: الاعتراف بالإيراد، تقييم المخزون، تقييم الاستثمارات المالية، طريقة الإهلاك.. إلخ؛

¹ كتوش عاشور، مرجع سبق ذكره، ص 62

² جودي محمد رمزي، إصلاح النظام المحاسبي المالي الجزائري للتوافق مع معايير الدولية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السادس في 2009/12، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 80

³ عبد المجيد بادي، تبني المعايير المحاسبية الدولية في المؤسسات الاقتصادية ومساهمتها في إعداد التقرير المالية لخدمة التحليل المالي، رسالة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2014-2015، ص 156

⁴ طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 14

الفصل الثاني: أدوات التحليل المالي ودورها في اتخاذ القرار

- ❖ يقدم النوع الثاني أي معلومات تفصيلية تكون لازمة لتفسير أحد بنود القوائم المالية، فهناك بعض البنود قد يحتاج تفهمها إلى وصف مطول نسبيا لا يتاح إبرازه في صلب القوائم المالية نفسها؛
- ❖ يقدم النوع الثالث إفصاحات مالية إضافية عن البنود التي لم يتم التقرير عنها في القوائم المالية.

المبحث الثاني: أدوات التحليل المالي

أدوات التحليل المالي بمثابة مؤشرات لاستمرار المؤسسة في أداء مهامها لاتخاذ القرارات الصحيحة والسليمة لتحقيق أهداف المؤسسة.

المطلب الأول: التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي

التحليل المالي يهدف استخراج المؤشرات ذات دلالة في تفسير وتشخيص وضعية المؤسسة.

يقوم التحليل المالي بتحصيل البيانات المالية وبوجه خاص المميزات وبهدف استخراج مؤشرات ذات مغزى ودلالة في تفسير وتشخيص الوضع الآلي والنقدي ونتائج العمليات التي تساعد المسير أو متخذ القرار في الوصول إلى استنتاجات حول وضعية المؤسسة، ويمكن استخدام هذه المؤشرات للاستقصاء السير المستقبلي لتلك المؤسسة، ومن المؤشرات التي سوف نتطرق إليها لدراسة التوازن هي:

أولاً: رأس المال العامل (Fonds de Roulement):

هناك عدة تعاريف لرأس المال العامل نذكر فيما يلي البعض منها:

- ❖ رأس المال العامل هو أمان بالنسبة للمؤسسة.¹
 - ❖ هو ذلك المؤشر للتوازن على المدى المتوسط، وهو عبارة عن نقطة عبور من المشكل المالي على المدى الطويل إلى المدى القصيرة.²
- وبصفة عامة رأس المال العامل من أهم مؤشرات التوازن المالي ويسمى أيضا " هامش الأمان " وهو الجزء من الأموال الدائمة التي تستخدم في تغطية الأصول الثابتة، أو هو أيضا الفائض من الأموال الدائمة عن الأصول الثابتة ويحسب كالتالي:

✓ من أعلى الميزانية : رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة.

✓ من أسفل الميزانية : رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الديون القصيرة الأجل.

¹ Patrice Vizzavonne, gestion financières : analyse financières analyse provisionnelle, printed in Alegria, 8eme Edition, 1993, p292

² Pierre conson, gestion financières de l'entreprise, dundod, paris, France, 1999, 9e éd, p181

❖ أنواع رأس المال العامل

1. رأس المال العامل الدائم (الصافي):¹ يمكن تعريفه على أنه الفرق بين الأصول المتداولة والديون القصيرة الأجل، وهو

رأس المال العامل الذي يسمح بتشكيل هامش أمان لنشاط المؤسسة، وتستخدم في تقادي الأخطار الحاصلة في دورة الاستغلال

ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\checkmark \text{ رأس المال العامل الدائم} = \text{الأصول الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

$$= \text{الأصول المتداولة} - \text{الديون القصيرة الأجل}$$

2. رأس المال العامل الأجنبي²: هو مقدار الفائض من الأموال الخاصة التي تسمح بتمويل بدون الأخذ بعين الاعتبار

الديون الطويلة الأجل لتمويل الأصول الثابتة، وهو يعتبر كدليل للحكم على مدى استقلالية المؤسسة بالنسبة للديون ومدى تمويلها للاستثمارات بأموالها الخاصة ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\checkmark \text{ رأس المال العامل الخاص} = \text{الأصول الخاصة} - \text{الأصول الثابتة}$$

$$= \text{الأصول المتداولة} - \text{مجموع الديون}$$

3. رأس المال العامل الإجمالي³: هو الجزء من الأصول التي تدخل في نشاط استغلال المؤسسة وهي الأصول التي تدون

في مدة سنة أو أقل وهي تشمل الأصول المتداولة ويعطى بالعلاقة التالية:

$$\checkmark \text{ رأس المال العامل الإجمالي} = \text{مجموع الأصول المتداولة}$$

$$= \text{مجموع الأصول} - \text{مجموع الأصول الثابتة}$$

4. رأس المال الأجنبي⁴: يبين قيمة الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة والمتمثلة في الإجمالي الديون، وهو مجموع الأموال

الخارجية التي اقترضها المؤسسة تحت أي شكل من أشكال التمويل رأس المال العامل الإجمالي أو الأصول المتداولة،

ويحسب على النحو التالي:

$$\checkmark \text{ رأس المال العامل الأجنبي} = \text{مجموع الديون}$$

$$= \text{مجموع الخصوم} - \text{الأصول الخاصة}$$

¹ محمد شفيق حسين الطيب، أساسيات الإدارة المالية في القطاع الخاص، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997، ص264

² ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير: التحليل المالي، الدار المحمدية العامة، الجزائر، 2000، ص47

³ مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2004، ص15

⁴ Pietre consone, op cit, p198

الفصل الثاني: أدوات التحليل المالي ودورها في اتخاذ القرار

ويمكن لرأس المال العامل أن يأخذ ثلاثة حالات، وهي¹:

- ❖ رأس مال عامل أكبر من الصفر، ويعني ذلك أن أصول المؤسسة المتداولة أكبر من خصومها المتداولة ما يدل على وجود فائض في السيولة في المدى القصير يزيد من قدرة مؤسسة على تسديد ديونها عند تاريخ استحقاقها، كما يساعدها على مواجهة الاضطرابات التي قد تحدث في دورة الاستغلال.
- ❖ رأس مال عامل أقل من الصفر، ويعني ذلك أن الأصول المتداولة للمؤسسة أقل من خصومها المتداولة ما يجعلها تواجه صعوبات في الأجل القصير، وعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير مما يجبرها بالقيام بتعديلات من أجل تحقيق التوازن المالي.
- ❖ رأس مال عامل يساوي الصفر، ويعني ذلك أن الأصول المتداولة للمؤسسة تساوي خصومها المتداولة أي أن المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها في تاريخ استحقاقها.

ثانيا: احتياج رأس المال العامل *besoin de fond de roulement*

احتياجات رأس المال العامل هو ذلك الجزء من الاحتياطات الدورية التي لم تغطي من طرف المواد، بمعنى آخر احتياجات رأس المال العامل لا يكون لها معنى إلا إذا ارتبطت بدورة استغلال المؤسسة حيث تعبر عن حجم رأس المال المتوفر ورأس المال العامل الضروري ويعطى بالعلاقة التالية²:

$$✓ \text{احتياجات رأس المال العامل} = (\text{أصول متداولة} - \text{قيم جاهزة}) - (\text{ديون قصيرة} - \text{سلفات مصرفية})$$

ويأخذ احتياج رأس المال العامل ثلاثة حالات، هي³:

1. احتياج رأس مال عامل موجب: يدل على أن موارد الثروة لم تكفي لتغطية احتياجات الدورة؛ أي أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر أخرى تزيد مدتها عن السنة لتغطيته احتياجاتها؛
2. احتياج رأس المال العامل سالب: يدل على أن المؤسسة قد غطت احتياجات الدورة ما يوحي بوضعية مالية مريحة للمؤسسة؛
3. احتياج رأس المال العامل معدوم: يدل على أن موارد الدورة تغطي احتياجاتها، ما يوحي، بالاستغلال الأمثل لموارد المؤسسة.

¹ سومية تبة، دور المعايير المحاسبية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية في تفعيل التحليل المالي في المؤسسة، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2013-2014، ص: 66-67

² جليلة بن خروف، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والاجتماعية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2008-2009، ص 92

³ ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 46

ثالثا: الخزينة:

هي عبارة عن الأموال التي تملكها المؤسسة والموجودة في الصندوق أو البنك أو مراكز الصكوك البريدية والتي تستطيع استخدامها فوراً، فهي تشمل صافي القيم الجاهزة والتي أصبحت مبالغ سائلة ومتاحة للمؤسسة خلال دورة الاستغلال وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\checkmark \text{ الخزينة} = \text{خزينة الأصول} - \text{خزينة الخصوم}$$

$$= \text{رأس المال العامل} - \text{احتياجات رأس المال العامل}$$

وتأخذ الخزينة ثلاثة حالات، وهي:

❖ **الخزينة أكبر من الصفر ($FR > BFR$):** في هذه الحالة المؤسسة قامت بتغطية رأس، وهذا ما يعني رأس

المال العامل عن طريق تجميد جزء من أموالها الثابتة، ما ينتج عنها فائض في السيولة (أموال مجمدة) لهذا عليها معالجة وضعيتها إما بالاستثمار، أو شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن.

❖ **الخزينة أصغر من الصفر ($FR < BFR$):** في هذه الحالة المؤسسة في حالة عجز، وهذا ما يعني أن أي

عدم قدرتها على وفاء بالتزاماتها اتجاه الغير عند تاريخ استحقاقها نتيجة وجود تكاليف إضافية ما يجعل المؤسسة مجبرة على قيام بتعديلات، منها: مطالبة بحقوقها لدى الغير أو الاقتراض من البنوك، أو التنازل عن بعض الاستثمارات دون التأثير على طاقتها الإنتاجية، وفي بعض الحالات الاستثنائية تلجأ إلى بيع بعض المواد الأولية.

❖ **الخزينة تساوي الصفر ($BFR = FR$):** وهي الخزينة المثالية الناتجة عن حسن، وهذا ما يعني أن التسيير

وذلك للاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تقادي مشاكل عدم التسديد، ومنه التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية.

المطلب الثاني: التحليل بواسطة النسب المالية

العلاقة بين مقدارين تستعمل لإعطاء معنى واضح عن الهيكل المالي بالاعتماد على ميزانية المالية وهي وسيلة مهمة في اظهار المركز المالي والائتماني والتنافسي للمؤسسة.

أولاً: تعريف النسب المالية:

❖ تعتبر النسب المالية أكثر الطرق شيوعاً في تحليل القوائم المالية نظراً لما تشكله من علاقات واستنتاجات ذات مدلول

معين في عملية التحليل، كما أنها تمكن من مقارنة أوضاع المؤسسة في فترات زمنية مختلفة وكذا مقارنة أداء المؤسسة بأداء مثيلاتها المنافسة¹.

¹ مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص 357

الفصل الثاني: أدوات التحليل المالي ودورها في اتخاذ القرار

❖ تعبر النسب المالية عن العلاقة بين متغيرين يخضعان لعمليات مالية، وذلك لمحاولة تفسير العلاقة بينهما من أجل

الوصول إلى نتيجة تساعد المحلل المالي في اتخاذ القرار.¹

والنسب المالية تمكن المسير من متابعة مدى تطور المؤسسة واتجاهات هذا التطور ومن ثم اتخاذ القرارات الرشيدة التي تعطي صورة واضحة للمهتمين بالوضع المالي للمؤسسة (المساهمين، البنوك، الزبائن، الموردين)².

ومن خلال التعاريف المقدمة أعلاه نستطيع أن نعرف النسب المالية بشكل عام على أنها علاقة بين مقدارين، تستعمل لإعطاء معنى واضح عن الهيكل المالي أو الاستغلالي للمؤسسة بالاعتماد على الميزانية المالية، ومن هنا نجد أن النسب المالية تعتبر وسيلة مهمة في إظهار المركز المالي والائتماني والتنافسي للمؤسسة.

ثانيا: أنواع النسب المالية:

1. نسب السيولة:

المستخدم نسب السيولة كأداة لتقييم المركز الائتماني للمؤسسة، حيث تقف هذه النسب على مدي مقدرة أصول المؤسسة المتداولة على مسايرة استحقاقية الديون القصيرة الأجل. حيث يمثل تحليل سيولة المؤسسة مؤشرا مهما لتقييم أدائها المالي، وقدرتها على مواجهة التزاماتها العاجلة وديونها المالية المستحقة من خلال تحديد مقدار ما يتوفر لديها من نقد سائل، ومن أصول قابلة للتحويل إلى نقد في مدة زمنية قصيرة وبأقل خسارة ممكنة قياسا بتكلفة شرائها، كما يستخدم تحليل السيولة كأداة لمعرفة مقدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها الجارية بموجوداتها المالية، وتعتبر السيولة المحور الأساسي في كل سياسة مالية، إذ يمكن أن يؤدي الأمر إلى تصفية المؤسسة إذا لم تستطع مواجهة ديونها الفورية حتى وإن كانت تحقق أرباحا عالية في الأجل الطويل³، ولقياس تحسب جملة من النسب وهي:

✓ نسبة السيولة العامة (التداول) = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

تشير النسبة المنخفضة قياسا بمعيار المقارنة إلى احتمال مواجهة المؤسسة الصعوبات في اسداد ما عليها من ديون قصيرة الأجل في تواريخ استحقاقها، في حين يشير الارتفاع الكبير في هذه النسبة قياسا بمعيار المقارنة ورغم تعزيزه لسيولة المؤسسة، إلا أنه يشير إلى احتفاظ الإدارة بأصول متداولة تزيد عن الحدود الاقتصادية⁴.

✓ نسبة السداد السريع = إجمالي القيم الجاهزة وغير الجاهزة / الخصوم المتداولة

¹ سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، مصر، 1997، ص 229

² عبد الغفار حنفي وآخرون، تنظيم وإدارة البنوك (السياسة المصرفية: تحليل القوائم المالية)، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2000،

ص 29

³ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 104

⁴ علي عباس، الإدارة المالية في منظمات الأعمال، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2001، ص 87

الفصل الثاني: أدوات التحليل المالي ودورها في اتخاذ القرار

توضح هذه العلاقة مدى إمكانية سداد الالتزامات قصيرة الأجل خلال فترة قصيرة، ويتم حذف عنصر المخزون من إجمالي الأصول المتداولة نظراً لكونه من أقل عناصر الأصول المتداولة سيولة. ومن أجل الوصول إلى نسبة دقيقة يجب القيام بما يلي:¹

➤ تخفيض الديون قصيرة الأجل بقيمة تسبيقات العملاء على الطلبات الجارية، حيث أن مقابلها موجود ضمن المخزون.

➤ تخفيض القيم غير الجاهزة بقيمة التسبيقات المقدمة للموردين، حيث أنها ستتحول إلى مخزونات عند تسليم المشتريات.

✓ **نسبة النقدية أو السيولة الحالية = النقديتات وما يعادلها / الخصوم المتداولة**

توضح هذه النسبة مدى إمكانية سداد الالتزامات قصيرة الأجل، وهي تعطي مؤشراً للإدارة أنه من خلال أسوأ الأوقات يمكن سداد الديون قصيرة المدى.²

2. نسب النشاط:

هي التي تعرف بنسب التسيير وهي مكملة لنسب الهيكل لأنها تسمح بإدخال البعد الزمني في التحليل وذلك بأخذ بعين الاعتبار، دوران بعض عناصر الميزانية:³

✓ **مهلة دوران الزبائن = (الزبائن والحسابات المدينة المماثلة / المبيعات السنوية متضمنة الرسم) $\times 360$**

لا تتجاوز عادة 90 يوماً، يجب أن تكون أقل من ائتمان الموردين، توضح السياسة التجارية للمؤسسة اتجاه زبائنهم، وهي تشير إلى متوسط عدد الأيام أو الأشهر الائتمان المفتوح للزبائن.⁴

✓ **مهلة دوران الموردين = (الموردون والحسابات المماثلة / المشتريات السنوية متضمنة الرسم) $\times 360$**

أكبر من مهلة تحصيل الزبائن، وتعتبر هذه النسبة عن الأجل الممنوحة من طرف الموردين بالنسبة للمؤسسة وهي بمثابة مصدر تمويل قصير الأجل.⁵

✓ **مهلة دوران المخزون = (متوسط المخزون / المشتريات السنوية) $\times 360$**

¹ Deppallents George, Jobard, j.p, op cit, p253.

² شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2015، ص234

³ M. Jacky, R.Vichel, analyse financière de l'entreprise, dunod, paris, France, 6^e éd, 1990, p80

⁴ صالح مهدي العامري، طاهر منصور الغالبي، الإدارة والأعمال، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص268

⁵ سعيدة بورديمة، مرجع سبق ذكره، ص43

الفصل الثاني: أدوات التحليل المالي ودورها في اتخاذ القرار

تبين لنا مدة تصريف المخزونات باختلاف أنواعها (السلع، مواد ولوازم، منتجات... إلخ) حيث تدل على مدى تحكم المؤسسة في تسيير مخزوناتها وكل زيادة فيها تؤدي إلى زيادة في BFR^1 .

✓ **معدل دوران الأصول = رقم الأعمال خارج الرسم / مجموع الأصول**

عند دراسة معدل دوران الأصول كمؤشر تحليلي لتقييم قدرة وفاعلية الأصول في تزايد حجم المبيعات ضرورة متابعة حجم الاستثمار في الأصول من ناحية توزيعه بين الاستثمار في الأصول المتداولة.²

✓ **معدل دوران الأصول الثابتة = رقم الأعمال خارج الرسم / مجموع الأصول الثابتة**

كلما زاد معدل دوران الأصول الثابتة قياسا بالمعيار المقارنة المستخدم في التحليل المالي كلما زادت الكفاءة الإدارية من خلال فاعلية استخدام الأصول الثابتة في خلق المبيعات سواء كانت تلك الفاعلية ناتجة عن الاستخدام الفني أو لكون الاستثمار في الأصول الثابتة يقيم بمقدار اقتصادي أمثل.³

✓ **نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة**

تشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة، فإذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد 1، فإن رأس المال العامل يكون سالبا، وهذا ما يدل على أن جزء من الأصول الثابتة ممول عن طريق القروض القصيرة الأجل، أما إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد فهذا يدل على أن الأصول الثابتة ممولة بالأموال الدائمة.⁴

✓ **نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة**

تقيس هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، وكلما كانت هذه النسبة أكبر من الواحد كلما دل ذلك على أن المؤسسة استطاعت تمويل أصولها بواسطة أموالها الخاصة، وهذه الوضعية تسمح للمؤسسة بالحصول على قروض إضافية بسهولة كلما أرادت ذلك، والعكس صحيح.⁵

3. نسب الهيكلية المالية:

تقوم نسب الهيكلية على وصف الوضعية المالية للمؤسسة في وقت معين فهي توضح مدى التوازن بين سيولة الأصول واستحقاقية الخصوم، وتحليل السياسة المتبعة من طرف المؤسسة.⁶

✓ **نسبة الاستقلالية المالية في التمويل الدائم = (أموال خاصة / موارد دائمة) × 100**

¹ C.Alain, C. chariésia, D.Bernard, OP cit, p79

² عدنان النعيمي وآخرون، الإدارة المالية والتطبيق، دار المسيرة، عمان، الأردن، الطبعة الخامسة، 2014، ص106

³ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص139

⁴ أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص350

⁵ أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص350

⁶ عدنان النعيمي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص104

الفصل الثاني: أدوات التحليل المالي ودورها في اتخاذ القرار

يجب ان تكون هذه النسبة أكبر من 50% لكي تكون قادرة على التسديد أو الاقتراض اما إذا كانت أقل من ذلك فهذا يعني أنها في وضعية مشبعة بالديون.¹

✓ نسبة الاستقلالية المالية في التمويل العام = (أموال خاصة / مجموع الخصوم) $100 \times$

تتراوح بين 20 % و 60 %، معناه أن الأموال الخاصة يجب أن تكون أكبر من الديون مما يعطي لها القدرة الكافية للتسديد أو الاقتراض.²

✓ نسبة السيولة الآجلة = (ديون مالية / أموال خاصة) $100 \times$

أو: (مجموع الديون / مجموع الخصوم) $100 \times$

بالنسبة للدائنين: 40 % ديون و 60 % أموال خاصة

بالنسبة للمساهمين: كلما ارتفعت أفضل

مؤشر يعكس هامش مديونية المؤسسة، حيث يقيس حصة الأموال الدائمة الأجنبية (وبالتالي حصة الأموال الخاصة) في تمويل كل الأصول الثابتة للمؤسسة واحتياجاتها في رأس المال العامل.³

✓ معدل تغطية الفوائد = صافي الربح قبل الفوائد والضرائب / الفوائد المدينة

وتقيس هذه النسبة قدرة المنشأة على سداد فوائد ديونها من خلال أرباحها السنوية، وكلما زادت هذه النسبة كلما أشار ذلك الى ارتفاع هامش الأمان المتاح لدى الشركة والذي يستخدم في تغطية فوائد ديونها.⁴

✓ نسبة تغطية العباء الثابتة = اصافي الربح قبل الفائدة / الأعباء الثابتة

تأخذ هذه النسبة الاعتبار في المشاكل التي يمكن أن يتعرض لها المشروع في حالة عجزه عن الوفاء بمدفوعات الفائدة أو توقفه عن دفع مرتبات العاملين.

4. نسب الاسهم ، توزيع الأرباح وقياس قيم السيولة⁵

✓ معدل الربح الموزع للأسهم = الأرباح الموزعة / قيم السهم السوقية

أو الارباح الموزعة / عدد الاسهم

وهي نسبة الارباح السنوية الموزعة لكل سهم الى قيمة السهم السوقية، هذه النسبة هامة بالنسبة للمستثمر الذي يهتم بالعائد النقدي الدوري، لنفترض أن مستثمرا يريد أن يشتري الاسهما لكي يحصل على عائد سنوي لا يقل عن قيمة معينة، في هذه الحالة فإن معرفة هذه النسبة يؤثر على قراره بشراء السهم أو عدم شرائه.

¹ ناصر دادي عدون، دراسة الحالات في المحاسبة ومالية المؤسسة، دار المحمدية، الجزائر، ص79

² ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص49

³ عاطف وليم أندرواس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2006، ص101

⁴ عاطف وليم، مرجع سبق ذكره، ص104

⁵ شعيب شنوف، المحاسبة المالية وفقا للمعايير الدولية، الإبلاغ المالي والنظام المحاسبي المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016، ص:

الفصل الثاني: أدوات التحليل المالي ودورها في اتخاذ القرار

✓ نسبة توزيع الأرباح = الأرباح الموزعة / الأرباح الصافية

وهي نسبة الأرباح الموزعة من الربح الصافي، هذه النسبة توضح سياسة المؤسسة في توزيع الأرباح.

❖ معامل سعر السهم الى عائده أو مضاعف السعر للعائد = متوسط قيمة السهم السوقية / ربح السهم

وهي تمثل نسبة سعر السهم في السوق الى العائد الموزع والمحتجز على السهم أي مقارنة سعر السهم بربح السهم، كلما كان المستثمرين في البورصة يتوقعون زيادة أرباح المؤسسة من دورة محاسبية الأخرى، كلما ازدادت هذه النسبة.

✓ نسبة سعر السوق مع القيمة المحاسبية = قيمة السهم السوقية / القيمة الدفترية للسهم

هذه النسبة تبين ما إذا كانت قيمة السهم في السوق متدنية او مرتفعة عن القيمة المحاسبية بناء على ما يملكه هذا السهم من حقوق لدى المؤسسة، وبالتالي فهو يوضح ما إذا كان المستثمرون في سوق المال يتوقعون زيادة ربحية المؤسسة مستقبلا ام لا وهي قيمة السهم في السوق الى قيمته الدفترية التي عبارة عن حقوق المساهمين على عدد الأسهم.

✓ معدل دوران الأسهم = عدد الاسهم خلال الدورة المحاسبية / عدد الأسهم لنهاية الدورة

يقاس من خلاله متوسط عدد مرات تداول السهم في الدورة المحاسبية (فترة معينة)، يتم أخذ بعين الاعتبار عدد الأسهم التي تم تداولها خلال الدورة المحاسبية مقابل عدد الأسهم المكتتب بها في نهاية الدورة المحاسبية.

المطلب الثالث: تحليل الاستغلال وقائمة التدفقات النقدية

يتم تحليل الاستغلال نسب المردودية تقيس مدى تحقيق المؤسسة للمستويات المتعلقة بالأداء المؤسسة أما قائمة التدفقات النقدية والتي توضع هذه النسبة على توليد تدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية هو التزامتها الاستثمارية والتمويلية.

أولاً: نسب المردودية

تعكس نسب المردودية نتائج النسب السابقة، حيث أنها تقيس مدى تحقيق المؤسسة للمستويات المتعلقة بأداء الأنشطة، كما أنها تعبر عن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي اتخذتها إدارة المؤسسة فيما يتعلق بالسيولة والمديونية. فالنسب التي سبق التطرق إليها تظهر بعض جوانب وابعاد الطريقة التي يتم بها تشغيل المؤسسة، أما نسب المردودية فهي تعطي إجابات نهائية عن الكفاءة العامة لإدارة المؤسسة¹:

✓ نسبة الهامش الربح الاجمالي = النتيجة الاجمالية / رقم الأعمال الصافي

توضح هذه النسبة العلاقة بين صافي ايراد المبيعات وتكلفة البضاعة المباعة، ويجب مقارنة هذه النسبة بمتوسط النسب المحققة في القطاع، حيث يمكن أن يعكس انخفاض النسبة ارتفاع مبالغ فيه في التكلفة المواد الأولية واللوازم المستخدمة في الانتاج او اليد العاملة المباشرة أو إلى غير ذلك.

¹ محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1997، ص78

✓ نسبة هامش الربح الصافي = النتيجة الصافية / رقم الأعمال الصافي

تشير هذه النسبة الى ما تحققه المبيعات من ارباح بعد تغطية تكلفة المبيعات وكافة المصاريف الأخرى.

وكلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك مقبولا، ويجب مقارنة هذه النسبة بمتوسط النسبة المحققة في القطاع، كما يجب عدم استخدام هذه النسبة وحدها، فريما بالرغم من ارتفاع النسبة في الكثير من الأحيان لا تحقق المؤسسة معدلا مناسباً للعائد على حقوق الملكية.

✓ نسبة مردودية الأموال الخاصة = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

تسمى نسب المردودية الصافية للأموال الخاصة، وتعتبر هذه النسبة عن العائد الذي يحققه الملك على استثمار أموالهم بالمؤسسة، و هذه تعتبر من اهم النسب الربحية او المردودية المستخدمة حيث أنه بناء على هذه النسبة ، قد يقرر الملاك الاستثمار في النشاط او تحويل الأموال إلى استثمارات أخرى تحقق عائداً مناسباً.¹

وهي نسبة صافي الربح الى متوسط حقوق المساهمين، نظرا لان حقوق المساهمين في بداية السنة تختلف عنها في نهاية السنة، فإننا نستخدم متوسط حقوق المساهمين، التي تمثل (متوسط حقوق المساهمين في بداية السنة 4 متوسط حقوق المساهمين في نهاية السنة) / 2

✓ معدل العائد على الاستثمار = النتيجة الصافية / إجمالي الاستثمار

تسمى نسب مردودية الأموال الدائمة التي استثمرتها المؤسسة لمدة لا تتجاوز سنة، وتعتبر هذه النسبة على مدى كفاءة المؤسسة في استخدام وإدارة كل الأموال المتاحة لديها من المساهمين والأموال المقترضة طويلة الأجل في تحقيق عائد على تلك الأموال، حيث أن القرض الأساسي هو وجود تكلفة لتلك الأموال وهي العائد المطلوب على حقوق المساهمين والفوائد المدفوعة على القروض، وينتظر تحقيق معدل عائد على الاستثمار يوازي تكلفة الأموال على أقل تقدير.

✓ نسبة العائد على إجمالي الأصول = النتيجة الصافية / مجموع الأصول

تعتبر هذه النسبة عن قدرة المؤسسة على استخدام أصولها في توليد الربح، وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما دل ذلك على كفاءة المؤسسة في استغلال أصولها، ويتم استخدام متوسط إجمالي الأصول عند حساب هذه النسبة (أصول أول المدة + أصول نهاية المدة) / 2، ويجب مقارنة هذه النسبة مع متوسط النسب المحققة في القطاع.

¹ مبارك لسوس، مرجع سبق ذكره، ص52

الفصل الثاني: أدوات التحليل المالي ودورها في اتخاذ القرار

ثانيا: نسب المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية

1. مؤشرات تقييم السيولة¹

✓ نسبة تغطية النقدية = صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي / إجمالي التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية

توضح هذه النسبة قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالالتزامات الاستثمارية والتمويلية الضرورية، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بهذه الاحتياجات.

✓ نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون = فوائد الديون / صافي التدفق النقدي التشغيلي

توضح هذه النسبة قدرة على تسديد فوائد الديون، وانخفاض هذه النسبة مؤشر سيئ ونبيئ بمشاكل قد تواجه المؤسسة في مجال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون.

✓ نسبة التدفق النقدي من النشاط التشغيلي = صافي التدفق النقدي من النشاط التشغيلي / الالتزامات المتداولة

تعبّر عن عدد المرات وتوضع هذه النسبة قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها المتداولة من خلال التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية، وكلما كان مرتفع يدل على السيولة الجيدة.

2. مؤشرات تحليل جودة الأرباح²

✓ نسبة كفاية التدفق النقدي التشغيلي = التدفقات النقدية الداخلة من النشاط التشغيلي / الاحتياجات النقدية الأساسية

توضح هذه النسبة قدرة أنشطة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية داخلية لتغطية التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية ولإلحاق الرأسمالي وسداد أقساط الديون طويلة الأجل.

✓ النسبة النقدية التشغيلية = صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية / النتيجة الصافية

توضح هذه النسبة مدى قدرة أرباح المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي

✓ النسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي = صافي التدفق النقدي التشغيلي / مجموع الأصول

يوضح هذا المؤشر علاقة التدفق النقدي التشغيلية وإجمالي ممتلكات المؤسسة وهو يبين نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي.

✓ نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى المبيعات = مدخلات النشاط التشغيلي / صافي المبيعات

¹ محمد سامي لزعر، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكر ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ص173

² محمد سامي لزعر، مرجع سبق ذكره، ص:174-175

الفصل الثاني: أدوات التحليل المالي ودورها في اتخاذ القرار

توضح هذه النسبة كفاءة سياسة الائتمان المتبعة وقدرة المؤسسة على تحصيل حقوقها من الزبائن وكلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك جيدا.

3. مؤشرات تقييم سياسات التمويل¹

✓ نسبة التوزيعات النقدية - التوزيعات النقدية للمساهمين / صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
توفر هذه النسبة معلومات عن السياسة التي تتبعها إدارة المؤسسة في مجال توزيع الأرباح ومدى استقرار هذه السياسة.

✓ نسبة التوزيعات والفوائد المقبوضة = المقبوضات من الفوائد الدائنة والتوزيعات النقدية على الأسهم /
التدفقات النقدية التشغيلية الداخلة

يوضح هذا المؤشر العلاقة بين التدفق التشغيلي الداخل بالتوزيعات على الأسهم.

✓ نسبة الإنفاق الرأسمالي = الإنفاق الرأسمالي الحقيقي / التدفقات النقدية الداخلة من القروض طويلة الأجل والإصدارات الأسهم

توضع هذه النسبة قدرة وكفاءة المؤسسة على الاستخدام الأمثل لأموالها الدائمة في زيادة أصولها الثابتة.

4. نسب ومؤشرات مالية أخرى²

✓ نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية الى الاستحقاق الحالي للديون طويلة الأجل وأوراق الدفع قصيرة الأجل = التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التشغيلية / (استحقاقات الدين طويلة الأجل + الديون وأوراق الدفع قصيرة الأجل)

توضح هذه النسبة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المتمثلة باستحقاقات الديون طويلة الأجل والديون وأوراق الدفع قصيرة الأجل، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك ان وضع المؤسسة جيد وأنها لا تعاني من مشكلات تتعلق بالسيولة.

✓ نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى مدفوعات الديون طويلة الأجل = التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التشغيلية / مدفوعات الدين طويلة الأجل

توضح هذه النسبة قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من أنشطتها التشغيلية لتمويل النفقات الرأسمالية اللازمة للحفاظ على طاقتها الانتاجية.

✓ التدفقات النقدية الحرة = التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التشغيلية / (النفقات الرأسمالية + توزيعات الأرباح)

¹ محمد سامي لزعر، مرجع سبق ذكره، ص: 176-177

² شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص: 333-335

الفصل الثاني: أدوات التحليل المالي ودورها في اتخاذ القرار

التدفقات النقدية الحرة هي تدفقات النقدية المتبقية التي يتم توزيعها على حملة الأسهم وأصحاب الديون بعد قيام المؤسسة بالاستثمار في الأصول الثابتة الضرورية ورأس مال العامل للمحافظة على استمرارية الأنشطة التشغيلية.

✓ نسبة التدفقات الخارجة للأنشطة الاستثمارية إلى تدفقات الداخلة للأنشطة التمويلية = التدفقات الداخلة

من الأنشطة التمويلية / التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية

تعتبر هذه النسبة مؤشرا على مدى إسهام المصادر الخارجية في تمويل الاستثمار في الأصول طويلة الأجل، لذا توفر للمستثمرين والمقرضين معلومات عن كيفية استخدام استثماراتهم من قبل إدارة المؤسسة.

✓ نسبة الإنفاق الرأسمالي أو تمويل حياة الأصول الثابتة = الانفاق الراس مالي الحقيقي / التدفقات النقدية

الداخلة من القروض طويلة الأجل وإصدارات الأسهم والسندات

تعكس هذه النسبة مدى نجاح إدارة المؤسسة في اتباع سياسة عقلانية في التمويل الأصول طويلة الأجل من مصادر تمويل طويلة الأجل.

المبحث الثالث: دور التحليل المالي في اتخاذ القرار

التحليل المالي في اتخاذ القرار وهو الدور في إدارة نشاطات المؤسسة في أداء مهامها واتخاذ القرارات فعالة ومواجهة الظروف المحيطة بها.

المطلب الأول: دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية

بالاعتماد على مختلف أساليب المتاحة والظروف الحديثة والمتطورة وأن تكون لها صلة بتحليل المالي نتطرق في هذا المطلب إلى القرارات قصيرة وطويلة الأجل.

نظرا لما يترتب من قرارات من أهمية والدور الذي تلعبه في إدارة نشاطات المؤسسة باعتبارها المؤشر لاستمرار المؤسسة في إداء مهامها ومواجهة الظروف المحيطة ويتوقف ذلك على اتخاذ القرارات الفعالة بالاعتماد على مختلف أساليب المتاحة والظروف الحديثة والمتطورة والفعالية وبما أن القرارات هي التي تهمنا أن لها صلة بالتحليل المالي، ارتأينا أن نتناول القرارات المالية قصيرة أجل والقرارات المالية طويلة أجل.

1. دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية قصيرة الأجل:¹

إذا كانت القرارات المالية الطويلة الأجل دقيقة ومستقلة فإن القرارات المالية قصيرة الأجل مرتبطة بها تماما، حيث أن استعمال الأموال قصيرة الأجل تجد مصادرها في أجل عمل دورة الاستغلال ونتاجة عن حجم النشاط، فالمخزونات ترتبط بطبيعة النشاط وأشكال السوق الأخرى إلى وظيفة الإنتاج والحقوق والديون ترتبط أيضا بالسوق، ولكن كل هذه الاستعمالات هي نتيجة استعمال طاقة الإنتاج الناشئة عن قرار طويل الأجل وشروط تغطية هذه الاحتياجات تعتمد أيضا على قرار طويل الأجل، ومن أهم هذه القرارات توظيف السيولة أي استخدامهما، التنازل عن الحقوق بمعنى حجم تجاري، اقتراض عن طريق ديون المورد واللجوء إلى القروض البنكية، فالقرارات قصيرة الأجل كثيرة وهي قرارات مكملة للقرارات طويلة الأجل، وحتى

¹ منعم زمزير المونسي، بحوث العمليات: مدخل عملي لاتخاذ القرارات الإدارية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2009، ص13

تكون القرارات المتخذة ذات فعالية وناجحة لا بد من تزويد متخذيها بمعلومات على قدر من الدقة والوضوح، وأن تقوم بالخصائص المتعلقة بالمشكلة وتحليلها وتحديد المؤشرات الأخرى التي ترتبط بها، وبما أن المعلومات التي يحتاجها القرار يتم الحصول عليها من مصادر متنوعة فإنه من مهمة الإدارة تنويع هذه المعلومات واختيار مدى صحتها، حتى يمكن الاستفادة منها ثم تقوم بحفظها وتخزينها بطريقة تسمح باسترجاعها بسرعة وتوزيعها إلى مراكز صنع القرار، ومن الخصائص الواجب توفرها في المعلومات هي أن تكون منسقة ومترابطة بالحالة التي يتخذ فيها القرار ما تكون ذات ثقة عالية وصياغة محكمة، ومن أهم كل هذا أن تكون تكاليف إعدادها معقولة بحيث الفائز من استعمالها تكون أكبر من تكاليف تحضيرها.

2. دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية طويلة الأجل

تعلق هذه القرارات بنشاطات المؤسسة طوية الأجل ومن أهم هذه القرارات قرار الاستثمار فالمؤسسة تقوم بعملية الاستثمار، تتوقع ذلك أن المشروع سيعود عليها بأرباح خال عدة سنوات متتالية، ولذلك تقوم بالمخاطرة بين المشاريع المتاحة وهذا على ضوء الربح المتوقع للمشروع، كون قرار الاستثمار يتعلق بنشاط المؤسسة مستقبلا ويلزمها لفترة طويلة من الزمن فتتطلب اتخاذ بأحسن أسلوب، حيث لا يتقرر الاستثمار إلا بأخذ إمكانية تمويله في الحسبان، وكذلك تكلفة التمويل بالمقارنة مع المردودية المنتظرة.

إن الفصل بين القرار التمويلي لمشروع وقراره الاستثماري يؤكد كون القرار الاستثماري يهمل التمويل بالديون في بعض الأحيان إلا أن القرار التمويلي هو قرار استثماري مدعم بأسلوب تمويلي بالديون لأنه يعمل على تعديل مردودية الاستثمار، يفاضل بين مختلف موارد التمويل أي عدة قرارات تخص التمويل بالديون.¹

3. أهمية القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية

مع تطور المؤسسات الاقتصادية ونموها وكبر حجمها أصبحت القرارات المتخذة تتحكم أكثر فأكثر في مستقبل هذه المؤسسات وتؤثر عليها بصفة عميقة وعادة غير قابلة للترجع، وبما أن هذه القرارات تتخذ عادة بالاستناد إلى القوائم المالية بات من الضروري الاهتمام بالأدوات الرقابية التي تستخدم من أجل التأكد من مصداقية هذه القوائم، والتي يفترض أن تقدم معلومات صحيحة حول وضعية المؤسسة.²

حيث تعتبر هذه المعلومات المالية الأكثر تأثيرا في اتخاذ القرارات الرشيدة وذات جودة، مما تمتلكه من خصائص مفيدة تستخدم كأداة ربط بين الأهداف ومعايير القياس، التي تستخدم لتقييم مستوى جودة المعلومات ويستطيع متخذ القرارات أن يفاضل بين البدائل المختلفة باستخدام الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والتي تتصف بالملائمة وإمكانية الاعتماد عليها.³

¹ منعم زمير، مرجع سبق ذكره، ص14

² بدر الدين سوسة، توحيد القوائم المالية وتدقيقها، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم المالية، جامعة باجي مختار،

عنابة، 2011-2012، ص49

³ ناصر محمد علي المجيلي، خصائص المعلومة المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة

الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص24

لذلك يعتبر الدور الذي تلعبه المعلومات في عملية اتخاذ القرار مرتبط بشكل أساسي كبير بالأفق الزمني، فمن المعلوم أن المعلومات المحاسبية تلعب دوراً أكبر في القرارات ذات المدى القصير عن الدور الذي تلعبه في القرارات ذات المدى الطويل، فالمعلومات تشكل العناصر الرئيسية في صنع القرارات وتشكل حلقة وصل بت المحاسبة ومراحل اتخاذ القرار. وتعد الاستفادة من المعلومات في اتخاذ القرارات من أهم الأغراض التي تحتفظ المؤسسات بالقوائم المالية من أجلها، فمثلاً قد يحتاج المدير لاتخاذ قرار بتسعير أحد منتجات المؤسسة، أو تحديد عدد الوحدات الإنتاج، كذلك يحتاجها المستثمر باتخاذ قراره الخاص بالاستثمار في المؤسسة من عدمه، وقد يتطلب الأمر من البنك الذي تتعامل معه المؤسسة أن يقرر ما إذا كان يوافق على منحها قرضاً معيناً، وفي كل الأحوال كلما توفرت المعلومات المناسبة كلما زادت نسبة اتخاذ قرارات سليمة ورشيقة.¹

المطلب الثاني: دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات الإدارية

يدرس الوضع المالي للمؤسسة وحركة الموارد المالية، فإن الإدارة تتخذ قرارات متعلقة بالمؤسسة نيابة عن مالكيها.

1. القرارات الأساسية للنشاط الاقتصادي

إن قوة أداء أي نشاط اقتصادي، ونجاحه ترتبط بقرارات الإدارة، هذه القرارات تتطلب أساساً سلسلة مستمرة من الاختيار بين البدائل وهذه الاختيارات تستند أساساً على التحليل المالي الذي يدرس الوضع المالي الذي يدرس الوضع المالي للمؤسسة وحركة الموارد المالية فيها، كما هو معروف فإن الإدارة تتخذ القرارات المتعلقة بالمؤسسة نيابة عن مالكيها، وبهدف تحقيق أهداف المؤسسة وبالتالي أهداف المالكين، ويمكننا كافة تصنيف القرارات التي تواجهها الإدارة يومياً في ثلاثة مجالات أساسية وهي:²

❖ استثمار الموارد؛

❖ ممارسة النشاط الاقتصادي؛

❖ تمويل الموارد المالية.

2. عملية خلق القيمة

❖ مهما اختلفت طبيعة النشاط الاقتصادي للمؤسسة، مهما كانت أحجام هذه النشاطات ومهما كان نشاطها القانوني فإن وظيفة الإدارة في هذه المؤسسات هي التخطيط لاستخدام الموارد المتاحة من أجل خلق قيم اقتصادية تكون كافية لاستيراد جميع الموارد المستخدمة وتحقيق مردود مقبول على هذه الموارد ضمن ظروف تكون مطابقة لتوقعات المخاطر لمالكي المؤسسة؛

❖ إن خلق قيم إضافية للمساهمين يعتمد أساساً على القرارات الإدارية السليمة المتخذة في إطار المجالات الثلاثة المذكورة وهي:

✓ توجيه عمليات النشاط الاقتصادي بطريقة مربحة عن طريق الاستفادة الفعالة من جميع الموارد المستخدمة؛

¹ إسماعيل مناصرية، دور نظام معلومات الإدارة في رفع من فعالية اتخاذ القرارات الإدارية، مذكرة ماجستير، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2003-2004، ص31

² رائد محمد عبدي، مرجع سبق ذكره، ص114

✓ تمويل النشاط الاقتصادي بطريقة واعية عن طريق الموازنة بين المنافع المتوقعة مع تكاليف الاستخدام خاصة التعرض المحتمل للخطر من استخدام مصادر اقتراض خارجية؛

❖ إن التوصل إلى هذه القرارات الناجحة للموازنات يمثل القوة المحركة الأساسية لعملية خلق القيم. وعليه فإن الواجب وكذلك التحدي الأساسي للتحليل المالي يتمثل في إنشاء مجموعة ملائمة وفيدة من البيانات والعلاقات بصورة معقولة والتي يمكن استخدامها بطريقة فعالة في أطر وأدوات تحليلية مناسبة. وفي حال تنفيذ ذلك بطريقة سليمة فإن نتائج التحليل المالي يجب أن تساعد الإدارة في اتخاذ القرارات المناسبة.

3. السياق الواسع للتحليل المالي

إن التحدي الأساسي للتحليل المالي يتمثل في إنشاء مجموعة ملائمة، ومفيدة من البيانات والعلاقات بصورة معقولة والتي يمكن استخدامها بطريقة فعالة في أطر وأدوات تحليلية مناسبة وفي حال تنفيذ ذلك بطريقة سليمة فإن نتائج التحليل المالي يجب أن تساعد الإدارة في اتخاذ القرارات المناسبة في المجالات الثلاثة المذكورة سابقا. إن جميع قرارات الإدارة تسبب تغيرات في حجم تدفقات الأموال، ونمطها سواء في مصادر الأموال أو استخدامات الأموال.

أ. العمليات الاستثمارية:

في القسم العلوي يظهر لنا الجزء الاستثماري، ومن أجل تنفيذ هذه العملية واتخاذ القرارات المناسبة يمكننا تحديد الاستراتيجيات الرئيسية المطلوبة، وكذلك المقاييس المعيارية اللازمة.

ب. العمليات التشغيلية:

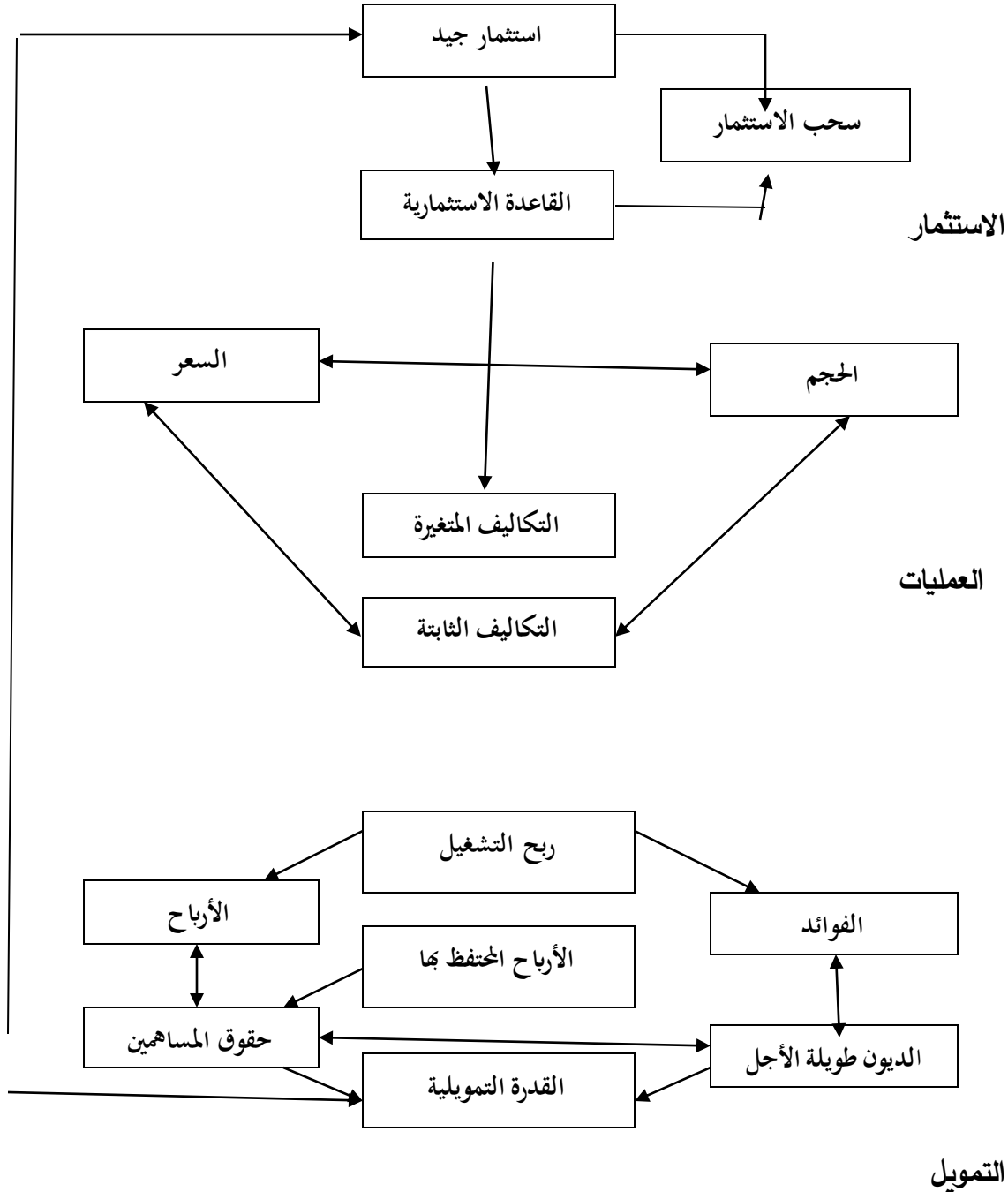
كذلك في القسم الأوسط يظهر لنا الجزء العملياتية (التشغيلية) ومن أجل تنفيذ هذه العمليات واتخاذ القرارات المناسبة أيضا يمكننا تحديد الاستراتيجيات الرئيسية المطلوبة لذلك، وكذلك المقاييس المعيارية اللازمة.

ج. العمليات التمويلية:

في القسم السفلي يظهر لنا العمليات التمويلية وسنوضح أيضا الاستراتيجيات الرئيسية المطلوبة وكذلك المقاييس المعيارية اللازمة لاتخاذ القرارات التمويلية اللازمة.

والشكل البياني التالي يوضح تدفقات الأموال لنشاط اقتصادي:

الشكل رقم 2: نظام النشاط الاقتصادي



المصدر: منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات، الطبعة

الثانية، عمان، دار وائل للنشر، 2005، ص 30

الفصل الثاني: أدوات التحليل المالي ودورها في اتخاذ القرار

إن المتأمل في الشكل البياني أعلاه يلاحظ أنه يحوي مجالات القرارات الثلاثة الرئيسية وهي الاستثمار، العمليات التشغيلية، التمويل. فالقسم العلوي من الشكل البياني يظهر لنا الجزء الاستثماري، ومن أجل تنفيذ العملية الاستثمارية واتخاذ القرارات المناسبة يمكننا تحديد الاستراتيجيات المطلوبة وهي:¹

❖ إعداد موازنة الاستثمارية؛

❖ تحديد أنواع الاستثمارات؛

❖ سحب الاستثمارات؛

وكذلك المقاييس المعيارية اللازمة المتمثلة في:

❖ القيمة الحالية؛

❖ معدل مردود الداخلي؛

❖ استرداد رأس المال.

أم السم الأوسط من الشكل يظهر لنا الجزء التشغيلي، ومن أجل تنفيذ هذه العمليات واتخاذ القرارات المناسبة أيضا يمكننا تحديد الاستراتيجيات الرئيسية المطلوبة في:

❖ استخدام الموارد؛

❖ اختيار السوق؛

❖ استراتيجية السعر؛

❖ الوضع التنافسي.

أما المقاييس اللازمة لاتخاذ القرار فتتمثل في:

❖ نسب تحليل التشغيل؛

❖ تحليل النشاط؛

❖ البيانات المقارنة والإرشادات القياسية.

أما القسم السفلي من الشكل فإنه يظهر لنا العمليات التمويلية وتتمثل الاستراتيجيات الرئيسية المطلوبة لاتخاذ القرارات التمويلية المناسبة في:

❖ توزيع الأرباح (أرباح الأسهم، فائدة الديون، الاحتفاظ بالأرباح).

أما فيما يخص المقاييس المعيارية اللازمة لاتخاذ القرارات التمويلية فهي:

❖ إيرادات السهم؛

❖ نسبة التسديد؛

¹ منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، مرجع سبق ذكره، ص: 28-31

❖ تغطية الفائدة؛

❖ تكلفة رأس المال.

وكما نلاحظ من خلال ما سبق، فإن مجموعة الاستراتيجيات الرئيسية لأي مشروع والمرتبطة بقدرته التمويلية، فإنما تتمثل بالسياسات المتبعة في مجال توزيع الأرباح والنسب التي تمثلها من الأرباح المحققة سنوياً أو من مجمل الأرباح المعدة للتوزيع، وكذلك سياسة المؤسسة فيما يتعلق بفائدة الديون وكيفية معالجتها، وكذلك حجم هذه الديون والتي تشكل جزءاً من هيكل التمويل للمؤسسة، ويوضح الشكل البياني السابق أن حقوق المساهمين والديون الخارجية تمثل المحاور الأساسية لقدرة المؤسسة على تمويل أنشطتها التشغيلية والاستثمارية. وهنا فإن نسبة ما تشكله المديونية الخارجية إلى حقوق الملكية ورأس المال ومصادر التمويل الداخلي تمثلان جانباً مهماً من الجوانب التي يسعى المحلل المالي إلى تحليلها وتفسيرها، وبيان جوانب الضعف والقوة فيها مسلطاً الضوء على ما إذا كانت نسبة المديونية تقع ضمن المستوى المسموح به، أم أنها تشكل خطراً على المشروع تهدد إمكانياته على مواجهة التزاماته طويلة المدى.

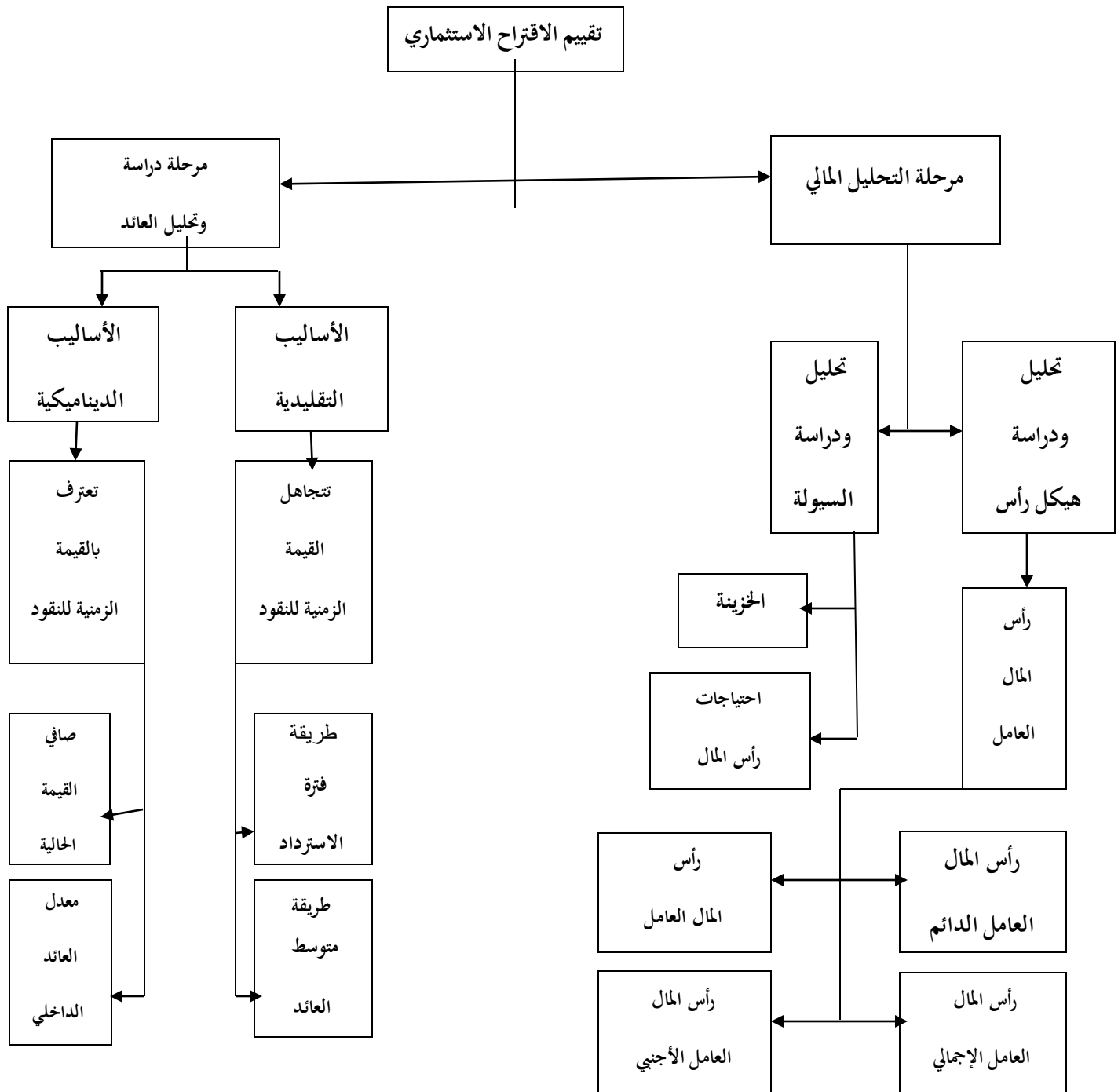
المطلب الثالث: دور أدوات التحليل المالي في اتخاذ القرار

تعطينا الوضعية الحقيقية للمؤسسة كما أنها تقيم أداء المؤسسة وتقدم معلومات حول سيولة وهيكل المالي للمؤسسة.

أولاً: دور مؤشرات التوازن المالي في اتخاذ القرار

إن دور مؤشرات التوازن المالي في اتخاذ القرار يرتبط ارتباطاً وثيقاً على قدرة المؤسسة على الحفاظ بدرجة كافية من السيولة تضمن لها تعديل دائماً للتدفقات النقدية وتعطينا الوضعية الحقيقية للمؤسسة كما أنها تقيم أداء المؤسسة فهي تقدم للمدير المالي معلومات حول سيولة المؤسسة وحول الهيكل المالي للمؤسسة فإنها تساعد على اتخاذ القرار الاستثماري كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 03: مراحل تقييم المقترح الاستثماري



المصدر: حنفي عبد الغفار وآخرون، تنظيم وإدارة البنوك (السياسة المصرفية، تحليل القوائم المالية)، المكتب العربي

الحديث، الإسكندرية، ص22

❖ **مراحل تقييمها:** في المرحلة الخاصة بالتحليل المالي حيث يتم هذا التحليل على مدى العمر المتوقع للاستثمار للتأكد من توفر التمويل الضروري لتنفيذه وأن الاستثمار ينتج عنه سيولة لتغطية التزاماته.

❖ **تحليل السيولة:** يهدف هذا التحليل لمعرفة التدفق النقدي خلال فترة التنفيذ وتشغيل الاستثمار.

❖ **تحليل هيكل رأس مال:** يهدف هذا التحليل التعرف على مدى ملائمة بين الاستثمار والتمويل أي التحقق أن التمويل يتلاءم مع الاستثمار من حيث النوع والمدة بالنسبة للاستثمارات الثابتة أو الاستثمارات في رأس المال العامل.¹

ثانيا: دور النسب المالية في اتخاذ القرار

الهدف الرئيسي للتحليل المالي بالنسب هو فهم البيانات الواردة في القوائم المالية والتقارير لتكوين قاعدة من المعلومات تساعد متخذ القرار في عمله.

ويقدم الدد الكبير لهذه النسب تحليل معلومة هامة عن الربحية وخدمة الدين كما أنها لا تغطي نسبة واحدة من المعلومات الكافية لاتخاذ القرارات والتعرف على أساليب مشكلة ما، بل يجب تحليل مجموعة من النسب لأن عدد النسب المالية يعطي الفرصة لاختبار حجم متواضع من النسب المالية على نحو يكفي لتزويده بالمعلومات وكل نسبة لها دور في اتخاذ القرار.

❖ **نسب السيولة:** تقوم بتهيئة المناخ الملائم لاتخاذ التمويل والائتمان؛

❖ **نسب الربحية:** تعبر عن مدى الكفاءة التي تتخذ فيها المؤسسة قراراتها الاستثمارية والمالية؛

❖ **نسب النشاط:** تساعد على قرار التخطيط والرقابة المالية واتخاذ الإجراءات التصحيحية، كما أنها تقيم إنجازات ونشاط المؤسسة في ضوء سلوك محدد، ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة بعد تعدد أسباب التغير إلى جذورها والحكم على مدى مناسبة البيانات المتبعة من الإدارة.

وتستخدم النسب في عدة قرارات نذكر منها:

❖ **قرار التخطيط المالي للعمليات:** بحيث يمكن للشركة اتخاذ قرار متعلقة بالأداء التشغيلي المستقبلي وكذلك قائمة المركز المالي التقديرية باستخدام النسب المستهدفة وتعد هذه الأخيرة من واقع الخبرة والتقدير الشخصي واسترشاد بالنسب المالية للشركات المماثلة داخل القطاع الصناعي؛

❖ **قرار الإنفاق العام:** تستخدم النسب المالية في تقدير التدفق النقدي الذي يتم إدخاله في عملية تقييم مشروعات الإنفاق الاستثماري باستخدام أساليب متعددة. وتقوم عملية استخدام التدفق النقدي الإضافي في مجال الموازنة الرأسمالية على تقدير التدفقات النقدية الخارجية رأس مال العامل م تدفق النقدي الداخل رأس المال نتيجة الاقتراح الاستثماري، ترتبط التدفقات النقدية الداخلة والخارجة رأس المال بالتوسعات الإنتاجية والتي تتطلب زيادة بنود نقدية من النعم والمخزون، نتيجة تنفيذ هذا الاقتراح وقد يتضمن الاقتراح الاستثماري في كثير من الأحوال إدخال منتجات جديدة أو عملة إنتاجية مختلفة أو نظام توزيعي جديد.

إلا أنه يصعب استخدام البيانات التاريخية لتحديد العلاقة بين المخزون والنعم النقدية، وبين المبيعات نظرا لطبيعة المقترحات الاستثمارية التي تغير من هذه العلاقات فإذا كان الاقتراحات مشابهة للاستثمارات الحالية، فإنه من المقبول

¹ حنفي عبد الغفار، مرجع سبق ذكره، ص: 23-24

الفصل الثاني: أدوات التحليل المالي ودورها في اتخاذ القرار

استخدام النسب المالية للشركة لتقدير حجم الأصول المالية وأوراق القبض، والمخزون التي تساعد على اتخاذ القرار المالي.¹

ثالثاً: دور تحليل الاستغلال في اتخاذ القرار

إن كان تحليل الوضعية المالية لمؤسسة ما ينطلق أساس من وثائقها المحاسبية، وباعتبار المؤسسة نظام مفتوح يتفاعل فيه جملة من العناصر المادية والبشرية تسمح بتحقيق أهداف المسطرة ويتم هذا النقال من خلال تحليل الاستغلال الذي يحدد مسؤوليات والوظائف التي لها أكثر مساهمة في تحقيق النتيجة ويساعد على تحديد السياسات الاستغلالية على حدا وتقييمها في نهاية الدورة، وبالتالي يساعدنا على اتخاذ قرارات متعلقة بالإنتاج كالتخلي عن منتج معين أو قرار زيادة منتج جديد أو التركيز على منتج معين يساهم بدرجة قوية في النتيجة، كما أنه يساعد على الرقابة واتخاذ الإجراءات التصحيحية، فبالنسبة لتحليل الاستغلال التفاضلي كذلك له دور في اتخاذ القرارات منها:

- ❖ قرار التوسع في حجم الإنتاج؛
- ❖ قرار البيع؛
- ❖ قرار التسعير.

كما يساعدنا لتحليل الاستغلال في اتخاذ القرارات التخطيطية، حيث أن القرارات عادة ما تتعلق بالمستقبل فبذلك تكون التكلفة موضوع البحث مستقبلية أي متوقعة في المستقبل، كما أن التكلفة التفاضلية المناسبة لاتخاذ القرارات التخطيطية قد تشمل على تكاليف ثابتة وتكاليف متغيرة، ورغم ذلك فهذه العناصر في مجموعها لا بد أن تكون متغيرة، فبالنسبة للقرار المرغوب اتخاذه بمعنى أن تترتب على قرار معين بذاته ولا يترتب على قرار بديل.

ويمكن القول إن المعيار المناسب لحساب التكلفة الأغراض اتخاذ القرارات التخطيطية هو مدى ارتباط عنصر التكلفة المعين بالقرار، وبغض النظر عن كون هذا العنصر متغيراً أو ثابتاً.² من خلال ما قلنا نستنتج أن تحليل الاستغلال يمكننا من توقع تكاليف أغراض القرارات التخطيطية.

¹ يوسف قرشي، إلياس بن ساسي، التسيير المالي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص ص: 47-48

² عبد الحي مرعي، المعلومات المحاسبية، بحوث العمليات في اتخاذ القرارات، مؤسسة دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 221

خلاصة الفصل:

تم عرض في هذا الفصل القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي، ومختلف الأدوات (مؤشرات التوازن والنسب المالية)، وكذا دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية والإدارية.

يستهدف التحليل المالي للقوائم المالية تحليل كل من الميزانية، حسابات النتائج وقائمة التدفقات النقدية، بغرض استخراج مجموعة من المؤشرات حول المركز المالي للمؤسسة وتغيراته، والأداء. فتحليل الميزانية يتيح لنا مجموعة من المؤشرات تسمح لنا بالحكم على: السيولة، النشاط، والهيكل التمويلي للمؤسسة. في حين يسمح لنا تحليل حسابات النتائج بمعرفة مدى قدرة المؤسسة على هذه القدرة في المستقبل. وأما بالنسبة لتحليل قائمة تحقيق عائد على الأموال المستثمرة حالياً وكذلك التنبؤ بالتدفقات النقدية فهو يساعدنا على توضيح المشاكل والسياسات المالية والاستثمارية للمؤسسة، كما يوفر لنا معلومات مفيدة حول قدرة المؤسسة على توليد الخزينة ومعادلات الخزينة، ومن ثم اتخاذ مختلف القرارات المناسبة لمستويات حسب الاحتياجات.

بعدما تعرفنا في هذا الفصل على القوائم المالية وقائمة التدفقات النقدية المستخدمة في التحليل المالي وأيضاً فصلنا بكل عمق ووضوح أدوات التحليل المالي والنسب المالية التي تعتبر مهماً في عملية اتخاذ القرار وهي لب الموضوع وجوهرة الفصل، سنعزز دراستنا هذي بدراسة تطبيقية ميدانية لمؤسسة سوناطراك قسم الاستكشاف لولاية بومرداس لتوضيح الأمور بشكل مباشر وعملي ونحاول تطبيق كل ما تطرقنا إليه بكل دقة وتسلسل.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية بالمؤسسة سوناظراك

تمهيد:

بعدما تطرقنا في الفصلين السابقين إلى تقديم التحليل المالي وخطواته وكذلك إلى دراسة القوائم المالية وعرضها وكيفية تحليلها، وكذا اتخاذ القرار ومختلف عناصره وخطواته سنحاول في هذا الفصل إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي من خلال استعمال التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرار في مؤسسة سوناطراك.

المبحث الأول: تقديم بمؤسسة سوناطراك وفروعها (قسم) الاستكشاف

تعد مؤسسة سوناطراك من أهم وأكبر مؤسسات الوطنية في دولة حيث تعتبر مصدر لتمويل لها لأنها تساعد على نهوض الاقتصاد والتوجيه نحو العالمية.

المطلب الأول: تعريف مؤسسة سوناطراك ومراحل تطورها وهيكل العام للمؤسسة

1. تعريف مؤسسة سوناطراك:

تعتبر شركة سوناطراك ركيزة ودعامة للاقتصاد الوطني، صادرات المنتجات البترولية والنفطية ولذا يحظى قطاع المحروقات باهتمام خاص من الدولة تعمل على كافة النشاطات البحث التنقيب والنقل والتسويق والتحويل.

تأسست المؤسسة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات بموجب المرسوم الرئاسي 491/36 المؤرخ بتاريخ 1963/12/31 الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية والمؤرخة والمسجل في السجل التجاري تحت رقم 484883 لتوكل إليها جميع المهام المخصصة للنقل وتسويق المحروقات التي كانت تحت سيطرة الشركات الأجنبية قبل الاستقلال كما أرادت الجزائر من خلال هذه المؤسسة البترولية أن تتزود بجهاز يسمح لها بسياسة بترولية مستقلة انضمت الجزائر إلى منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC سنة 1969 و توجهت نحو البحث أخذ على عاتقها قطاع المناجم وفي مسعى لإثبات وجودها أطلقت في عام 1964 مشروع أنبوبها النفطي الأول بمسافة 801 كيلومتر بين منطقتي أرزيو وحوض الحمراء.

وفي سنة 1996 شهدت الشركة توسعا لكافة نشاطات قطاع المحروقات الذي تنتمي إليه، وكان ذلك بموجب المرسوم رقم 296-66 الصادر في 22/09/1966 والذي أعطى للشركة المهام التالية:

❖ معالجة وتحويل المحروقات؛

❖ نقل وتسويق المحروقات.

وفي 24 فيفري 1971 تم تأميم المحروقات، وبهذا أصبحت الجزائر مستقلة في استغلال ثرواتها البترولية، وهكذا عرفت سوناطراك تطورا هائلا في كافة الميادين بدءا من التنقيب وصولا إلى عمليات التحويل والتسويق، وبتطور نشاطها، تطور اسمها ليصبح معروفا باسم الشركة الوطنية للبحث، إنتاج، نقل وتسويق المحروقات.

وفي مطلع الثمانينات تم إعادة هيكلة الشركة 1984 و 1986 وفقا لتوجيهات المخطط الخماسي و(1980-1984) والذي يهدف إلى تحسين فعالية الجهاز الاقتصادي، وكذا أخذت على عاتقها عملية إعادة الهيكلة في إطار مخطط التوجيهي عام تمت المصادقة عليه مطلع عام 1981.

ويعتبر قطاع المحروقات القوة المحركة الأساسية التي تعتمد عليها الدولة، لذا قامت بهيكلة وأسندت إليه مهام خاصة بكل هيكل بغية تقلص العبء الكبير عن المؤسسة الأم، وذلك من أجل استكشاف آفاق استغلال واستثمارات جديدة، كما أرادت الدولة

من خلال هذه المؤسسة البترولية أن تتزود بجهاز يسمح لا بتكوين سياسة بترولية مستقلة "كارتل بترولي" الموجود آنذاك قبل التأميم.

2. مراحل تطورها:

لقد مرت هذه المؤسسة بعدة مراحل نستطيع تلخيصها في

المرحلة الأولى: مرحلة التأسيس 1971/1962

في هذه المرحلة كان هدف الدولة وهمها الوحيد بناء قاعدة اقتصادية متينة، وذلك بكسر احتكار المؤسسات الأجنبية والتخلص من التبعية، لذا أنشأت الحكومة الجزائرية في 1963/12/31 بمجمع سوناطراك بموجب المرسوم الرئاسي رقم 491/63 يضع سوناطراك تحت وصاية وزارة الطاقة والصناعة البتروكيميائية.

وانطلاقا من 1966 توسعت صلاحيات المؤسسة وذلك بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 296/66 المؤرخ في 1966/06/22 حيث حولت لسوناطراك مهمة تنفيذ كافة العمليات المتعلقة بالتنقيب والاستثمار التجاري والصناعي لحقول البترول.

المرحلة الثانية: مرحلة التنمية والإدماج 1982/1972

تميزت هذه المرحلة بتأميم المحروقات طبقا للقرار التاريخي المتخذ في 1971/02/24 وبالتالي إدماج الثروات الاستراتيجية إلى أصول الدولة والتخلص من التبعية، وكذلك تحقيق التنمية من خلال الاستثمارات الضخمة يهدف التحكم في تكنولوجيا الثروات البترولية والغازية.

المرحلة الثالثة: مرحلة إعادة هيكلة وتقسيم سوناطراك 1998/1978

عرفت هذه المرحلة في اتخاذ قرارات سياسية (إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني) حيث قررت الدولة تركيز مكانة سوناطراك في القطاع، بينما أقصت من جهة أخرى العديد من نشاطاتها التي منحت إلى 16 مؤسسة جديدة.

المرحلة الرابعة: مرحلة الفتح والعصرنة 1998/1978

عرفت هذه المرحلة ميلاد تنظيم 1997 والذي وجد بمحاذاة أحداث هامة على المستوى الوطني، خاصة الإصلاحات الاقتصادية التي عرفت الجزائر سنة 1988، وكذا على المستوى الدولي الذي عرف اضطرابات كبيرة عقب التدني المعتبر لأسعار البترول في السوق الدولية، والتي أدت بشركة سوناطراك إلى القيام بمراجعة استراتيجية.

المرحلة الخامسة: التنظيم الجديد 2000/1998

التنظيم الجديد لسوناطراك في إطار شركة ذات أسهم 2000/1998 بموجب قرار رئاسي رقم 4898 المؤرخ 1988/20/11 شركة ذات الأسهم بالأعضاء التالية:

- ❖ الجمعية العامة (Assemblée Générale)؛
- ❖ مجلس الإدارة (Conseil d'administration)؛
- ❖ الرئيس المدير العام (Le président Directeur Générale).

وكذا مجمعا بتروليا يضم مؤسسات فرعية وتابعة.

المرحلة السادسة: سوناطراك مؤسسة بترولية وغازية ذات صفة عالية ما بعد 2000 التنظيم الجديد

هو عبارة عن هيكله النشاطات والموارد المتعلقة بالمؤسسة من تلاؤم وخصوصيات وأبعاد وأهداف المجمع البترولي. الاختيارات التنظيمية تتلاءم وتسبق التحولات وكذلك توافق أساليب اللامركزية التي تلب دورا توجيهيا وتنظيما لضمان الترابط، وهذا التنظيم يدرج المؤسسة في إطار عالمي أكثر تنافس بتجهيزات ووسائل ذات موصفات الفعالية والناجحة حتى تكون بذلك في مستوى المطالب والأهداف.

3. الهيكل التنظيمي العام لمؤسسة سوناطراك

منذ نشأت سوناطراك عرفت هذه الأخيرة عدة تحولات في هيكلها التنظيمي نظرا لحركة التطور وتوسع الأعمال ومنه الهيكل الجديدة لمؤسسة سوناطراك تعتمد على أربعة نشاطات عمليات وعشرة مديريات خدماتية تشمل ما يلي:

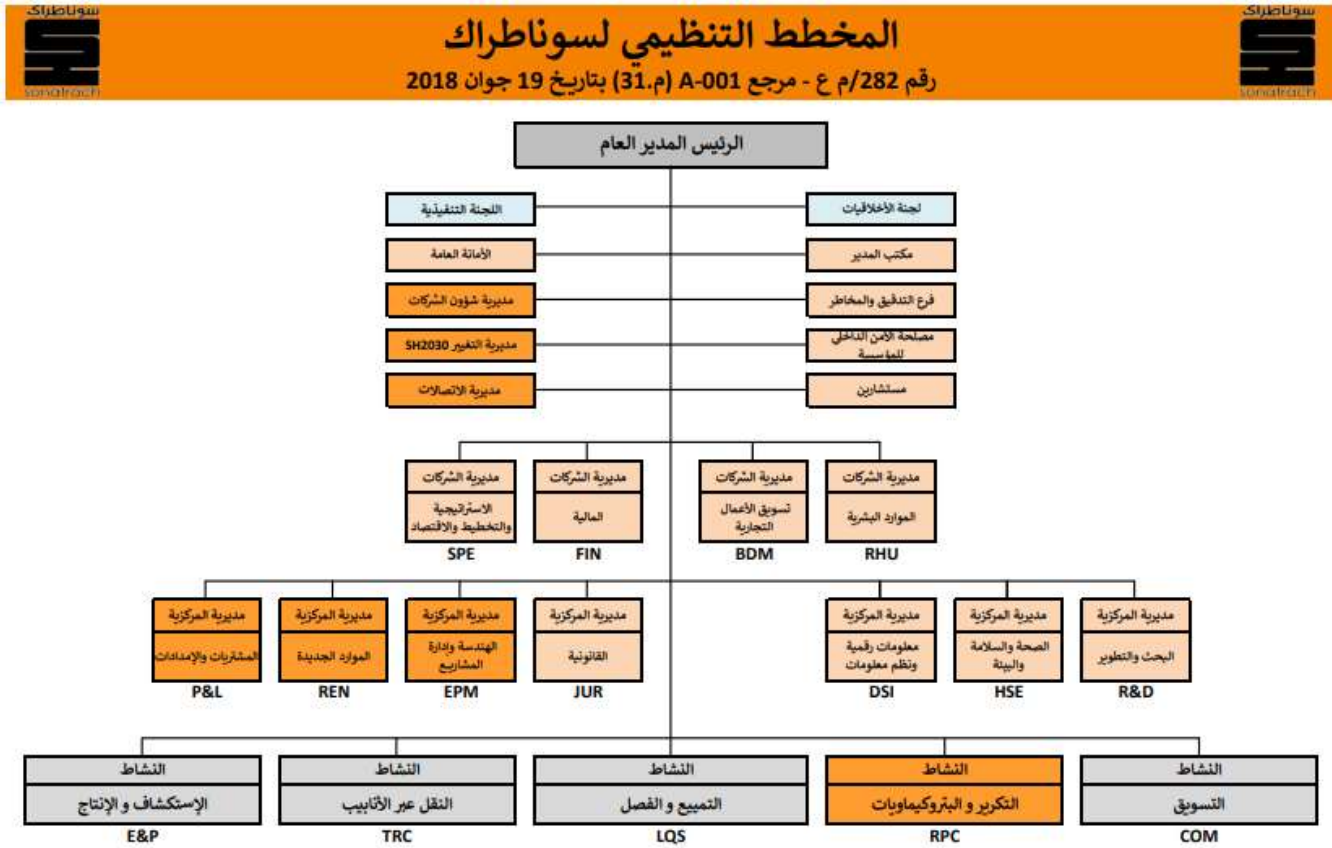
❖ النشاطات العملياتية: وتتمثل في

- ✓ نشاط الاستكشاف والإنتاج؛
- ✓ نشاط التمييع والتكرير، والبتروكيمياء؛
- ✓ نشاط التجاري؛
- ✓ نشاط النقل عبر الأنابيب.

❖ النشاطات الخدماتية: ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- ✓ استراتيجيات التخطيط والاقتصاد؛
- ✓ الموارد البشرية؛
- ✓ الإعلام والنظام المعلوماتي؛
- ✓ الأسواق والعقود واللوجستية؛
- ✓ الصحة والأمن والمحيط؛
- ✓ تطوير الأعمال؛
- ✓ البحث والتطوير.

الشكل رقم 04: الهيكل التنظيمي لمؤسسة سوناطراك



المصدر: من وثائق المؤسسة

المطلب الثاني: مهام ونشاط وأهداف شركة سوناطراك

في هذا المطلب سنتناول أهم المهام والنشاطات التي تقوم به مؤسسة سوناطراك والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

1. مهام مؤسسة سوناطراك: وتتمثل مهامها في:

- ❖ البحث في إحدى الثروات التي تزخر بها الباطن الوطني "الذهب الأسود" ثم وضعها في متناول المستهلك، سواء على مستوى السوق الوطني أو الدولي؛
- ❖ تساهم في تنمية البلاد حيث تحلب ما نسبته 90 بالمائة من الاحتياجات العملة الصعبة وتمده بما يلزمه من طاقة التسيير الاقتصاد وتشارك في وضع الاستراتيجيات والتقنيات التسييرية اللازمة.

كما قد أصدرته عدة مراسيم تحدد فيها مهام المؤسسة وبينها ما ورد في المرسوم الرئاسي رقم 66/262 المؤرخ في 22/10/1966 والمتمثلة في:

- ❖ التنقيب، البحث، الاستغلال، تحول وتمييع الغاز، وكذا نقله وتسويقه؛
- ❖ تطوير، استغلال، تسويق، تسيير شبكات نقل المحروقات؛
- ❖ إنشاء مختلف أشكال أمار المشتركة في الجزائر وخارجها مع شركات جزائرية أو أجنبية؛
- ❖ استغلال المنشآت والمعدات وذلك لزيادة القيمة الحقيقية للمحروقات؛
- ❖ العمل على تحقيق السياسة البترولية وبذلك تطوير الاقتصاد؛
- ❖ تطوير جميع النشاطات المرتبطة بصناعة المحروقات المباشرة أو غير المباشرة وكذا الأعمال التي تعود بالفائدة على سوناطراك وكل ما يتعلق بأهداف المؤسسة، الوسائل استغلال جميع.

2. نشاط المؤسسة الوطنية سوناطراك

إن طبيعة نشاط هذه المؤسسة تحت إشراف وزارة الطاقة والمناجم تسيير على أساس قواعد القانون التجاري الجزائري، فخلال العشرية الأخيرة تميزت بنشاط واسع المتمثل في:

- ❖ البحث والتنقيب في مجال المحروقات؛
- ❖ تنمية وتطوير استعمال الحقول؛
- ❖ تسويق المحروقات؛
- ❖ نقل المحروقات عبر القنوات؛
- ❖ إنشاء مصانع التصنيع والتكرير NAFTAL.

أما نشاطها الرئيسي فيتركز حول البحث، التنقيب، الإنتاج، المعالجة؛ النقل وتموين السوق المحلي وتسويق المحروقات السائلة الغازية في السوق الدولية، وللمؤسسة الوطنية "سوناطراك" مخططات تنموية مستقلة.

3. أهداف مؤسسة سوناطراك

لهذه المؤسسة عدة أهداف وطنية ودولية نذكر منها:

❖ الأهداف الوطنية:

تهدف مؤسسة سوناطراك إلى:

- ✓ دعم القواعد الصناعية لتحقيق التكامل الوطني؛
- ✓ تلبية الحاجيات المتزايدة الوطنية؛
- ✓ المشاركة في الإنجازات الصناعية والتجارية في الخارجية؛
- ✓ التحطم والتوزيع في نشاطاتها مع الاستعمال الأمثل للوسائل والتقنيات بهدف الترقية والتحسين الدائم لشهرتها وصورة علامتها.

❖ الأهداف الدولية:

تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ أن تكون القائد في الميدان الخاص بالغاز الطبيعي المميع؛
- ✓ الحصول على حصة في السوق العالمي لكل منتج على حدا على مستوى مختلف البلدان المستهلكة.

المطلب الثالث: تقديم شامل لقسم الاستكشاف وهيكل تنظيمي

يعد قسم الاستكشاف من بين الأقسام المهمة لمؤسسة سوناطراك لما يقوم به من أنشطة بحث وتنقيب على المحروقات في الجزائر.

1. نشأت قسم الاستكشاف

أنشأ هذا القسم سنة 1972 وكان قد نظم حسب المرسوم A001 في 1970/08/08 يهتم بالنظام العام لسوناطراك، ثم المرسوم A026/ في 1972/03/04، يهتم بتنظيم إدارة المحروقات، وأخيرا المرسوم A/03 في 1972/07/20 يهتم بتنظيم إدارة الاستكشاف وتبعاً لإعادة تنظيم سوناطراك في 1978 رفعت المديرية إلى قسم، وتنظيمها قد دخل إلى الميدان بقرار المرسوم A00364 في 1988/06/18 أنشأ هذا القسم أساساً لتطوير البحث وتنمية المؤشرات، حفر الآبار المستكشفة وكذا دراسة وتحليل المواد المتحصل عليها.

2. لمحة تاريخية عن الأبحاث البترولية والغازية لقسم الاستكشاف في الجزائر:

أول أعمال الاستكشاف ترجع إلى غاية 1880 في حوض الشلف، في شمال غرب البلاد، أين حفرت عدة أبار متوسطة العمق، لمحت إلى وجود المحروقات. ومن ذلك الوقت إلى غاية 1948، أين تم أول اكتشاف في واد "غتريني" على بعد 150 كلم جنوب الجزائر العاصمة.

فحفر أول بئر يحتوي على بعد 100 و 650 م عمقا في سنوات 1950، اتسعت الأعمال في الصحراء -جنوب الجزائر- الخاصة بميدان الاستكشاف، أين عدة اكتشافات للزيوت والغاز الطبيعي أحدثت انقلابا في المعارف المتعلقة بجوف الأرض.

وما بين 1953-1956 تم اكتشاف حقول في عين أمناس (الجلفة)، حاسي مسعود وحاسي رمل، هذه الاكتشافات سمحت لسوناطراك بتطوير صناعة المحروقات من جهة، ومن جهة أخرى القيام بأعمال الاستكشاف في مناطق أخرى من الوطن، وما بين 1980 و 1985 تراكم الغاز الطبيعي والزيوت خاصة في الإقليم الثالث في جنوب الغربي للبلاد (منطقة أدرار، عين صالح). حسب الدراسات، فإن الجزائر تشمل مساحات تحتوي على رواسب تفوق مليون ونصف متر مربع. أين أعمال الاستكشاف في كل تلك المساحة بعيدة على أن تنتهي معظم الحقول البترولية للزيوت والغاز اكتشف في المنطقة الصحراوية لغاية يومنا الحالي، وأهم الاكتشافات البترولية تمت خلال 20 سنة قبل 1956 تاريخ أكبر اكتشاف لحقل بترولي في حاسي مسعود وحاسي رمل الاكتشافات المحققة لغاية اليوم بلغت: 7ملايير طن من الزيوت.

3. الهيكل التنظيمي لقسم الاستكشاف

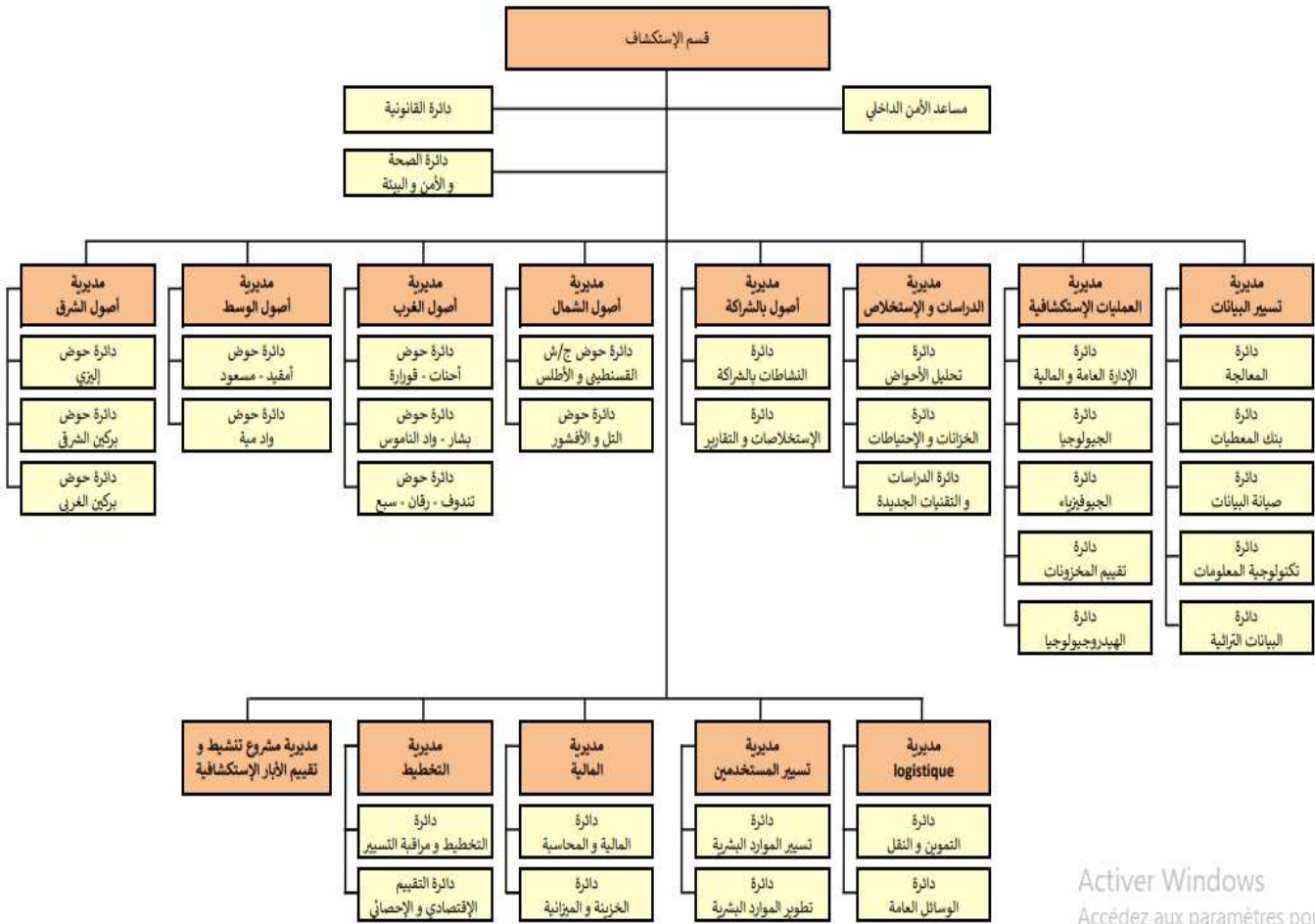
تم هيكلة قسم الاستكشاف إلى مديريات جوية (شرق، غرب، شمال، جنوب) مختلفة بأمورها والتي بدورها منقسمة إلى دوائر مهمتها تقديم معلومات مفصلة حول الاستكشافات في المنطقة وذلك من أجل التنظيم والتسيير الحسن وتسهيل تجميع المعلومات للمؤسسة كما يشمل هذا القسم مديريات عدة كما هو موضح في الشكل مختصة في الجوانب القانونية وغيرها إن كل هذه المديريات والدوائر تصب في خانة، ضمان الوصول إلى النتائج المرجوة والمخطط لها من طرف المؤسسة من أجل الحفاظ على نشاط هذه الأخيرة.

سنعرض الآن أقسام قسم الاستكشاف:

- ❖ التسيير وتطوير نشاط التنقيب والبحث في مجال البتروليات؛
- ❖ المشاركة مع الأقسام الأخرى في المناقصات وعروض العمل داخل وخارج الوطن؛
- ❖ المشاركة في تقييم العروض المشتركة لمشاريع الاستكشاف داخل وخارج الوطن؛
- ❖ تطبيق الاستراتيجيات المؤسسة في مجال الاستكشاف.

والشكل الآتي يوضح الهيكل التنظيمي للاستكشاف

الشكل رقم 05: هيكل التنظيمي لقسم الاستكشاف



Activer Windows
Accédez aux paramètres pour ac

المصدر: من وثائق المؤسسة

المطلب الرابع: مهام قسم الاستكشاف "سوناطراك" ومختلف مراحل أنشطة استكشاف

- 1 **مهام قسم الاستكشاف:** تتمثل مهام مؤسسة سوناطراك في النقاط التالية:
 - ❖ قيادة وتطوير أنشطة التنقيب والبحث عن المحروقات من أجل التطوير وإعادة إنشاء الاحتياطات الوطنية؛
 - ❖ تصليح، تأسيس والتوصية للبرامج التقنية للاكتشاف الطويلة المتوسطة وقصيرة المدى؛
 - ❖ تحديد الميزانية اللازمة وكذا مراقبة عمليات التنفيذ؛
 - ❖ تطوير وقيادة الدراسات الخاصة بالتنقيب والبحث في ميدان الجيولوجيا، الجيوفيزياء والحفر، وكذا تحديد وإعداد الملخصات؛
 - ❖ معالجة المعلومات والمسك اليومي لبنك المعلومات وتحديث تلك الخاصة بجوف الأرض؛
 - ❖ تطوير الخبرات في مجال الدراسات الاستكشافية؛
 - ❖ مهمة البحث البترولي في أعمال التركيب الجيولوجي؛ وفي اكتساب ومعالجة المعلومات عن الزلازل والحفر معظم الأعمال المحققة ميدانيا معطاة لمؤسسة وطنية وأجنبية مختصة في الميدان البترول، تحت رقابة قسم الاستكشاف.
- 2 **مختلف مراحل أنشطة الاستكشاف:**

النفط يتواجد بين حاويات صخرية تقع تحت أعماق الأرض، يتم الكشف عن تلك المادة عن طريق أنشطة الاستكشاف التي تعطي صورا لطبقات الصخور على بعد آلاف الكيلومترات تحت الأرض ولاستخراجها نقوم بالحفر بعد تحديد مكان النفط. تختص شركة سوناطراك بثلاثة خصائص:

- ❖ **المخاطرة:** وهو متعدد منه الخطر المالي، الاقتصادي، السياسي والتجاري؛
 - ❖ **التحدي:** هدف المؤسسة ليس الحقل، وإنما وجود الوفرة والثروة التي تحققها من الحقل،
 - ❖ **الفرضية:** تتكون من أربعة عمليات متتالية:
- ✓ الاستكشاف: تستغرق هذه العملية في الجزائر من 3 إلى 7 سنوات وتكف حوالي 10% من الاستثمار الإجمالي؛
 - ✓ التقديرات: تستغرق في الجزائر هذه العملية بين 1 إلى 2 سنة وتكف 15 % من الاستثمار الإجمالي؛
 - ✓ التطوير: تستغرق من 1 إلى 5 سنوات تكف 60 % من الاستثمار الكلي؛
 - ✓ الإنتاج: تستغرق حوالي 25 سنة لإنتاج المواد السائلة و30 سنة من أجل الغاز كلفت حوالي 10% من الاستثمار الكلي.

3 مختلف أنشطة الاستكشاف:

- ❖ **الدراسات الجيولوجية:** تجري هذه العملية حيث تكون الصخور ظاهرة وواضحة على الأرض وذلك برسم خريطة جيولوجية للمنطقة مبنيا عليها مواقع وأنواع الصخور وكذا أعمارها الجيولوجية:
 - ✓ جيولوجيا الأرض: تقوم بمشاهدة سطحية للأرض والقيام ببعض الأعمال المخبرية أي تقوم بدراسة الصخور وأخذ عينات من الأرض وتحليلها في المختبر؛
 - ✓ جيولوجيا الصناعية: يقوم هذا العلم بتحضير ملخص من كل الأشغال الخاصة بالاستكشاف و جيولوجيا الأرض.
- ❖ **الدراسات الجيوفيزيائية:** هو التطبيق العملي للطرق الفيزيائية (الزلازل، الجاذبية المغناطومترية، مقاومة الكهرباء) لمعرفة الصخور التي تحتوي على رواسب خام.
 - ✓ الزلازل: يتم وضع عبوات متفجرة ثم يجري تدميرها واحدة تلو الأخرى تولد تلك التفجيرات ذبذبات وموجات منتشرة تقوم باستقبالها كواشف حساسة وعن طريق هذه المعلومات يمكن تحديد أماكن النفط:
 - السيزمية (2D , 3D): تعطي صورة الطبقات الحقل البترولي وهي شكل ذو بعدين أو ثلاثي الأبعاد حتى تسمح بالنظر بوضوح للسطح وعمقه؛
 - المعالجة السيزمية: يسمح بمعالجة نتائج العملية السيزمية للحصول على إرسال واضح يمكن تحليله؛
 - إعادة معالجة السيزمية: إعادة معالجة النتائج لمرة الأخرى.
 - ✓ الجاذبية: تعتمد على قياس الجاذبية على سطح الأرض باستخدام أجهزة حساسة تسمى أجهزة قياس الجاذبية تحدث شذوذ أو اضطراب جاذبية؛
 - ✓ المغناطومترية: تستخدم لقياس التغير في شدة مجال مغناطيس الأرض من مكان إلى آخر بسبب اختلاف تراكيب الجيولوجية.
- ❖ **الحفر:** يتم استخدام معدات خاصة في حفر الآبار كالحفار.

المبحث الثاني: القوائم المالية للمؤسسة سوناطراك "قسم الاستكشاف"

ان عملية اعداد القوائم المالية تعد خطوة هامة وضرورية عند الشروع في دراسة الوضعية المالية لأي مؤسسة، لذلك قمنا في هذا المبحث بعرض الميزانية وتمثيلها وعرض جدول النتائج لمؤسسة سوناطراك قسم الاستكشاف.

المطلب الأول: عرض ميزانية المؤسسة للسنوات 2018/2017/2016

في هذا المطلب سوف نقوم بعرض القوائم المالية (الميزانية)، جانب الأصول وجانب الخصوم، لثلاث سنوات (2018/2017/2016).

الجدول رقم 01: ميزانية المؤسسة 2017/2016 أصول

الأصول	ملاحظة	2016	2017
أصول غير جارية			
تثبيتات معنوية		910043146,085	1145741744,37
تثبيتات عينية		1549324865,005	1566126934,7
تثبيتات يجرى إنجازها		322128604221,185	335243750080,985
تثبيتات مالية		95263465,73	94638411,87
قروض وأصول مالية أخرى		95263465,73	94638411,87
الضرائب المؤجلة على الأصول		144882910	247500083,47
مجموع الأصول غير جارية		324828118608,005	338297757255,395
أصول جارية			
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ		30788493,985	39625057,455
الزبائن		327677484,655	499600653,54
المدينون الآخرون		186730220,58	54122765,185
الضرائب			459336,5
الأصول المالية الجارية الأخرى		6531858,245	8564321,54
الخزينة		91712641,56	60506125,315
مجموع الأصول الجارية		643440699,025	662878259,535
المجموع العام للأصول		325471559307,03	338960635514,93

المصدر: من إعداد الطالبين من خلال الاعتماد على وثائق المؤسسة "قسم الاستكشاف"

الجدول رقم 02: ميزانية المؤسسة 2018/2017 أصول

الأصول	ملاحظة	2017	2018
أصول غير جارية			
تثبيتات معنوية		1145741744,37	1312454524,345
تثبيتات عينية		1566126934,7	1646855448,89
تثبيتات يجرى إنجازها		335243750080,985	337848376372,005
تثبيتات مالية		94638411,87	149545823,305
قروض وأصول مالية أخرى		94638411,87	149545823,305
الضرائب المؤجلة على الأصول		247500083,47	283588087,125
مجموع الأصول غير جارية		338297757255,395	341240820255,67
أصول جارية			
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ		39625057,455	39836201,585
الزبائن		499600653,54	240361032,7
المدينون الآخرون		54122765,185	54808637,94
الضرائب		459336,5	16355725,105
الأصول المالية الجارية الأخرى		8564321,54	12057571,43
الخزينة		60506125,315	382754,17
مجموع الأصول الجارية		662878259,535	363801922,93
المجموع العام للأصول		338960635514,93	341604622178,6

المصدر: من إعداد الطالبين من خلال الاعتماد على وثائق المؤسسة "قسم الاستكشاف"

الجدول رقم 03: ميزانية المؤسسة 2016/2017 خصوم

2017	2016	الملاحظة	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة
			رأس مال تم إصداره
			رأس مال غير مستعان به
			علاوات واحتياطات مدمجة
			فوارق إعادة التقييم
-59923528957,035	-59380444009,095		نتيجة صافية
			ترحيل من جديد
283258831376,03	288701896727,125		حسابات الوسيط
99661679644,265	83724049771,06		الاهتلاكات
322 996 982 063,26	313 045 502 489,09		رؤوس الأموال الخاصة
			الخصوم غير جارية
			قروض وديون مالية
			ضرائب (مؤجلة ومرصد لها)
			ديون أخرى غير جارية
592306797,355	482943034,855		مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
323 589 288 860,615	313 528 445 523,945		مجموع الخصوم غير الجارية
			الخصوم الجارية
15046478420,58	11614296319,1		موردون وحسابات ملحقه
4087883,05	9486157,085		ضرائب
320780350,685	319331306,9		ديون أخرى
			خزينة سلبية
15371346654,315	11943113783,085		مجموع الخصوم الجارية
338960635514.93	325471559307.03		مجموع العام للخصوم

المصدر: من إعداد الطالبين من خلال الاعتماد على وثائق المؤسسة، "قسم الاستكشاف"

الجدول رقم 4: ميزانية المؤسسة 2018/2017 خصوم

2018	2017	الملاحظة	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة
			رأس مال تم إصداره
			رأس مال غير مستعان به
			علاوات واحتياطات مدمجة
			فوارق إعادة التقييم
-41059253085,82	-59923528957,035		نتيجة صافية
			ترحيل من جديد
265779499883,76	283258831376,03		حسابات الوسيطاء
99030838040,775	99661679644,265		الاهتلاكات
323 751 084 838,715	322 996 982 063,26		رؤوس الأموال الخاصة
			الخصوم غير جارية
			قروض وديون مالية
			ضرائب (مؤجلة ومرصد لها)
			ديون أخرى غير جارية
660931344,355	592306797,355		مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
324 412 016 183,07	323 589 288 860,615		مجموع الخصوم غير الجارية
			الخصوم الجارية
16776428846,375	15046478420,58		موردون وحسابات ملحقه
3616193,55	4087883,05		ضرائب
412560955,605	320780350,685		ديون أخرى
			خزينة سلبية
17192605995,53	15371346654,315		مجموع الخصوم الجارية
341604622178.6	338960635514.93		مجموع العام للخصوم

المصدر: من إعداد الطالبين من خلال الاعتماد على وثائق المؤسسة، "قسم الاستكشاف"

المطلب الثاني: عرض جدول حسابات النتائج للسنوات 2018/2017/2016

الجدول رقم 05: جدول حسابات النتائج المؤسسة 2017/2016

الحساب	اسم الحساب	2016	2017
70	رقم الأعمال	2324597	2383200
73	الإنتاج المثبت	55951070331	57652875863
1	انتاج السنة المالية	55953394928	57655259063
60	المشتريات المستهلكة	19381941,895	17406892,715
61	الخدمات والاستهلاكات	88029911677,535	86880389785,895
62	الخدمات والاستهلاكات الأخرى	3204581297,23	4189596023,44
2	استهلاك السنة المالية	91253874916,66	91087392702,05
3	القيمة المضافة للاستغلال	-35300479988,66	-33432133639,05
63	أعباء المستخدمين	1813249678,425	1804204725,53
64	الضرائب والرسوم والمدفوعات	6362271108,59	3732817744,255
4	اجمالي فائض الاستغلال	-43476000775,67	-38969156108,835
75	المنتجات العملية الأخرى	985674175,1	2191968807,74
65	الأعباء العملية الأخرى	1567700230,06	4108497987,065
68	المخصصات الاهتلاكات	15314514920,035	23567464070,205
78	استرجاعات الاهتلاك والمؤونات	160155395,395	4555494870
5	النتيجة العملية	-59212386355,275	-59897654488,365
76	المنتجات المالية	55758870,155	42773963,825
66	الأعباء المالية	244891923,475	171265605,965
6	النتيجة المالية	-189133053,32	-128491642,14
7	النتيجة العادية قبل الضرائب	-59401519408,595	-60026146130,505
695/8	الضرائب الواجب دفعها		
692/3	الضرائب المؤجلة	21075399,5	-102617173,47
	مجموع منتجات الأنشطة العادية (ج)	57154983368,65	64445496704,565
	مجموع أعباء الأنشطة العادية (ب)	116535427377,745	124369025661,6
8	النتيجة الصافية أنشطة العادية	-59380444009,095	-59923528957,035
9	النتيجة غير عادية		

10	النتيجة الصافية للسنة المالية	-59380444009,095	-59923528957,035
----	-------------------------------	------------------	------------------

المصدر: من إعداد الطالبين من خلال الاعتماد على وثائق المؤسسة، "قسم الاستكشاف"

الجدول رقم 06: جدول حسابات النتائج المؤسسة 2018/2017

الحساب	اسم الحساب	2017	2018
70	رقم الأعمال	2383200	2585651,895
73	الإنتاج المثبت	57652875863	54864852280
1	إنتاج السنة المالية	57655259063	54867437931,895
60	المشتريات المستهلكة	17406892,715	197697552,205
61	الخدمات والاستهلاكات	86880389785,895	80356039531,825
62	الخدمات والاستهلاكات الأخرى	4189596023,44	7351870294,965
2	استهلاك السنة المالية	91087392702,05	87905607378,995
3	القيمة المضافة للاستغلال	-33432133639,05	-33038169447,1
63	أعباء المستخدمين	1804204725,53	1989025618,66
64	الضرائب والرسوم والمدفوعات	3732817744,255	4787432645,385
4	إجمالي فائض الاستغلال	-38969156108,835	-39814627711,145
75	المنتجات العملية الأخرى	2191968807,74	2992897300,805
65	الأعباء العملية الأخرى	4108497987,065	4618264320,155
68	المخصصات للاهلاكات	23567464070,205	4946018943,8
78	استرجاعات الاهتلاك والمؤونات	4555494870	5370467066,455
5	النتيجة العملية	-59897654488,365	-41015546607,84
76	المنتجات المالية	42773963,825	29568418,92
66	الأعباء المالية	171265605,965	109362900,555
6	النتيجة المالية	-128491642,14	-79794481,635
7	النتيجة العادية قبل الضرائب	-60026146130,505	-41095341089,475
695/8	الضرائب الواجب دفعها		
692/3	الضرائب المؤجلة	-102617173,47	-36088003,655
	مجموع منتجات الأنشطة العادية (ج)	64445496704,565	63260370718,075
	مجموع منتجات الأنشطة العادية (ب)	124369025661,6	104319623803,895
8	النتيجة الصافية أنشطة العادية	-59923528957,035	-41059253085,82

9	النتيجة غير عادية	
10	النتيجة الصافية للسنة المالية	-59923528957,035 -41059253085,82

المصدر: من إعداد الطالبين من خلال الاعتماد على وثائق المؤسسة، "قسم الاستكشاف"

المطلب الثالث: عرض جدول تدفقات خزينة للسنوات 2018/2017/2016

الجدول رقم 07: جدول تدفقات خزينة المؤسسة 2017/2016

البيان	2016	2017
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال		
نتيجة صافية	-59380444009,095	-59923528957,035
الاهتلاكات والمؤونات	12286904176,465	16046993635,705
الضرائب المؤجلة	-21075399,5	-102617173,47
المخزون	848737,66	-182523095,65
الزبائن	703667207,975	-173686532,18
الموردون والديون الاخرى	-7077738409,455	3560111890,125
حسابات الوسيطاء	15956005922,105	-5443065351,095
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (أ)	-37531831773,845	-46044629051,42
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار		
تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية ومعنوية	-56130334038,3	-57911690400,13
التحصيلات عن عمليات للقيم ثابتة ومعنوية	3981182765,53	44544043872,35
تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية	-23859404,39	-32690271,26
تحصيلات عن التنازل عن قيم ثابتة مالية	29186786,04	33315325,12
تدفقات الخزينة من نشاط الاستثمار (ب)	-52143823891,12	-13367021473,92

تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار		
المحجوزات الاختيارية	89521385014,985	59380444009,095
تدفقات الخزينة من نشاط التمويل (ج)	89521385014,985	59380444009,095
تدفقات الخزينة (أ+ب+ج)	-154 270 649,98	-31206516,245
الخزينة عند افتتاح السنة المالية	245983291,54	91712641,56
الخزينة عند اقفال السنة المالية	91712641,56	60506125,315
الخزينة	-154 270 649,98	-31206516,245

المصدر: من إعداد الطالبين من خلال الاعتماد على وثائق المؤسسة، "قسم الاستكشاف"

الجدول رقم 08: جدول تدفقات خزينة المؤسسة 2018/2017

البيان	2017	2018
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال		
نتيجة صافية	-59923528957,035	-41059253085,82
الاهتلاكات والمؤونات	16046993635,705	-562217056,49
الضرائب المؤجلة	-102617173,47	36088003,65
المخزون	-182523095,65	-211144,13
الزبائن	-173686532,18	250857396,06
الموردون والديون الاخرى	3560111890,125	1806991054,745
الضرائب الصافية		2575000
حسابات الوطاء	-5443065351,095	-17479331492,27
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (أ)	-46044629051,42	-57076677331,56
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار		
تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية ومعنوية	-57911690400,13	-55142513756,985
التحصيلات عن عمليات للقيم ثابتة ومعنوية	44544043872,35	52290446171,8

-87643658,195	-32690271,26	تسديدات لحيارة قيم ثابتة مالية
32736246,76	33315325,12	تحصيلات عن التنازل عن قيم ثابتة مالية
-2906974996,62	-13367021473,92	تدفقات الخزينة من نشاط الاستثمار (ب)
		تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل
59923528957,035	59380444009,095	المحجوزات الاختيارية
59923528957,035	59380444009,095	تدفقات الخزينة من نشاط التمويل (ج)
-60123371,145	-31206516,245	تدفقات الخزينة (أ+ب+ج)
60506125,315	91712641,56	الخزينة عند افتتاح السنة المالية
382754,17	60506125,315	الخزينة عند اقفال السنة المالية
-60123371,145	-31206516,245	الخزينة

المصدر: من إعداد الطالبين من خلال الاعتماد على وثائق المؤسسة، "قسم الاستكشاف"

المبحث الثالث: التحليل المالي للمؤسسة سوناطراك "قسم الاستكشاف"

يقوم التحليل المالي بتحصيل البيانات المالية ويهدف لاستخراج مؤشرات ذات مغزى ودلالة في تفسير وتشخيص الوضع المالي ونتائج العمليات التي تساعد المسير أو متخذ القرار في الوصول إلى استنتاجات حول وضعية المؤسسة.

المطلب الأول: التحليل المالي بواسطة المؤشرات واتخاذ القرارات

تسمح مؤشرات التوازن المالي بتقييم الشركة، والخطر المالي المتعلق بنشاطها الاستغلالي، حيث نجد أن هناك عدة مؤشرات يستند إليها المحلل المالي تساعده في معرفة مدى التوازن المالي للشركة من أهمها: رأس المال العامل (FR)، احتياجات رأس العامل (BFR)، الخزينة (TN)، تستخرج هذه المؤشرات بناء على البيانات المستخرجة من ميزانية الشركة.

أولاً: رأس المال العامل (FR)

➤ من أعلى الميزانية:

الجدول رقم 09: رأس المال العامل (الأموال الدائمة - الأصول الثابتة)

السنة	2016	2017	2018
البيان			
الأموال الدائمة	313 327 212 845,93	323 319 981 925,56	324 139 520 598,64
الأصول الثابتة	324 828 118 608,01	338 297 757 255,4	341 240 820 255,67
رأس المال العامل	-11 500 905 762,08	-14 977 775 329,84	-17 101 299 657,03

المصدر: من إعداد الطالبين

من أعلى الميزانية: (الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة) في هذه الحالة الأموال غير كافية لتمويل استثماراتها وباقي احتياجاتها المالية، حيث يلبي جزء من هذه الاحتياجات فقط، مما يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل.

➤ من أسفل الميزانية:

الجدول رقم 10: رأس المال العامل (الأصول المتداولة - الديون القصيرة الأجل)

السنة	2016	2017	2018
البيان			
الأصول المتداولة	643 440 699,03	662 878 259,54	363 801 922,93
الديون القصيرة الأجل	12 144 346 461,115	15 640 653 589,39	17 465 101 579,97
رأس المال العامل	-11 500 905 762,08	-14 977 775 329,84	-17 101 299 657,03

المصدر: من إعداد الطالبين

من أسفل الميزانية: (الأصول المتداولة أقل من الديون قصيرة الأجل) في هذه الحالة تكون الأصول المتداولة القابلة لتحصيل في الأجل القصير غير كافية لتغطية الاستحقاقات التي ستسدد في الأجل القصير، أي هناك عجز في السيولة لدى المؤسسة.

ثانيا: احتياجات رأس المال العامل (BFR)

الجدول رقم 11: احتياجات رأس المال العامل (احتياجات رأس المال للاستغلال + احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال)

السنة	2016	2017	2018
البيان			
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	29 823 196,16	21 671 308,61	21 911 692,74
الزبائن	144 221 680,13	264 879 042,99	2 151 908,33
الضرائب ومسابهها	-	459 336,5	16 355 725,11
الأصول المتداولة للاستغلال	174 044 876,29	287 009 688,1	40 419 326,18
موردون وحسابات ملحقه	11 614 296 319,1	15 046 478 420,58	16 776 428 846,38
ضرائب	9 486 157,09	4 087 883,05	3 616 193,55
الخصوم المتداولة للاستغلال	11 623 782 476,19	15 050 566 303,63	16 780 045 039,93

احتياجات رأس المال العامل للاستغلال	-11 449 737 599,9	-14 763 556 615,53	-16 739 625 713,75
الأصول المتداولة خارج الاستغلال = المدينون الآخرون	169 918 644,91	37 491 189,52	38 446 686,73
الخصوم المتداولة خارج الاستغلال = ديون أخرى	319 331 306,9	320 780 350,69	412 560 955,61
احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال	-149 412 661,99	-283 289 161,17	-374 114 268,88
احتياجات رأس المال العامل	-11 592 618 403,69	-15 038 281 455,22	-17 101 682 358,21

المصدر: من إعداد الطالبين

نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل سالبة وهذا يدل على أن الخصوم المتداولة غير قادرة على تمويل المؤسسة ومديونيتها،

حيث من سنة 2016 الى سنة 2018 لم يتحسن.

ثالثا: الخزينة (TN)

الجدول رقم 12: الخزينة (رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل)

السنة	2016	2017	2018
البيان			
رأس المال العامل	-11 500 905 762,08	-14 977 775 329,84	-17 101 299 657,03
احتياجات رأس المال العامل	-11 592 618 403,69	-15 038 281 455,22	-17 101 682 358,21
الخزينة الصافية	91 712 641,56	60 506 125,32	382 701,17

المصدر: من إعداد الطالبين

نلاحظ أن الخزينة موجب (حالة فائض) وهذا يدل على أن رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل وهذا يعني أن المؤسسة لها فائض في السيولة يمكنها أن تمويل الأصول المتداولة، معناه أن المؤسسة تتوفر على موجودات نقدية تسمح

للمؤسسة بمواجهة التزاماتها مع الغير في المدى القصير، وهذا يعبر على أن المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة مما يطرح مشكلة الربحية أو ما يعرف بتكلفة الفرصة الضائعة، لذلك وجب على المؤسسة أن تعالج هذه الوضعية بالاستثمار هذا الفائض.

كما نلاحظ أن الخزينة في تناقص مستمر حيث انخفض رأس المال العامل بالتوازي مع انخفاض احتياجات رأس المال العامل أدى الى انخفاض الخزينة بما يقارب 30 مليون من سنة 2016 الى سنة 2017 ثم انخفضت بما يقارب 60 مليون من سنة 2017 الى سنة 2018.

القرارات التي يمكن اتخاذها من خلال مؤشرات التوازن:

من خلال حساب مؤشرات التوازن المالي للميزانية، نلاحظ ان رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل سلبية والخزينة موجبة:

يعني أن الموارد المحققة بواسطة دورة الاستغلال لا تمول الأصول الثابتة وبالتالي لا يمكن للمؤسسة أن تمول استثماراتها بنفسها دون اللجوء الى مصادر خارجية وبالتالي وجود متطلبات لتدعيم الموارد الدائمة حاليا.

تتخذ المؤسسة بعض القرارات المتعلقة بالنشاط التشغيلي معتمدة في ذلك على مؤشرات التوازن المالي والتي تمثل رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل والخزينة طرق التمويل الأكثر استعمالا من طرف المؤسسة في النشاط التشغيلي هي:

- التمويل الخارجي بسبب ضعف قدرات المؤسسة على التمويل الذاتي.
- الديون طويلة الأجل.

المطلب الثاني: تحليل الميزانية بواسطة النسب المالية واتخاذ القرارات

في هذا المطلب سنقوم بحساب مختلف النسب المالية (السيولة/النشاط/الهيكلية) ونحلل نتائج كل نسبة واتخاذ القرارات المناسبة.

أولاً: نسب السيولة

الجدول رقم 13: نسبة السيولة العامة (الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة)

السنة	2016	2017	2018
البيان			
الأصول المتداولة	643 440 699,03	662 878 259,54	363 801 922,93
الخصوم المتداولة	11 943 113 783,09	15 371 346 654,32	17 192 605 995,53
نسبة السيولة العامة	5,3%	4,3%	2,1%

المصدر: من إعداد الطالبين

نلاحظ من خلال نسبة السيولة العامة المحسوبة في السنوات الثلاثة الأخيرة، نسبة ضئيلة جداً لأن الأصول المتداولة لا تغطي الخصوم المتداولة وبالتالي هذا المؤشر يدل على أن مؤسسة عاجزة على تسديد التزاماتها وأن الأصول الجارية لا تغطي الخصوم الجارية في هذه السنوات.

كما نلاحظ أن هذه النسب في تناقص مستمر حيث كانت سنة 2016 (5,3%) وانخفضت الى (4,3%) في سنة 2017

واستمرت في الانخفاض سنة 2018 الى (2,1%) وهذا ما يدل على أن هناك عجز في السيولة لدى المؤسسة.

الجدول رقم 14: نسبة السيولة الحالية (النقديات وما يعادلها/ الخصوم المتداولة) x 100

السنة	2016	2017	2018
البيان			
النقديات وما يعادلها	91 712 641,56	60 506 125,32	382 754,17
الخصوم المتداولة	11 943 113 783,09	15 371 346 654,32	17 192 605 995,53

الفصل الثالث:

دراسة تطبيقية بالمؤسسة سوناطراك

نسبة السيولة الحالية	0,76%	0,39%	0,002%
----------------------	-------	-------	--------

المصدر: من إعداد الطالبين

توضح هذه النسبة مدى إمكانية سداد الالتزامات قصيرة الأجل، وهي تعطي مؤشرا للإدارة أنه من خلال أسوء الأوقات يمكن سداد ديون قصيرة الأجل، إلا أننا نلاحظ أن هذه النسبة ضئيلة جدا في سنة 2018 وصلت 0,002% وهذا يعني أن المؤسسة ليست قادرة على تغطية ديونها القصيرة.

الجدول رقم 15: نسبة السيولة الآجلة (مجموع الديون / مجموع الخصوم) $\times 100$

السنة	2016	2017	2018
البيان			
مجموع الديون	11 943 113 783,09	15 371 346 654,32	17192605995,53
مجموع الخصوم	325 471 559 307,03	338 960 635 514,94	341 604 622 178,61
نسبة السيولة الآجلة	3,66%	4,53%	5,03%

المصدر: من إعداد الطالبين

تبين هذه النسبة أن المؤسسة تعتمد في تدبير الأموال على الغير أكثر مما تعتمد على ممتلكاتها الخاصة، حيث نلاحظ خلال طول السنوات المدروسة المؤسسة لا تعتمد على مواردها الداخلية في تمويل أصولها، يتضح هذا من خلال زيادة الديون المالية مما يترتب عليه ارتفاع الأعباء الثابتة. (وحسب المعلومات التي تحصلنا عليها من قسم محاسبة أن المؤسسة تعتمد على المؤسسة الأم سوناطراك كونها فرع منها).

ثانيا: نسب النشاط

الجدول رقم 16: مهلة دوران المخزون (متوسط المخزون / المشتريات السنوية) $\times 360$

السنة	2016	2017	2018
البيان			
متوسط المخزون	30 730 213,91	34 724 126,81	30 753 755,1
المشتريات السنوية	19 381 941,90	17 406 892,72	197 697 552,21

مهلة دوران المخزون	570,78	718,14	56,001
--------------------	--------	--------	--------

المصدر: من إعداد الطالبين

يبين لنا هذا المعدل مدة تصريف المخزون بالاختلاف أنواعها (سلع، موارد ولوازم، منتجات.... الخ) حيث تدل على مدى تحكم المؤسسة في تسير مخزونها أو بالأحرى ماهي المدة المتوسطة لتصريف المخزونات، ولديها علاقة مباشرة مع احتياجات رأس المال العامل.

نلاحظ أن المعدل في تزايد ملحوظ من سنة 2016 الى سنة 2017 مما يجعل سياسة تصريف المخزون سيئة جدا وعدم تحكم في مخزون، أما في سنة 2018 نرى أن سياسة تصريف المخزون جيدة مما يدل على أن مؤسسة محكمة في مخزونها السنوي.

الجدول رقم 17: معدل دوران الأصول (رقم الأعمال خارج الرسم/ مجموع الأصول)

السنة	2016	2017	2018
البيان			
رقم الأعمال	2 324 597	2 383 200	2 585 651,90
مجموع الأصول	325 471 559 307,03	338 960 635 514,93	341 604 622 178,60
معدل دوران الأصول	0.000000714	0.000000703	0.000000756

المصدر: من إعداد الطالبين

يتبين من خلال هذا الجدول لا يوجد استثمار في أصول المؤسسة (نظرا لرقم الأعمال الصغير جدا الذي لا يتناسب منطقيا مع حجم المؤسسة لكن هذه معطيات متحصل عليها من المؤسسة وموجودة بنسخها الاصلية في ملاحق ربما هناك سرية في المعطيات المقدمة لذلك سنحلل الموضوع بمعطيات المتوفر لدينا وفقط)، نلاحظ أن المعدلات صغيرة جدا مما يعني عدم كفاءة الإدارة في استثمار الموارد المالية المتاحة للمؤسسة، نلاحظ أيضا تراجع نوعا ما ضئيل جدا في سنتين 2016 و 2017 ثم تحسن في سنة 2018 لكن بنسبة ضئيلة جدا حسب الجدول.

ثالثا: نسب الهيكل المالية

الجدول رقم 18: نسبة الاستقلالية المالية (أموال خاصة / مجموع الديون) $\times 100$

السنة	البيان	2016	2017	2018
أموال خاصة	313 045 502 489,09	322 996 982 063,27	323 751 084 838,72	
مجموع الديون	325 471 559 307,03	338 960 635 514,94	341 604 622 178,61	
نسبة الاستقلالية المالية	96,18%	95,29%	94,77%	

المصدر: من إعداد الطالبين

نلاحظ أن النسب تتراوح بين 90% و 97% وهي نسب ممتازة وتعبّر على الأموال الخاصة حيث يجب أن تكون أكبر من الديون مما يعطي لها القدرة الكافية للتسديد أو الاقتراض.

نلاحظ تغيير طفيف من سنة الى أخرى، لكن عموما نسب تعبّر على الاستقلالية المالية للمؤسسة.

الجدول رقم 19: نسبة التمويل الذاتي (أموال خاصة / الأصول الثابتة) $\times 100$

السنة	البيان	2016	2017	2018
أموال خاصة	313 045 502 489,09	322 996 982 063,27	323 751 084 838,72	
الأصول الثابتة	324 828 118 608,01	338 297 757 255,40	341 240 820 255,67	
نسبة التمويل الذاتي	96,37%	95,47%	94,87%	

المصدر: من إعداد الطالبين

نلاحظ من الجدول أعلاه نسبة التمويل الذاتي خلال سنوات 2016/2017/2018 متناقصة وهي أصغر من 1 أي أصغر من 100% وهذا يدل على عدم قدرت المؤسسة على تمويل أصولها الثابتة بأموالها الخاصة.

القرارات التي يمكن اتخاذها من خلال هذه النسب المالية:

تتخذ المؤسسة بعض القرارات المتعلقة بالنشاط التشغيلي والتمويلي معتمدة في ذلك على مختلف النسب حسب الاحتياجات:

*نسبة السيولة: تساعد في اتخاذ قرارات التمويل والائتمان.

*نسب النشاط: تساعد على قرار التخطيط والرقابة المالية واتخاذ الإجراءات التصحيحية، كما أنها تقيم إنجازات ونشاط المؤسسة، ثم اتخاذ القرارات المناسبة والحكم على مدى مناسبة البيانات المتبعة من الإدارة.

*نسب الهيكلية المالية: تعبر عن مدى الكفاءة التي تتخذ فيها المؤسسة قرارها التمويلي.

المطلب الثالث: تحليل الاستغلال وقائمة التدفقات النقدية

أولاً: نسب المردودية

الجدول رقم 20: نسبة مردودية المالية (النتيجة الصافية / الأموال الخاصة)

السنة	2016	2017	2018
البيان			
النتيجة الصافية	-5938044009.10	-59923528957.04	-41059253085.8
الأموال الخاصة	229321452718.03	223335302419	224720246797.94
نسبة المردودية المالية	-2,58%	-26,83%	-18,27%

المصدر: من إعداد الطالبين

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن هذه النسبة معدومة لأنه لا يوجد استثمار في أصول المؤسسة وبالتالي لا توجد مردودية.

الجدول رقم 21: المردودية الاقتصادية (النتيجة الصافية / اجمالي الاستثمار)

السنة	2016	2017	2018
البيان			
النتيجة الصافية	-5938044009.10	-59923528957.04	-41059253085.8
مجموع الأصول	325471559307,03	338960635514,93	341604622178,6
المردودية الاقتصادية	-1,82%	-17,67%	-12,01%

المصدر: من إعداد الطالبين

الفصل الثالث:

دراسة تطبيقية بالمؤسسة سوناطراك

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن النتائج المتحصل عليها تدل على أن عائد المؤسسة من نشاطها الاستغلالي والمالي الى مجموع الأموال المستثمرة سالب.

ثانيا: قدرة التمويل الذاتي

الجدول رقم 22: قدرة التمويل الذاتي = الفائض الخام للاستغلال + مجموع المقبوضات - مجموع المدفوعات

السنة	2016	2017	2018
البيان			
الفائض الخام للاستغلال	-43 476 000 775,67	-38 969 156 108,835	-39 814 627 711,145
المنتجات التشغيلية الأخرى	985 674 175,1	2 191 968 807,74	2 992 897 300,805
المنتجات المالية	55 758 870,155	42 773 963,825	29 568 418,92
مجموع المقبوضات	-43 420 241 905,515	-36 734 413 337,27	-36 792 161 991,42
الأعباء التشغيلية الأخرى	1 567 700 230,06	4 108 497 987,065	4 618 264 320,155
الأعباء المالية	244 891 923,475	171 265 605,965	109 362 900,555
الضرائب الواجب دفعها	-	-	-
مجموع المدفوعات	1 812 592 153,535	4 279 763 593,03	4 727 627 220,71
قدرة التمويل الذاتي	-45 232 834 059,05	-41 014 176 930,3	-41 519 789 212,13

المصدر: من إعداد الطالبين

نلاحظ أن قدرة التمويل الذاتي سالبة من خلال كل سنوات الدراسة وفي تدهور ، ومنه العجز النقدي للمؤسسة الذي لا يمكن تمويل تطورها الا باللجوء للمصادر خارجية لتمويلها (شركة الأم سوناطراك).

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل الى تقديم بمؤسسة سوناطراك وقسمها (قسم الاستكشاف) وعرض هيكلها التنظيمي ومهام ونشاط وأهداف قسم الاستكشاف ثم قمنا بعرض الميزانيات وجدول النتائج لسنوات الثلاثة (2018/2017/2016)، من خلالها قمنا بتقييم الأداء المالي لقسم الاستكشاف بالاعتماد على مؤشرات التوازن المالي مكننا من معرفة الحالة المالية للمؤسسة،

حيث بعد حساب وتحليل كل النسب ومؤشرات وجدنا أن المؤسسة في حالة عدم توازن مالي خلال فترة الدراسة، في الأخير قمنا بالاقتراح بعض القرارات اللازمة لتحسين وضعية المؤسسة مستقبلا.

الخاتمة عامة

يعتبر التحليل المالي أمر ضرورياً حيث يمكن من خلاله مراقبة نشاط المؤسسة واتخاذ القرارات اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة، وقد تم خلال هذا البحث التركيز على الجانب المالي والمحاسبي، كون المعلومة المحاسبية أداة لاتخاذ القرار والمراقبة داخل أي مؤسسة مهما اختلف طابعها القانوني أو القطاع الذي تنتمي إليه، كما تمثل المرآة التي تظهر من خلالها المؤسسة أمام كل المتعاملين معها، ومن الطبيعي عدم الاكتفاء بالجانب المالي والمحاسبي وحده كمؤشر قادر على اتخاذ القرارات، إلا أن البعد المالي يحتل الصدارة خاصة في مثل هذه الدراسات، لأن هذه العملية يسعى من خلالها المسير كشف أسباب الضعف في المؤسسة ومحاولة مساعدتها للخروج منها وتقاديرها في المستقبل من خلال قراراته، وبما أن أغلب المؤسسات تشكو من نقص لذا أصبح من الضروري على المحللين الماليين توجيه الاهتمام مباشرة لدراسة وتحليل الوضعية المالية.

خلال الدراسة توصلنا إلى الإجابة على الأسئلة المطروحة إضافة إلى دراسة الفرضيات والخروج بالنتائج التالية:

اختبار الفرضيات:

- ❖ تحدد الوضعية المالية للمؤسسة عن طريق التحليل المالي وذلك من خلاله النسب الخاصة به، ومنها نسب السيولة ونسب النشاط واستقلالية المالية وغيرها من النسب المتعلقة بالتحليل المالي وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- ❖ لاتخاذ القرارات الهامة في المؤسسة، تعتمد هذه الأخيرة على نتائج التحليل المالي كونه الركيزة الأساسية لدعم القرارات، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.
- ❖ تستخدم مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية كأحد أدوات التحليل المالي في المؤسسة لاتخاذ القرارات صحة الفرضية الثالثة في جزئها الأول إلا أنها تأخذ بعين الاعتبار طرق أخرى غير التحليل المالي في اتخاذ بعض القرارات المتعلقة بالاستثمار، وهذا ما ينفذ الجزء الآخر للفرضية.

نتائج البحث النظري:

- ❖ تتمثل عملية التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية في تقييم أنشطتها على ضوء ما توصلت إليه من نتائج في نهاية فترة من الزمن.
- ❖ الوظيفة المالية هي التي تهتم بالجانب المالي في المؤسسة مستعينة بذلك بتقنية التحليل.
- ❖ مؤشرات التوازن المالي والسيولة والمردودية، تعتبر من أهم الأدوات المعتمد لتحليل الوضعية المالية في المؤسسة الاقتصادية.
- ❖ يتحقق التوازن المالي إذا استطاعت المؤسسة توفير موارد دائمة لتغطية الأصول الثابتة التي لا يمكن تحويلها إلى سيولة خلال سنة.

نتائج البحث التطبيقي:

من خلال الدراسة التطبيقية توصلنا الى النتائج التالية:

- ❖ المؤسسة في وضعية مالية ليست جيدة وهذا من خلال البيانات المحاسبية الخاصة بها والتي تظهر النتائج المالية خلال السنوات (2016/2017/2018).
- ❖ يعتبر قسم الاستكشاف جزء مهم من المؤسسة الأم سوناطراك حيث نشاطه يكمن فقط في اكتشاف الآبار البترولية من خلال استخدام وسائل ومعدات خاصة للقيام بالعملية، لذلك نجد أنه لديه أعباء كثيرة والتي تغطيها المؤسسة الأم سوناطراك، لذلك نجد في دراستنا حالة عدم التوازن المالي للمؤسسة وهذا أمر عادي، راجع لطبيعة المهمة المكلفة لها من طرف المؤسسة الأم سوناطراك.
- ❖ رأس مال العامل سالب خلال ثلاث سنوات، في هذه الحالة المؤسسة لا تستطيع تمويل استثماراتها وباقي احتياجاتها المالية.
- ❖ تتمتع مؤسسة بسيولة مقبولة من خلال ثلاثة سنوات دراسة، فقد تبين أن المؤسسة استطاعت مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل فقط.
- ❖ قدرة التمويل الذاتي للمؤسسة جد منخفضة مما يسمح لها بتمويل تطورها باللجوء الى مصادر خارجية (شركة الأم سوناطراك).

التوصيات:

بعد القيام بالتحليل المالي للمؤسسة محل الدراسة يمكن تقديم بعض اقتراحات وهي:

- ❖ ضرورة متابعة الوضعية المالية للمؤسسة في السنوات التالية؛
- ❖ أن تولي اهتماما لعملية تقييم الأداء المالي وهذا لاكتشاف نقاط القوة ونقاط الضعف في مركزها المالي لتحسينها ومواجهتها واتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها؛
- ❖ التقليل من الاحتفاظ بالسيولة لذا ننصح المؤسسة بتوظيف أموالها حتى تتحصل على فوائد تسمح في زيادة رقم الأعمال لهذه المؤسسة؛
- ❖ تدريب متخذي القرارات الإدارية في مجال التحليل المالي وعقد دورات في مجال اتخاذ القرارات مما يساهم في زيادة قدرة متخذي القرارات على العامل أفضل مع نتائج التحليل المالي؛
- ❖ على مؤسسة أن تقوم بعمل مقارنات لقوائمها المالية مع شركات أخرى في نفس المجال باستمرار ، لأن ذلك يعطي تقييم لوضع الشركة ومن ثم العمل على تحسين ذلك الوضع من ناحية إدارية ومالية.

الآفاق والاقتراحات المرتبطة بالموضوع:

يمكن طرح بعض المواضيع التي تحتاج إلى دراسة معمقة والتي من الممكن أن تكون موضوع البحوث والدراسات اللاحقة والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- ❖ ما هو دور التحليل في مراقبة تسيير المؤسسة؟
 - ❖ هل يمكن للمؤسسة الاستغناء عن التحليل المالي في عملية اتخاذ القرار؟
 - ❖ هل يساعد التحليل المالي على اكتشاف التضليل والتحايل في القوائم المالي؟
- كل هذه الاقتراحات لابد أن تكون دراسات ميدانية دون أن ننسى الجانب النظري الذي هو في غاية الأهمية.

قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية

❖ الكتب

- 1 أمين السيد أحمد لطفي، إعداد القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.
- 2 أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
- 3 أيمن الشنطي، عمار شقر، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، دار البداية، عمان، الاردن، 2008.
- 4 بشير العلاق، الإدارة الحديثة: نظريات ومفاهيم، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2008.
- 5 حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي "تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل"، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2000.
- 6 حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الوراق للنشر والتوزيع، العراق، الطبعة الثانية، 2001.
- 7 خلدون إبراهيم شريفات، إدارة وتحليل مالي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001.
- 8 خليل أحمد الكايد، الإدارة المالية الدولية والعالمية، التحليل المالي والاقتصادي، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
- 9 خليل محمد حسين الشماع، الإدارة المالية، دار المسيرة، عمان، الأردن الطبعة الثالثة، 2002.
- 10 رائد محمد عبدربه، نظرية المنظمة والمؤسسات، الجندرية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2013.
- 11 سعدون مهدي الساقى وآخرون، الإدارة المالية: النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الخامسة، 2014.
- 12 سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، مصر، 1997.
- 13 شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الثانية، 2015.
- 14 شعيب شنوف، المحاسبة المالية وفقاً للمعايير الدولية، الإبلاغ المالي والنظام المحاسبي المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016.
- 15 شفيق إبراهيم حداد، نظام موسى سويداني، التسويق مفاهيم معاصرة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2003.
- 16 صالح مهدي العامري، طاهر منصور الغالبي، الإدارة والأعمال، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.
- 17 طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2005.
- 18 عاشور كتوش، المحاسبة العامة، أول ومبادئ وفقاً للمخطط المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

- 19 عاطف وليم أندرواس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2006.
- 20 عبد الحليم كراجة وآخرون، الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2002.
- 21 عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الاستراتيجية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 1999.
- 22 عبد الحي مرعي، المعلومات المحاسبية، بحوث العمليات في اتخاذ القرارات، مؤسسة دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999.
- 23 عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، دار جيطلي للنشر، سطيف، الجزائر، 2009.
- 24 عبد العزيز المقدادي، عبد الحكيم حداد، مدخل إلى علم الإدارة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1995.
- 25 عبد الغفار حنفي وآخرون، تنظيم وإدارة البنوك (السياسة المصرفية: تحليل القوائم المالية)، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2000.
- 26 عبد الغفور يونس، نظريات التنظيم والإدارة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1997.
- 27 عبد المعطي، مبادئ الإدارة: المفاهيم والاتجاهات الحديثة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
- 28 عدنان النعيمي وآخرون، الإدارة المالية والتطبيق، دار المسيرة، عمان، الأردن، الطبعة الخامسة، 2014.
- 29 علي عباس، الإدارة المالية في منظمات الأعمال، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن، 2001.
- 30 عليان الشريف وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2007.
- 31 عمار عوايدي، نظرية القرار الإدارية بين علم الإدارة والقانون الإداري، المؤسسة الوطنية للطباعة، الجزائر، 2003.
- 32 فرحات غول، الوجيز في اقتصاد المؤسسة، دار الخلدونية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2008.
- 33 فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، رام الله، فلسطين، الطبعة الأولى، 2008.
- 34 القاضي حسين مأمون حمدان، المحاسبة الدولية، دار الثقافة للنشر، عمان، الأردن، 2000.
- 35 مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2004.
- 36 محمد أحمد المصري، الإدارة الحديثة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000.
- 37 محمد الصيرفي، التحليل المالي وجهة نظر محاسبية إدارية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2014.
- 38 محمد سعيد أوكيل، وظائف ونشاطات المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.
- 39 محمد شفيق حسين الطيب، أساسيات الإدارة المالية في القطاع الخاص، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997.
- 40 محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1997.
- 41 محمد عقل مفلح، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر، عمان، الأردن، 2006.
- 42 محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، الطبعة الثانية، 2006.

- 43 محمد يونس محمد، عبد النعيم محمد مبارك، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الجامعية، لبنان، دون سنة النشر.
- 44 مصطفى محمود أبو بكر، دليل التفكير وإعداد الخطة الاستراتيجية، دار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2000.
- 45 منصور البدوي، دراسات في الأساليب الكمية واتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1987.
- 46 منعم زمير المونسي، بحوث العمليات: مدخل عملي لاتخاذ القرارات الإدارية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2009.
- 47 منير محمد شاكر وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، مطبعة الطليعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2000.
- 48 ناديا أيوب، نظرية القرارات الإدارية، دار الزهراء، عمان، الأردن، 1997.
- 49 ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، المحمدية، الجزائر، الطبعة الثانية، 1998.
- 50 ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير: التحليل المالي، الدار المحمدية العامة، الجزائر، 2000.
- 51 ناصر دادي عدون، دراسة الحالات في المحاسبة ومالية المؤسسة، دار المحمدية، الجزائر.
- 52 هيثم محمد الزعبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الأولى، 2000.
- 53 وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي (منهج علمي وعملي متكامل)، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2004.
- 54 يوسف قرشي، إلياس بن ساسي، التسيير المالي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006.

❖ أطروحات والمذكرات

- 1 إسماعيل منصارية، دور نظام معلومات الإدارة في رفع من فعالية اتخاذ القرارات الإدارية، مذكرة ماجستير، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2003-2004.
- 2 بدر الدين سوسة، توحيد القوائم المالية وتدقيقها، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم المالية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2011-2012.
- 3 بن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2011-2010.
- 4 جلييلة بن خروف، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والاجتماعية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2008-2009.
- 5 حليلة خليل الجرجاوي، دور التحليل المالي للمعلومات المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية، مذكرة ماجستير، عمادة الدراسات العليا كلية التجارة، تخصص: المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008.

- 6 سالمى محمد الدينوري، قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009.
- 7 سومية تبة، دور المعايير المحاسبية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية في تفعيل التحليل المالي في المؤسسة، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2013-2014.
- 8 عبد القادر عيادي، دور وأهمية نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات التمويل، مذكرة ماجستير، تخصص: مالية ومحاسبة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، 2007-2008.
- 9 عبد القادر قادري، القياس المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية وفا للمعايير المحاسبة الدولية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2009-2010.
- 10 عبد المجيد بادي، تبني المعايير المحاسبية الدولية في المؤسسات الاقتصادية ومساهمتها في إعداد التقرير المالية لخدمة التحليل المالي، رسالة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2014-2015.
- 11 محمد سامي لزعر، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.
- 12 ناصر محمد علي المجيلي، خصائص المعلومة المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009.
- 13 اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة ماجستير، تخصص: إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009.

❖ المطبوعات والمجلات:

- 1 حياة نجار، محاضرات في التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية، مطبوعة محاضرات، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2015/2016.
- 2 سعيدة بورديمة، التسيير المالي، مطبوعة المحاضرات، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، 2014-2015.
- 3 محمود عزت اللحام، أيمن هشام عزريل، دور التحليل المالي، مجلة كلية بغداد العراق للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد التاسع والأربعون، 2016.

❖ المقالات والمداخلات:

- 1 جودي محمد رمزي، إصلاح النظام المحاسبي المالي الجزائري للتوافق مع معايير الدولية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السادس في 2009/12، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

2 مداني بن بلغيث، عبد القادر دشاش، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة، مداخلة ضمن أعمال الملتقى دولي حول (نظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة التحدي والمعايير للمراجعة)، جامعة ورقلة، 13-14 ديسمبر 2011.

❖ القوانين والمراسيم التشريعية:

1 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجودة الرسمية، العدد 19، الصادرة بتاريخ 2009/03/25

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

- 1 C.Alain, C.Chariésia, D.Bernard, les rations et leurs utilisations, les éditions d'organisations, paris,1986.
- 2 Elie Salin, Gestion Des Stocks : Les Points Clés, Edition D'organisation, France, 1987.
- 3 F.Kolb, La logistique ; Approvisionnement, Production, Distribution, Entreprise moderne d'édition, paris.1972.
- 4 Jonathan E.Ilgersoll, Theory of Financial Decision Marketing, Rowman & Littlefield publishing, INC.1987.
- 5 L. Gavault, A.lauret, Technique et pratique de la gestion des stocks, Ed- Delmas, France 3 éd1985.
- 6 M. Jacky, R.Vichel, analyse financière de l'entreprise, dunod, paris, France, 6^e éd, 1990.
- 7 Patrice Vizzavonne, gestion financières : analyse financières analyse provisionnelle, printed in Alegria,8eme Edition,1993.
- 8 Pierre conson, gestion financières de l'entreprise, dundod, paris, France, 1999,9e éd.

الملاحق

الملحق رقم 01: الشكل القانوني للميزانية جانب الأصول

ميزانية السنة المالية المقفلة:

الأصل	ملاحظة	إجمالي N	امتلاك رصيد N	صافي N	صافي N-1
<u>أصول غير جارية</u> فارق بين الاقتناء المنتوج الايجابي أو السلبي تثبيات معنوية تثبيات عينية أراضي مباني تثبيات عينية أخرى تثبيات ممنوح امتيازها تثبيات مالية سندات موضوعة موضوع معاملة مساهمات أخرى و حسابات دائنة ملحقة بها سندات أخرى مثبتة قروض و أصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصل غير الجاري					
<u>أصول جارية</u> مخزونات و منتوجات قيد التنفيذ حسابات دائنة و استخدامات مماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب و ما شابهها حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة الموجودات و ما شابهها الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الآخري الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

الملحق رقم 02: الشكل القانوني للميزانية جانب الخصوم

ميزانية السنة المالية المقفلة:

N-1	N	ملاحظة	الخصوم
			<u>رؤوس الأموال الخاصة</u>
			رأس مال تم إصداره
			رأس مال غير مستعان به
			علاوات و احتياطات - احتياطات منمجة ⁽¹⁾
			فوارق إعادة التقييم
			فارق المعادلة ⁽¹⁾
			نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع ⁽¹⁾)
			رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد
			حصة الشركة المنمجة ⁽¹⁾
			حصة ذوي الأقلية ⁽¹⁾
			المجموع ¹
			الخصوم غير الجارية
			قروض و ديون مالية
			ضرائب (مؤجلة ومرصد لها)
			ديون أخرى غير جارية
			مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
			مجموع الخصوم غير جارية (2)
			الخصوم الجارية
			موردين و حسابات ملحقة
			ضرائب
			ديون أخرى
			خزينه سلبية
			مجموع الخصوم الجارية (3)
			مجموع عام للخصوم

الملحق رقم 03: جدول حسابات النتائج (حسب الطبيعة)

الفترة من إلى

البيان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N - 1
رقم الأعمال			
تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع			
الإنتاج المثبت			
إعانات الاستغلال			
إنتاج السنة المالية			
المشتريات الخارجة و الاستهلاكات الأخرى			
استهلاك السنة المالية			
القيمة المضافة للاستغلال			
أعباء المستخدمين			
الضرائب و المرسوم و النفقات المشابهة			
التفاضل الإجمالي عن الاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى			
الأعباء العملياتية الأخرى			
المخصصات للاهلاك و المؤونات			
استئناف عن الخسائر القيمة و المؤونات			
النتيجة العملياتية			
المنتجات المالية			
الأعباء المالية			
النتيجة المالية			
النتيجة العادية قبل الضرائب			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة (تخيرات) حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة			
العادية			
مجموع أعباء الأنشطة العادية			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر غير العادية - المنتجات (يطلّب بيانها) العناصر غير العادية			
-الأعباء (يطلّب بيانها)			
النتيجة غير العادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركة الموضوع موضع المعادلة في نتيجة الصافية ⁽¹⁾			
النتيجة الصافية للمجموع المتمم ⁽¹⁾			
منها حصة ذوي الأغلبية ⁽¹⁾			
حصة المجموع ⁽²⁾			

الملحق رقم 04: جدول حسابات النتائج (حسب الوظيفة)

الفترة من إلى

البيان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N - 1
رقم الأعمال			
تكلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى عملياتية			
التكاليف التجارية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة			
(مصاريف المستخدمين المخصصات للاهلاكات)			
منتجات مالية			
الأعباء المالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب الواجبة عن النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر غير العادية - المنتجات			
العناصر غير العادية - الأعباء			
النتيجة غير العادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركة الموضوع موضع المعادلة في النتائج			
الصافية (1)			
النتيجة الصافية للمجموع المنمى (1)			
منها حصة ذوي الأغلبية (1)			
حصة المجمع (3)			

الملحق رقم 05: جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)

الفترة من ... إلى ...

البيان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N - 1
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال تحصيلات المقبوضة من الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب على النتائج المدفوعة			
تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية (الاستثنائية)			
تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال (أ)			
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية و معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية و المعنوية تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن قيم ثابتة مالية الفوائد المحصلة من التوظيفات المالية الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)			
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات الناتجة عن إصدار الأسهم حصص الأرباح و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصن لأت المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات تغير الخزينة للفترة (أ+ب+ج) الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية تغير الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

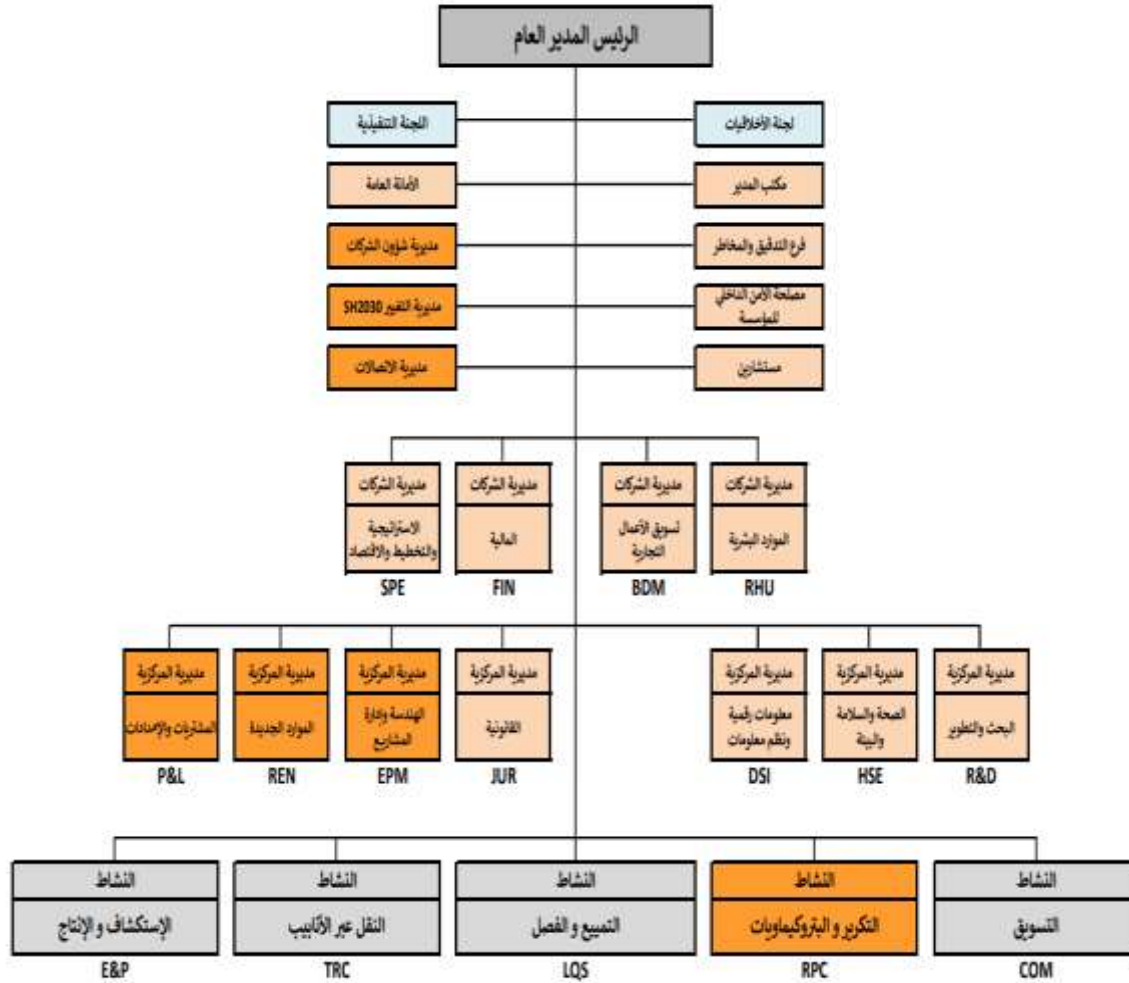
Ac
Ac
Wi

الملحق رقم 06: جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة)

الفترة من ... إلى ...

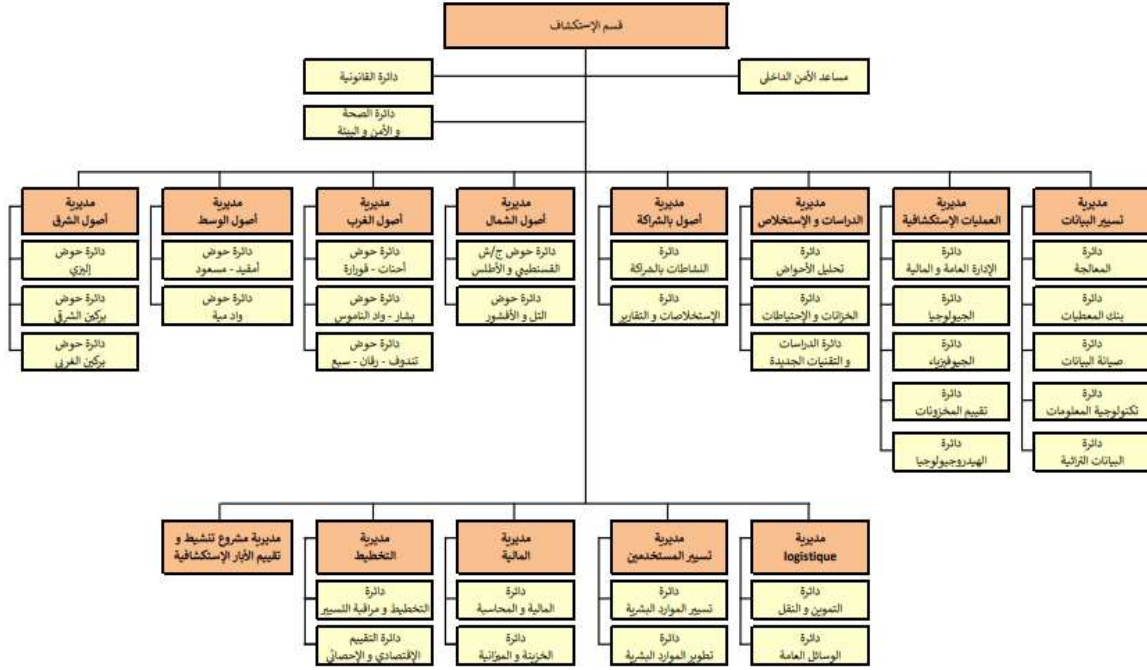
السنة المالية 1 - N	السنة المالية N	ملاحظة	البيان
			تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية صافي نتيجة السنة المالية تصححات من أجل : - الاهتلاكات - تغير الضرائب المؤجلة - تغير المخزون - تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى - تغير الموردين والديون الأخرى - / + قيمة التنازل الصافية من الضرائب تدفقات الخزينة الناتجة عن النشاط (أ)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار مستحقات عن اقتناء تقييدات تحصن لأت التنازل عن التقييدات تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب) تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل الحصص المنفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي (المنقودات) إصدار قروض تسديد قروض
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج) تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج) أموال الخزينة عند الافتتاح أموال الخزينة عند الإقفال تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (4) تغير أموال الخزينة

الملحق رقم 07: الهيكل التنظيمي لقسم سوناطراك

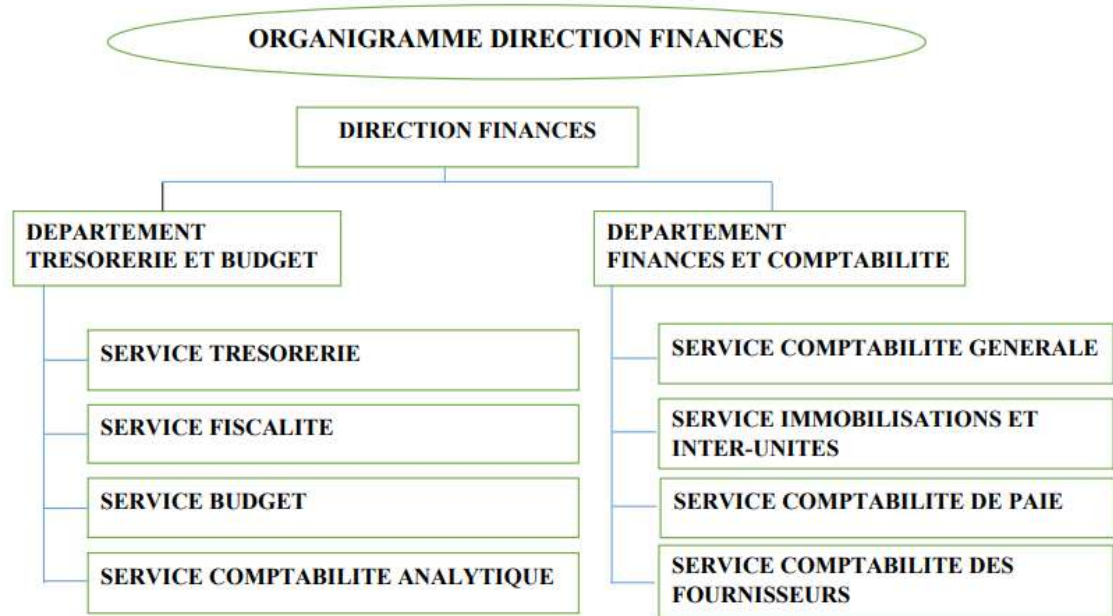


الملحق رقم 08: هيكل التنظيمي لقسم الاستكشاف

	الهيكل التنظيمي لقسم الاستكشاف النشاط الاستكشاف والإنتاج	رقم 295-م.ع A-573 (10م) بتاريخ 2017-06-01
---	---	--



الملحق رقم 09: هيكل التنظيمي لقسم المحاسبة



الملحق رقم 10: ميزانية سوناطراك لسنة 2016



SONATRACH
DIVISION EXPLORATION BOUMERDES (2020)

BILAN

Exercice 2016

ACTIF					PASSIF		
RUBRIQUE	N Brut	N Amort-Prov.	N Net	N-1 Net	RUBRIQUE	N	N-1 Net
ACTIF NON COURANT					APITAUX PROPRES		
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					Capital émis		
Immobilisations incorporelles	910 043 146,09	786 712 751,15	123 330 394,94	131 102 508,48	Capital non appelé		
Immobilisations corporelles	1 549 324 865,01	1 349 930 968,92	199 393 896,09	138 457 199,11	Prime et réserves (Réserves consolidées)		
Immobilisations en cours	322 128 604 221,19	81 386 173 372,97	240 742 430 848,22	200 860 451 056,74	Ecart de réévaluation		
Immobilisations financières	95 263 465,73		95 263 465,73	100 590 847,38	Ecart d'équivalence		
Titres mis en équivalence - entreprises associées					Résultat net/Résultat net part de groupe	-59 380 444 009,10	-89 521 385 014,99
Autres participations et créances rattachées					Autres capitaux propres Report à nouveau		
Autres titres immobilisés					Comptes de liaison	288 701 896 727,13	272 745 890 805,02
Prêt et autres actifs financiers non courants	95 263 465,73		95 263 465,73	100 590 847,38	Part de la société consolidante (1)		
Impôts différés actifs	144 882 910,00		144 882 910,00	123 807 510,50	Part des minoritaires (1)		
TOTAL ACTIF NON COURANT	324 828 118 608,01	83 522 817 093,04	241 305 301 514,97	201 354 409 122,21	TOTAL CAPITAUX PROPRES - I	229 321 452 718,03	183 224 505 790,04
ACTIF COURANT					ASSIF NON COURANT		
Stocks et en-cours	30 788 493,99	965 297,83	29 823 196,16	30 671 933,82	Emprunts et dettes financières		
Créances et emplois assimilés					Impôts (différés et provisions)		
Clients	327 677 484,66	183 455 804,53	144 221 680,13	828 065 992,50	Autres dettes non courantes		
Autre débiteurs	186 730 220,58	16 811 575,67	169 918 644,91	2 453 888 059,37	Provisions et produits comptabilisés d'avance	482 943 834,86	412 691 703,09
Impôts					TOTAL PASSIF NON COURANT-II	482 943 834,86	412 691 703,09
Autres actifs courants	6 531 858,25		6 531 858,25	29 089 800,69	ASSIF COURANTS		
Disponibilités et assimilés					Fournisseurs et comptes rattachés	11 614 296 319,10	20 929 456 873,11
Placements et autres actifs financiers courants					Impôts	9 486 157,09	8 887 022,85
Trésorerie	91 712 641,56		91 712 641,56	245 903 291,54	Autres dettes	319 331 306,90	366 566 811,09
TOTAL ACTIF COURANT	643 448 699,83	201 232 678,83	442 208 021,00	3 587 699 077,92	Trésorerie Passif		
TOTAL ACTIF	325 471 559 307,83	83 724 049 771,86	241 747 509 535,97	204 942 108 200,12	TOTAL PASSIF COURANT-III	11 943 113 783,09	21 304 910 707,06
					TOTAL PASSIF	241 747 509 535,97	204 942 108 200,12

الملحق رقم 11: ميزانية سوناطراك لسنة 2017



SONATRACH
DIVISION EXPLORATION BOUMERDES (2020)

BILAN

Exercice 2017

	N Brut	N Amort-Prov.	N Net	N-1 Net	RUBRIQUE	N	N-1 Net
ACTIF NON COURANT					CAPITAUX PROPRES		
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					Capital émis		
Immobilisations incorporelles	1 145 741 744,37	856 486 366,73	289 255 377,65	123 330 394,94	Capital non appelé		
	-	-	-		Prime et réserves (Réserves consolidées)		
Immobilisations corporelles	1 560 126 934,70	1 404 709 769,00	161 417 165,70	199 393 896,09	Ecart de réévaluation		
Immobilisations en cours	135 243 750 088,09	97 131 176 573,47	238 112 573 507,62	240 742 430 848,22	Ecart d'équivalence		
Immobilisations financières	94 638 411,87		94 638 411,87	95 263 465,73	Résultat net (Résultat net part du groupe (1))	- 99 923 528 987,04	- 76 380 444 008,18
Titres mis en équivalence - entreprises associées	-		-		Autres capitaux propres Report à nouveau	-	-
Autres participations et créances rattachées	-		-			-	-
	-		-		Comptes de liaison	280 258 831 376,00	280 501 809 327,13
Autres titres immobilisés	-		-			-	-
Prêts et autres actifs financiers non courants	94 638 411,87		94 638 411,87	95 263 465,73	Part de la société consolidante (1)	-	-
Impôts différés actifs	247 500 083,47		247 500 083,47	144 882 910,00	Part des minoritaires (1)	-	-
TOTAL ACTIF NON COURANT	338 297 757 255,40	99 392 372 709,20	238 905 384 546,20	241 305 301 514,97	TOTAL CAPITAUX PROPRES - I	223 335 562 410,00	239 331 452 718,03
ACTIF COURANT	39 625 057,46	17 953 748,85	21 671 308,61	29 823 196,16	PASSIF NON COURANT	-	-
Stocks et en-cours					Emprunts et dettes financières	-	-
Créances et emplois assimilés	499 600 653,54	234 721 610,56	264 879 042,99		Impôts (différés et provisions)	-	-
	-	-	-		Autres dettes non courantes	-	-
Clients	-	-	-	144 221 680,13	Provisions et produits comptabilisés d'avance	592 306 797,36	482 943 034,36
Autre débiteurs	54 122 765,19	16 631 575,67	37 491 189,52	169 918 644,91	TOTAL PASSIF NON COURANT-II	592 306 797,36	482 943 034,36
Impôts	459 336,50		459 336,50		PASSIF COURANTS	13 046 478 420,18	13 614 296 319,10
Autres actifs courants	8 564 321,54		8 564 321,54	6 531 858,245		-	-
Disponibilités et assimilés	-		-		Impôts	4 087 883,05	9 486 157,09
Placements et autres actifs financiers courants	-		-		Autres dettes	320 780 350,69	319 331 306,90
Trésorerie	60 506 125,32		60 506 125,32	91 712 641,56	Trésorerie Passif	-	-
	-		-	0		-	-
TOTAL ACTIF COURANT	662 878 259,54	269 306 935,07	393 571 324,47	442 208 021,00	TOTAL PASSIF COURANT III	13 372 346 654,32	13 943 131 781,08
	338 960 635 514,93	99 661 679 644,27	239 298 955 870,67	241 747 509 535,97	TOTAL PASSIF	239 298 955 870,67	241 747 509 535,97

الملحق رقم 12: ميزانية سوناطراك لسنة 2018



SONATRACH
DIVISION EXPLORATION BOUMERDES (2020)

BILAN

Exercice 2018

ACTIF					PASSIF		
RUBRIQUE	N Brut	N Amort-Prov.	N Net	N-1 Net		N	N-1 Net
ACTIF NON COURANT					CAPITAUX PROPRES		
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					Capital émis		
Immobilisations incorporelles	1 312 454 524,35	1 922 155 319,02	351 376 864,84	289 255 377,65	Capital non appelé		
Immobilisations corporelles	1 646 855 448,89	1 302 036 692,36	344 818 756,53	161 417 165,70	Prime et réserves (Réserves consolidées(1))		
Immobilisations en cours	337 848 376 372,01	96 495 228 104,47	241 353 148 267,54	238 112 573 507,52	Ecart de réévaluation		
Immobilisations financières	149 545 823,31		149 545 823,31	94 638 411,87	Ecart d'équivalence (1)		
Titres mis en équivalence - entreprises					Résultat net/Résultat net part du groupe(1)	-41 059 253 085,82	-59 923 528 957,04
Autres participations et créances rattachées					Autres capitaux propres Report à nouveau		
Autres titres immobilisés					Comptes de liaison	265 779 499 883,76	283 258 831 376,03
Prêts et autres actifs financiers non	149 545 823,31		149 545 823,31	94 638 411,87	Part de la société consolidante (1)		
Impôts différés actifs	283 588 087,13		283 588 087,13	247 500 083,47	Part des minoritaires (1)		
TOTAL ACTIF NON COURANT	341 240 820 255,67	98 758 342 456,34	242 482 477 799,33	238 905 384 546,20	TOTAL CAPITAUX PROPRES - I	224 728 246 797,94	223 335 302 419,00
ACTIF COURANT					PASSIF NON COURANT		
Stocks et en-cours	39 836 201,59	17 924 508,85	21 911 692,74	21 671 308,61	Emprunts et dettes financières		
Créances et emplois assimilés					Impôts (différés et provisions)		
Clients					Autres dettes non courantes		
	240 361 032,70	238 209 124,38	2 151 908,33	264 879 042,99	Provisions et produits comptabilisés	660 931 344,36	592 306 797,36
Autre débiteurs	54 808 637,94	16 361 951,22	38 446 686,73	37 491 189,52	TOTAL PASSIF NON COURANT-II	660 931 344,36	592 306 797,36
Impôts	16 355 725,11		16 355 725,11	459 336,50			
Autres actifs courants	12 057 571,43		12 057 571,43	8 564 321,54	PASSIF COURANTS	16 776 428 846,38	15 046 478 420,58
Disponibilités et assimilés					Fournisseurs et comptes rattachés		
Placements et autres actifs financiers					Impôts	3 616 193,55	4 087 883,05
Trésorerie	382 754,17			60 500 125,33	Autres dettes	412 560 955,61	320 780 350,69
					Trésorerie Passif		
TOTAL ACTIF COURANT	363 801 922,93	272 495 584,44	91 306 338,50	393 571 324,47	TOTAL PASSIF COURANT III	17 192 605 995,53	15 371 346 654,32
TOTAL ACTIF	341 604 622 178,60	99 030 838 040,78	242 573 784 137,83	239 298 955 870,67		242 573 784 137,83	239 298 955 870,67
Contrôle équilibre Actif < Passif							
			0,00	0,00			

الملحق رقم 13: جدول حسابات النتائج لسوناطراك لسنة 2016



SONATRACH
DIVISION EXPLORATION BOUMERDES

SONATRACH		TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS						EN DINARS
UNITE	DIVISION EXPLORATION BOUMERDES	31 DECEMBRE 2016						
COTE	DESIGNATION	N			N-1			
		EXTERNES	INTERNES	TOTAL	EXTERNES	INTERNES	TOTAL	
70	Ventes et produits annexes	2 319 000,00	5 597,00	2 324 597,00	2 342 000,00		2 342 000,00	
72	Production stockée ou destockée							
73	Production immobilisée	55 951 070 331,00		55 951 070 331,00	61 919 501 380,50		61 919 501 380,50	
74	Subventions d'exploitation							
	I. PRODUCTION DE L'EXERCICE	55 953 389 331,00	5 597,00	55 953 394 928,00	61 921 843 380,50		61 921 843 380,50	
60	Achats consommés	19 376 344,90	5 597,00	19 381 941,90	17 610 084,46		17 610 084,46	
61	Services extérieurs	28 744 192 775,17	59 283 718 902,37	88 029 911 677,54	32 168 380 513,92	64 478 215 355,35	96 646 595 869,27	
		410 892 126,30	2 793 689 170,93	3 204 581 297,23	348 021 311,76	4 883 313 757,60	5 231 335 069,36	
62	Autres services extérieurs							
	II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE	29 174 461 246,37	62 079 413 670,30	91 253 874 916,66	32 534 011 910,13	69 361 529 112,95	101 895 541 023,08	
	III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)	26 778 928 084,64	-62 079 408 073,30	-35 300 479 988,66	29 387 831 470,38	-69 361 529 112,95	- 39 973 697 642,58	
63	Charges de personnel	1 813 249 678,43		1 813 249 678,43	1 789 632 322,21		1 789 632 322,21	
64	Impôts,taxes et versements assimilés	6 362 271 108,59		6 362 271 108,59	9 104 765 855,66		9 104 765 855,66	
	IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	18 603 407 297,62	-62 079 408 073,30	-43 476 000 775,68	18 493 433 292,51	-69 361 529 112,95	- 50 868 095 820,44	
75	Autres produits opérationnels	593 579 491,73	392 094 683,38	985 674 175,10	2 083 040 496,06	620 528 945,37	2 703 569 441,43	
65	Autres charges opérationnels	865 503 597,83	702 196 632,23	1 567 700 230,06	4 700 550 049,68	2 274 175 453,23	6 974 725 502,91	
68	Dotations aux amortissements,provisions et pertes de valeur	15 314 514 920,04		15 314 514 920,04	33 664 724 165,44		33 664 724 165,44	
78	Reprises sur pertes de valeur et provisions	160 155 395,40		160 155 395,40	121 898 596,89		121 898 596,89	
	V. RESULTAT OPERATIONNEL	3 177 123 666,88	-62 389 510 022,15	-59 212 386 355,28	-17 666 901 829,67	-71 015 175 620,81	- 88 682 077 450,47	
76	Produits financiers	55 758 870,16		55 758 870,16	61 711 171,82		61 711 171,82	
66	Charges financières	244 891 923,48		244 891 923,48	905 927 960,83		905 927 960,83	
	VI. RESULTAT FINANCIER	-189 133 053,32		-189 133 053,32	-844 216 789,02		- 844 216 789,02	
	VII. RESULTAT ORDINAIRES AVANT IMPOT (V+VI)	2 987 990 613,56	-62 389 510 022,15	-59 401 519 408,60	-18 511 118 618,68	-71 015 175 620,81	- 89 526 294 239,49	
695/8	Impôts exigibles sur résultats ordinaires							
692/3	Impôts différés(variations) sur résultat ordinaires	21 075 399,50		21 075 399,50	4 909 224,50		4 909 224,50	
	TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES (c)	56 762 883 088,28	392 100 280,38	57 154 983 368,65	64 188 493 645,26	620 528 945,37	64 809 022 590,63	
	TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES (d)	53 753 817 075,22	62 781 610 302,53	116 535 427 377,75	82 694 703 039,44	71 635 704 566,18	154 330 407 605,62	
	VIII. RESULTAT DES ACTIVITES ORDINAIRES (c-d)	3 009 066 013,06	-62 389 510 022,15	-59 380 444 009,10	-18 506 209 394,18	-71 015 175 620,81	- 89 521 385 014,99	
77	Eléments extraordinaire (produits)							
67	Eléments extraordinaire (charges)							
	IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE							
	X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE	3 009 066 013,06	-62 389 510 022,15	-59 380 444 009,10	-18 506 209 394,18	-71 015 175 620,81	- 89 521 385 014,99	

الملحق رقم 14: جدول حسابات النتائج لسوناطراك سنة 2017

SONATRACH s.p.a		TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS						EN DINARS
UNITÉ	DIVISION	31 DECEMBRE 2017						
C.F.T.E.	DESIGNATION	N			N-1			
		EXTERNES	INTERNES	TOTAL	EXTERNES	INTERNES	TOTAL	
70	Ventes et produits annexes	2 383 200,00	-	2 383 200,00	2 319 000,00	5 597,00	2 324 597,00	
72	Production stockée en destination	-	-	-	-	-	-	
73	Production immobilisée	57 652 875 863,00	-	57 652 875 863,00	55 951 070 331,00	-	55 951 070 331,00	
74	Subventions d'exploitation	-	-	-	-	-	-	
	I. PRODUCTION DE L'EXERCICE	57 655 259 063,00	-	57 655 259 063,00	55 953 389 331,00	5 597,00	55 953 394 928,00	
60	Achats consommés	17 406 892,72	-	17 406 892,72	19 376 344,90	5 597,00	19 381 941,90	
61	Services extérieurs	27 503 180 116,78	59 375 209 666,11	86 880 389 782,90	28 744 192 775,17	59 285 716 982,37	88 029 911 677,54	
62	Autres services extérieurs	356 096 441,60	1 833 499 581,85	4 189 596 023,44	410 892 126,30	2 795 689 170,93	3 206 581 297,23	
	II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE	27 878 683 451,10	63 208 709 250,96	91 087 392 702,05	29 174 461 246,37	62 079 413 670,38	91 253 874 916,66	
	III. VALEUR AJOUTÉE D'EXPLOITATION (I- II)	29 776 575 611,91	- 63 208 709 250,96	- 33 432 133 639,05	26 778 928 084,64	- 62 079 488 073,38	- 35 300 679 988,66	
63	Charges de personnel	1 804 204 725,53	-	1 804 204 725,53	1 813 249 678,43	-	1 813 249 678,43	
64	Impôts, taxes et versements assimilés	9 732 817 744,26	-	9 732 817 744,26	6 362 271 108,59	-	6 362 271 108,59	
	IV. EXCÉDENT BRUT D'EXPLOITATION	24 239 553 142,12	- 63 208 709 250,96	- 38 969 156 108,84	18 603 407 297,62	- 62 079 488 073,38	- 43 476 080 775,68	
75	Autres produits opérationnels	1 001 334 097,14	1 190 634 710,60	2 191 968 807,74	593 479 491,73	592 044 683,38	985 674 175,10	
65	Autres charges opérationnelles	1 551 488 069,46	2 775 917 917,61	4 328 497 987,07	865 503 597,83	702 196 632,23	1 567 700 230,06	
68	Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur	23 567 464 070,21	-	23 567 464 070,21	15 314 514 920,04	-	15 314 514 920,04	
78	Reprises sur pertes de valeur et provisions	4 555 494 870,00	-	4 555 494 870,00	160 155 395,40	-	160 155 395,40	
	V. RESULTAT OPERATIONNEL	4 895 437 969,40	- 64 793 092 457,96	- 59 897 654 488,57	3 177 123 666,86	- 62 309 518 022,15	- 59 212 386 355,28	
76	Produits financiers	42 773 963,83	-	42 773 963,83	55 758 870,16	-	55 758 870,16	
66	Charges financières	171 265 605,97	-	171 265 605,97	244 891 923,48	-	244 891 923,48	
	VI. RESULTAT FINANCIER	- 128 491 642,14	-	- 128 491 642,14	189 133 053,32	-	189 133 053,32	
	VII. RESULTAT ORDINAIRES AVANT	4 766 946 327,26	- 64 793 092 457,96	- 60 026 146 130,51	2 967 996 615,56	- 62 309 518 022,15	- 59 481 519 406,60	
69/5	Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-	-	-	-	-	-	
69/3	Impôts différés (variations) sur résultat ordinaires	-	-	-	-	-	-	
	- TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES (c)	102 617 173,47	-	102 617 173,47	21 675 399,50	-	21 675 399,50	
	- TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES (d)	63 254 861 995,97	1 190 634 710,60	64 445 496 704,57	56 762 883 080,28	592 100 280,38	57 354 983 368,65	
	VIII. RESULTAT DES ACTIVITES ORDINAIRES (c-d)	38 382 298 493,04	65 983 327 168,56	124 369 625 661,60	53 753 817 075,22	62 781 610 362,53	116 535 427 377,75	
	VIII. RESULTAT DES ACTIVITES ORDINAIRES (c-d)	4 869 563 500,33	- 64 793 092 457,96	- 59 923 528 957,64	3 089 866 013,86	- 62 309 518 022,15	- 59 289 444 808,10	
77	Eléments extraordinaires (produits)	-	-	-	-	-	-	
67	Eléments extraordinaires (charges)	-	-	-	-	-	-	
	IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE	-	-	-	-	-	-	
	X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE	4 869 563 500,33	- 64 793 092 457,96	- 59 923 528 957,64	3 089 866 013,86	- 62 309 518 022,15	- 59 289 444 808,10	

الملحق رقم 15: جدول حسابات النتائج لسوناطراك لسنة 2018



SONATRACH s.p.a EXPLO

		TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS						EN DINARS
UNITE	DIVISION EXPLORATION BOUMERDES	31 DECEMBRE 2018						
CPT	DESIGNATION	N			N-1			
		EXTERNES	INTERNES	TOTAL	EXTERNES	INTERNES	TOTAL	
70	Ventes et produits annexes	2 456 200,00	129 451,90	2 585 651,90	2 383 200,00	-	2 383 200,00	
72	Production stockée ou destockée	-	-	-	-	-	-	
73	Production immobilisée	54 864 852 280,00	-	54 864 852 280,00	57 652 875 863,00	-	57 652 875 863,00	
74	Subventions d'exploitation	-	-	-	-	-	-	
	I. PRODUCTION DE L'EXERCICE	54 867 308 480,00	129 451,90	54 867 437 931,90	57 655 259 063,00	-	57 655 259 063,00	
60	Achats consommés	197 568 100,31	129 451,90	197 697 552,21	17 406 892,72	-	17 406 892,72	
61	Services extérieurs	26 545 380 222,08	53 810 639 309,75	80 356 039 531,83	27 505 180 116,79	59 375 209 669,11	86 880 389 785,90	
62	Autres services extérieurs	488 274 009,51	6 863 596 285,46	7 351 870 294,97	356 096 441,60	3 833 499 581,85	4 189 596 023,44	
	II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE	27 231 222 331,90	60 674 385 047,10	87 905 607 379,00	27 878 683 451,10	63 208 709 250,96	91 087 392 702,85	
	III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)	27 636 086 148,11	-60 674 255 595,21	-33 038 169 447,10	29 776 575 611,91	-63 208 709 250,96	-33 432 133 639,05	
63	Charges de personnel	1 989 025 618,66	-	1 989 025 618,66	1 804 204 725,53	-	1 804 204 725,53	
64	Impôts,taxes et versements assimilés	4 787 432 645,39	-	4 787 432 645,39	3 732 817 744,26	-	3 732 817 744,26	
	IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	20 859 627 884,06	-60 674 255 595,21	-39 814 627 711,15	24 239 553 142,12	-63 208 709 250,96	-38 969 156 108,84	
75	Autres produits opérationnels	1 223 864 242,29	1 769 033 058,52	2 992 897 300,81	1 001 334 097,14	1 190 634 710,60	2 191 968 807,74	
65	Autres charges opérationnels	144 848 100,04	4 473 416 220,12	4 618 264 320,16	1 333 480 069,46	2 775 017 917,61	4 108 497 987,07	
68	Dotations aux amortissements,provisions et pertes de	4 946 018 943,80	-	4 946 018 943,80	23 567 464 070,21	-	23 567 464 070,21	
78	Reprises sur pertes de valeur et provisions	5 370 467 066,46	-	5 370 467 066,46	4 555 494 870,00	-	4 555 494 870,00	
	V. RESULTAT OPERATIONNEL	22 363 092 148,97	-63 378 638 756,81	-41 015 546 607,84	4 895 437 969,60	-64 793 092 457,96	-59 897 654 488,37	
76	Produits financiers	29 568 418,92	-	29 568 418,92	42 773 963,83	-	42 773 963,83	
66	Charges financières	109 362 900,56	-	109 362 900,56	171 265 605,97	-	171 265 605,97	
	VI. RESULTAT FINANCIER	- 79 794 481,64	-	- 79 794 481,64	- 128 491 642,14	-	- 128 491 642,14	
	VII. RESULTAT ORDINAIRES AVANT IMPOT	22 283 297 667,33	-63 378 638 756,81	-41 095 341 089,48	4 766 946 327,46	-64 793 092 457,96	-60 026 146 130,51	
69/5/8	Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-	-	-	-	-	-	
69/2/3	Impôts différés(variations)sur résultat ordinaires	- 36 088 003,66	-	- 36 088 003,66	102 617 173,47	-	102 617 173,47	
	TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	61 491 208 207,66	1 769 162 510,42	63 260 370 718,08	63 254 861 993,97	1 190 634 710,60	64 445 496 704,57	
	TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES (d)	39 171 822 536,68	65 147 801 267,22	104 319 623 803,90	58 385 298 493,04	65 983 727 168,56	124 369 025 661,60	
	VIII. RESULTAT DES ACTIVITES ORDINAIRES (e)	22 319 385 670,99	-63 378 638 756,81	-41 059 253 085,82	4 869 563 500,93	-64 793 092 457,96	-59 923 528 957,84	
77	Eléments extraordinaire (produits)	-	-	-	-	-	-	
67	Eléments extraordinaire (charges)	-	-	-	-	-	-	
	IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE	-	-	-	-	-	-	
	X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE	22 319 385 670,99	-63 378 638 756,81	-41 059 253 085,82	4 869 563 500,93	-64 793 092 457,96	-59 923 528 957,84	

الملحق رقم 16: جدول تدفقات الخزينة لسوناطراك لسنة 2016

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE

Rubriques	Exercice 2016	Exercice 2015
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles		
Résultat net de l'exercice	-59 380 444 009,10	-89 521 385 014,99
Ajustement pour :		
Amortissements et provisions	12 286 904 176,47	25 966 014 740,68
Variation des impôts différés	-21 075 399,50	-4 909 224,50
Quote-part des subventions virées au résultat		
Variation des stocks	848 737,66	1 445 880,47
Variation des clients & autres créances	703 667 207,98	-254 856 816,21
Variation des fournisseurs et autres dettes	-7 077 738 409,46	4 446 278 881,41
Plus ou moins-values de cessions, nettes d'impôts		
Report à nouveau & Comptes de liaisons	15 956 005 922,11	48 272 832 410,52
Flux de trésorerie générés par l'activité (A)	-37 531 831 773,85	-11 094 579 142,62
Flux de trésorerie provenant des opérations d'investissement		
Acquisitions d'immobilisations incorporelles et corporelles	-56 130 334 038,30	-62 150 096 198,93
Cessions d'immobilisations incorporelles et corporelles	3 981 182 765,53	7 619 190 848,00
Acquisitions d'immobilisations financières	-23 859 404,39	-80 670 416,73
Cessions d'immobilisations financières	29 186 786,04	25 601 727,41
Subventions d'équipement & d'investissement		
Indidence des variations de périmètre de consolidations (1)		
Flux de trésorerie liés aux opérations d'investissement (B)	-52 143 823 891,12	-34 585 974 040,25
Flux de trésorerie provenant des opérations de financement		
Variation des capitaux propres		
Variation des emprunts et dettes financières		
Affectations du résultat (n-1)		
Coupons & Dividendes		
Reserves facultatives	89 521 385 014,99	65 871 122 458,89
Flux de trésorerie liés aux opérations de financement (C)	89 521 385 014,99	65 871 122 458,89
Flux de trésorerie de la période (A+B+C)	-154 270 649,98	190 569 276,02
Trésorerie d'ouverture	###	##
Trésorerie de clôture	91 712 641,56	245 983 291,54
Indidence des variations de cours des devises (1)		
Variation de trésorerie	-154 270 649,98	190 569 276,02
Contrôle Ecart >>>	0,00	0,00

الملحق رقم 17: جدول تدفقات لسوناطراك لسنة 2017

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE

Rubriques	Exercice 2017	Exercice 2016
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles		
Résultat net de l'exercice	-59 923 528 957,04	-59 380 444 009,10
Ajustement pour :		
Amortissements et provisions	16 046 993 635,71	12 286 904 176,47
Variation des impôts différés	- 102 617 173,47	- 21 075 399,50
Quote-part des subventions virées au résultat	-	-
Variation des stocks	- 182 523 095,65	848 737,66
Variation des clients & autres créances	- 173 686 532,18	703 667 207,98
Variation des fournisseurs et autres dettes	3 560 111 890,13	#####
Plus ou moins-values de cessions, nettes d'impôts	-	-
Report à nouveau & Comptes de liaisons	-5 443 065 351,10	15 956 005 922,11
	-	-
Flux de trésorerie générés par l'activité (A)	-46 044 629 051,42	-37 531 831 773,85
Flux de trésorerie provenant des opérations d'investissement		
Acquisitions d'immobilisations incorporelles et corporelles	- 57 911 690 400,13	- 56 130 334 038,30
Cessions d'immobilisations incorporelles et corporelles	44 544 043 872,35	3 981 182 765,53
Acquisitions d'immobilisations financières	- 32 690 271,26	- 23 859 404,39
Cessions d'immobilisations financières	33 315 325,12	29 186 786,04
Subventions d'équipement & d'investissement	-	-
Indidence des variations de périmètre de consolidations	-	-
	-	-
Flux de trésorerie liés aux opérations d'investissement (B)	-13 367 021 473,92	-52 143 823 891,12
Flux de trésorerie provenant des opérations de financement		
Variation des capitaux propres	-	-
Variation des emprunts et dettes financières	-	-
Affectations du résultat	-	-
Coupons & Dividendes	-	-
Reserves facultatives	59 380 444 009,10	89 521 385 014,99
	-	-
Flux de trésorerie liés aux opérations de financement (C)	59 380 444 009,10	89 521 385 014,99
Flux de trésorerie de la période (A+B+C)	-31 206 516,25	-154 270 649,98
Trésorerie d'ouverture	0	0
Trésorerie de clôture	0	0
Indidence des variations de cours des devises (1)	-	-
	-	-
Variation de trésorerie	-31 206 516,25	-154 270 649,98
Contrôle Ecart >>>	0,00	0,00

الملحق رقم 18: جدول تدفقات الخزينة لسوناطراك لسنة 2018



SONATRACH s.p.a
DIVISION EXPLORATION BOUMERDES (2020)

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE

Rubriques	Exercice 2018	Exercice 2017
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles		
Résultat net de l'exercice	-41 059 253 085,82	-59 923 528 957,04
Ajustement pour :		
Amortissements et provisions	- 562 217 056,49	16 046 993 635,71
Variation des impôts différés	36 088 003,65	- 102 617 173,45
Quote-part des subventions virées au résultat		
Variation des stocks	- 211 144,13	- 8 836 563,47
Variation des clients & autres créances	250 857 396,06	- 173 686 532,18
Variation des fournisseurs et autres dettes	1 806 991 054,75	3 560 111 890,13
Plus ou moins-values de cessions, nettes d'impôts	2 575 000,00	-
Report à nouveau & Comptes de liaisons	- 17 479 331 492,27	- 5 443 065 351,10
	-	-
Flux de trésorerie générés par l'activité (A)	- 57 076 677 331,56	-46 044 629 051,42
Flux de trésorerie provenant des opérations d'investissement		
Acquisitions d'immobilisations incorporelles et corporelles	- 55 142 513 756,99	- 57 911 690 400,13
Cessions d'immobilisations incorporelles et corporelles	52 290 446 171,80	44 544 043 872,35
Acquisitions d'immobilisations financières	- 87 643 658,20	- 32 690 271,26
Cessions d'immobilisations financières	32 736 246,76	33 315 325,12
Subventions d'équipement & d'investissement		
Indidence des variations de périmètre de consolidations (1)		
	- 2 906 974 996,62	-13 367 021 473,92
Flux de trésorerie liés aux opérations d'investissement (B)	- 2 906 974 996,62	-13 367 021 473,92
Flux de trésorerie provenant des opérations de financement		
Variation des capitaux propres		
Variation des emprunts et dettes financières		
Affectations du résultat (n-1)		
Coupons & Dividendes		
Reserves facultatives	59 923 528 957,04	59 380 444 009,10
	59 923 528 957,04	59 380 444 009,10
Flux de trésorerie liés aux opérations de financement (C)	59 923 528 957,04	59 380 444 009,10
Flux de trésorerie de la période (A+B+C)	60 123 371,15	- 31 206 516,25
Trésorerie d'ouverture	60 506 125,32	91 712 641,56
Trésorerie de clôture	382 754,17	60 506 125,32
Indidence des variations de cours des devises (1)	-	-
	60 123 371,15	- 31 206 516,25
Variation de trésorerie	60 123 371,15	- 31 206 516,25